أحمد عزوز ومحمد خاين

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي

بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي

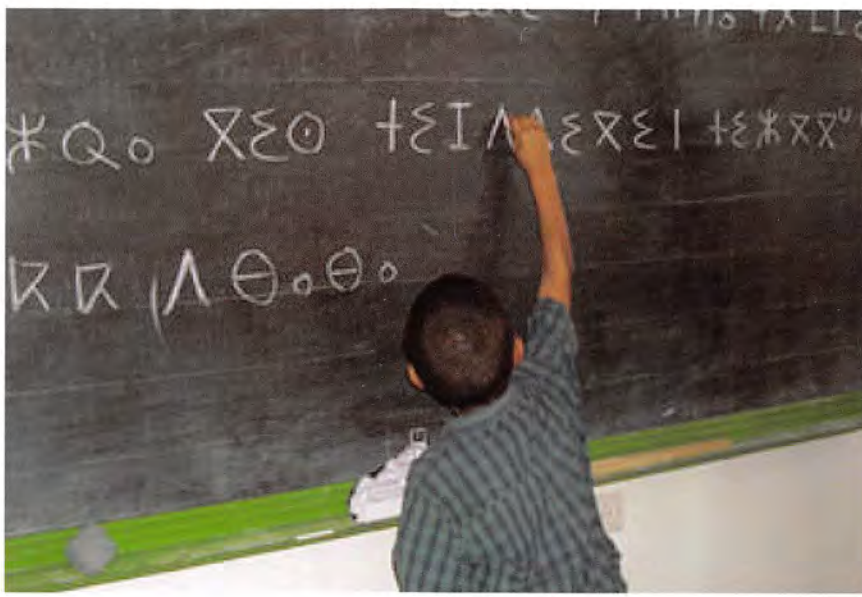

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي

بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي
بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي

أحمد عزوز
محمد خاين

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرســة أثناء النشــر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عزوز، أحمد

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي : بين شــرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي / أحمد عزوز ومحمد خاين.

127 ص. ؛ 21 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 109 - 117) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2905-4

1. اللغة العربية - المغرب. 2. اللغة الأمازيغية - المغرب. 3. اللغات - الجوانب الاجتماعية - المغرب. 4. اللغات - الجوانب السياسية - المغرب. أ. خاين، محمد. ب. العنوان.

492.70147

العنوان بالإنكليزية

Linguistic Justice in Maghrebian Society:
A Legitimate Demand and Threat of Political Exploitation

by Ahmed Azzouz and Mohammed Khayen

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشــر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2014

المحتويات

مقدّمة 7

أولًا: تعريف مصطلح العدالة اللغوية 12

ثانيًا: المرجعية الفلسفية للعدالة اللغوية 20

ثالثًا: المواطنة والمسألة اللغوية 31

رابعًا: التعدّد اللساني والعدالة اللغوية 41

خامسًا: آليات تدبير الشأن اللغوي في الدولة التعددية 49

1- الأيديولوجيا اللغوية 50

2 - الممارسات اللغوية 58

3 - السياسة والتخطيط اللغويان 63

سادسًا: الوضع اللغوي في المجتمعات المغاربية 72

سابعًا: تمظهرات العدالة اللغوية في الفضاء السوسيو - ثقافي المغاربي 75

ثامنًا: جوهر الصراع اللغوي في المجتمعات المغاربية..... 83

تاسعًا: شركاء في وطن واحد 98

خاتمة.....105

المراجع.....109

فهرس عام 119

مقدّمة

قد يكون مفيدًا القول في هذا الاستهلال إنّ معالجة موضوع العدالة اللغوية ليس أمرًا سهلًا بسبب حداثة المصطلح، تداولًا واستعمالًا، أو من حيث المفهوم الذي لا يزال يكتنفه بعض اللبس والغموض.

لكن، على الرغم من حداثة المصطلح وجاذبيته، يدرك القارئ بداهة أنّه قابل للتدارس والتحديد، وإن لم نلقَ المعاجم اللغوية والاصطلاحية، عربية أكانت أم أجنبية، تتطرّق إليه أو تشير إليه، بحسب علمنا.

ربما يرى المتمعّن في موضوع العدالة - في بُعديه الاجتماعي والأخلاقي - أنه شغل منذ القِدم الحكماء والفلاسفة، فتناوله الإغريق ضمن فلسفة العدالة، وخصوصًا بعد أن تخطّى الإنسان المرحلة الفطرية الطبيعية ودخل الحالة المدنية (وقطع شوطًا كبيرًا فيها)، أو ما يُعرف بالحالة الاجتماعية بحسب نظريات العقد الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي[1]، غير أن المفكّرين لم يهتموا

(1) عبد القادر بوعرفة، «سؤال العدالة وحفريات الفهم،» في: عبد القادر بوعرفة، العدالة والإنسان: أسئلة الواقع ورهانات المستقبل (الجزائر: منشورات مخبر الأبعاد القيمية في الجزائر؛ دار آل رضوان، [2008])، ص 12.

بالعدالة اللغوية أو بوضعيتها المخصّصة أو المطبّقة على اللغات إلّا حديثًا.

يبدو أنّ الفلاسفة والسياسيين اشتغلوا بمسائل العدالة الثقافية، أو بأولوية الحقوق الثقافية، قبل مصطلح العدالة اللغوية، ولهذا يمكن القول إنّ مسألة اللغات كانت تعالج دائمًا في الخطاب العام الذي يتناول الثقافة[2].

من هنا نشير إلى أنّ طرح موضوع العدالة اللغوية جديد على المنظومة الثقافية العربية، من المنظور الفلسفي والقانوني والفكري؛ فهو في مرحلته الجنينية، ولا نبالغ إذا أكّدنا أنّه لا يزال في طور التبلور والتكوّن حتى في الثقافات الليبرالية الغربية ذاتها. فالمصطلح لم يرد عربيًا إلّا في كتابات إعلامية مغربية غير متخصصة، تدور في كلّيتها حول تشريح الواقع اللغوي في المغرب الأقصى وإفرازاته السوسيوثقافية. ونعتقد أنه دخل منظومة الثقافة العربية من خلال كتاب مترجم حديثًا للباحث الفرنسي باتريك سافيدان[*]. ونزعم أن دراستنا هي الأولى عربيًا في هذا المجال، لكن لا يعني هذا أنه لم يسبقنا فيه أحد، لأن آخرين تناولوا جزئياته بعناوين أخرى، مثل الحقوق اللغوية،

(2) David Robichaud, «Une théorie normative de la diversité linguistique,» (Thèse de doctorat, Université de Montréal, département de philosophie, 2008), p. 2.

(*) العنوان الأصلي للكتاب *Le Multiculturalisme* صدر عن المنشورات الجامعية الفرنسية (Editions PUF) في عام 2009، نقله إلى العربية المصطفى حسوني، ونشرته دار توبقال في الدار البيضاء (المغرب) في عام 2011. فيه إشارة إلى أبحاث فيليب فان باريس عن العدالة اللغوية بإيجاز شديد، وخصوصًا صفحة 62.

وكذلك ضمن مباحث علم الاجتماع اللغوي، كالتخطيط والسياسة اللغوية.

كما يمكننا القول إن موضوع العدالة اللغوية لم يحقَّق إلى الآن، ولم يعرف تراكمًا معرفيًا نظريًا كبيرًا بالصورة التي عرفتها مجالات معرفية معاصرة أخرى في ظلّ العولمة وتطوّر التقنيات والمعلوماتية.

لهذا، علينا في هذا المقام بسط مفاهيم العدل والعدالة واللغة لتدارسها، وإظهار العلاقات القائمة بينها، وممارساتها في المجتمعات التعدّدية، كي يتسنّى لنا تجاوز بعض التعريفات الكلاسيكية لتلك المصطلحات التي لا شكّ في أنّها أُوسعت بحثًا وأُشبعت تحليلًا عبر العصور المتعاقبة.

يفيد هذا ضمنًا أننا سنُبرز تطبيقات العدالة على المسائل اللغوية، الأمر الذي يتطلّب بالضرورة التطرّق إلى مفاهيم مجاورة أو محايثة تتماهى معها، كالحقوق اللغوية والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والمواطنة اللغوية والتسامح اللغوي، وهي مصطلحات أصبحت تطفو على سطح الثقافة المعاصرة ومعارفها، فضلًا عن البحوث اللسانية الاجتماعية والقانونية والتعددية الثقافية والاقتصادية، لارتباطها بمجالات الحياة المختلفة.

إن فكرة البحث مستوحاة من الحراك السياسي والاجتماعي الذي عاشته، ولا تزال تعيشه، المجتمعات المغاربية بعد التحول الديمقراطي الذي مرّت به في العقدين الأخيرين، وهو أمر لا

يخفى على أحد، وتجسّـد بالتوجه إلى الاعتـراف بالواقع اللغوي كما هو، وليس كما ينبغي أن يكـون، فنجم عنه تراكم معرفي مميز أطّر المسـألة اللغوية وصاحـب تطوّراتها، وتمظهـر في نصوص نظمت التعامل مع الحالة اللغوية، خصوصًا في الجزائر والمغرب، وكذا الخطاب الذي أنجزتـه النخب المغاربية في هذه المسـألة، والذي تميّز بصبغة سـجالية راوحت بين الاعتـدال والتطرف، من جميع الجوانب، وبين الأيديولوجيـا والعاطفة، وكذلك بين العمق والسطحية.

يمكن إجمال أسئلة الإشكالية في الآتي:

- ما مدى تجسـيد مبدأ العدالـة اللغوية فـي الواقع، وكيف نسـاوي بين لغات متباينة فـي قدرتها وأهليتها لاسـتيعاب جميع مستجدات الحياة في مختلف مناحيها؟

- أليس في المساواة بين هذه اللغات المؤهّلة سلفًا وتلك التي تحتاج إلى مَعيَرة ونظام كتابـي راقٍ مجافاة لمبدأ العدل الذي يقوم على التفاوت والاستحقاق؟

- أليس من المفارقة، في زمن العولمة الذي تُكرَّس فيه هيمنة لغوية أحادية على العالم قاطبة، أن تنادي النخب المغاربية بالتعدّد المؤدّي إلى التمزّق بـدلًا من الالتفاف حول لغة عربية قوية تمتلك من أسباب المنعة ما يؤهّلها لتحدي الهيمنة اللغوية المعولمة؟

- هل من طبيعة العدالة اللغوية أن نُلـزِم الجماعات اللغوية غير الناطقة بالأمازيغية بتعلمها بفعل دسـترتها ومساواتها بالعربية،

أم يجب الأخذ بمبدأ الجهوية في تطبيق هذا المبدأ الدستوري؟

- كيف تكـون العدالـة اللغويـة فـي المنظومـة التعليمية والإعلامية والقانونية وفي الإدارة وغيرها من هياكل الدولة، باعتبار أن الأمازيغية «أمازيغيات»؟ وما هو مصير أخواتها الأخريات؟

نظرًا إلـى أن رصد الموضـوع وتتبّعه من الناحية الفلسـفية والمنطقية والقانونية لم يكونا من الموضوعات المصدرة من خارج أقاليمنـا، أو فكرة جاهـزة، يمكننا القول إنّهما مـن البحوث التي ظلّت ترزح تحت وطأة واقعنـا كما ترزح أخرى. وعلى الرغم من ذلك، لم نجرؤ على تناولها، ما يجعلنا - في أكثر الأحيان - نقول إنّ الوعي بحياة مجتمعاتنا وسـلوكياتنا وتفكيرنا ضئيل، ويصعب تناولها، لأنّ العلاقات داخل واقع مجتمعات الدولة العربية معقدة ومتشابكة، ولذا فالإجابة عن تلك الأسـئلة كلّها ليس أمرًا يسيرًا. ولكننا سنسـعى إلى الإجابة عنها في ضوء العناصر الآتية بعد هذه المقدّمة.

نشـير قبل ذلك إلـى أن المنهـج الأكثر ملاءمـة لمثل هذه المقاربات هو المنهج التحليلي الاسـتقصائي الذي يتتبّع الظاهرة، فيصفها ويفكّكها، مبيّنًـا تمظهراتها وتداعياتها في مختلف النواحي السوسيوثقافية للمجتمع.

بناء على ما تقدّم، فإنّ غاية دراسة القضية اللغوية في المغرب العربي على السـاحة الفكرية هي عرض الوضع اللغوي في الدولة الوطنية المسـتقلة، ومقاربة المسـألة للتعرّف إلى جذورها، بهدف

تشخيص الأدواء بمنأى عن المزايدات السياسوية التي سادت على السـاحة، أو الانتصار من منطلق أيديولوجي صـرف لطرف على حساب آخر.

كما أنّ القصد من ذلك هو تقديم إجابات عن أسئلة كبرى نرى أنها لم تطرح، وإن طُرحت فبكيفية مبتسرة، وقُدّمت لها إجابات لم تمسّ القضية في مفاصلها.

أولًا: تعريف مصطلح العدالة اللغوية

ساد العرف بين الدارسـين، واقتضت صرامة المنهج العلمي أنّه حيـن يضطلع الباحث بقضيّة ما، أو يسـعى إلـى إبراز ظاهرة، كيفما كانت طبيعتهـا، أن يحـدّد أولًا المفاهيم التـي تحيل إليها المصطلحات المفاتيح، لإيضاح الرؤية وتبديد ضبابية المسار، ومن ثمّ يتجلّى تصوّر المفهوم ومحتواه وعناصره.

يقول ابـن منظـور: «إن العدل هو ما قـام في النفـوس أنّه مستقيم»[3]، ويقابله في اللغة الفرنسـية كلمة justice، وتعني التقدير المنصف والاعتراف واحترام الحقوق وما يستحقه كل فرد[4]، وهو ما يؤدّي إلـى إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليـه، أي إنّ العدل «هو إعطاء كلّ ذي حق حقّه، أو وضع الأمور في مواضعها الحقّة»[5].

(3) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسـان العرب (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، مادة (عدل).

(4) Paul Robert, *Le Petit Robert*, rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey-Debove (Paris: [Le Robert], 1992), t. 1, p. 1057.

(5) جمال البنا، نظرية العدل في الفكر الأوروبي والفكر الإسـلامي (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، [2011])، ص 83.

إذًا، العدل يعني تمكين أصحاب الحقوق من حقوقهم، لأنّ الحقوق معرّضة للاعتداءات والانتهاكات والادّعاءات والخصومات، لكونها مرتبطة بحماية الذات الإنسانية ومقامة على المنافع. ولذلك ندرك أنّ إقامة العدل ليس أمرًا هيّنًا، لما يكتنفه من ملابسات الاجتماع، ولما لأحواله من انعكاسات عليها[6].

قد تفضي العدالة إلى ما نعته بول روبرت (P. Robert) في معجمه بعدالة السلْم[7] (la justice de paix)، وكل ما لم يكن مستقيمًا أو منتظمًا كان جورًا وظلمًا، ويقابله في اللغة الفرنسية injustice. كما عرّفتها دائرة المعارف الفلسفية بوصفها من المفردات التي تُفهم وتُعرف بدلالة ضدّها، فضدّ العدالة الظلم، وهو «شعور بعدم المساواة نتيجة التمييز والمحاباة في المعاملة أيًّا كان باعث هذا التمييز في المعاملة»[8]. فإذا كانت العدالة تعني في استعمالها المتداول والشائع بين الناس الوقوف على مسافة واحدة تجاه أفراد المجتمع، من دون تحيّز لطرف على حساب آخر، وفق قواعد ومبادئ مقررة سلفًا[9]، وهي «كناية عن تكافؤ الفرص في توزيع الدخل والثروة، ومقاومة

---

(6) محمد التومي، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، ط. 2 (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص 388.

(7) Robert, t. 1, p. 1058.

(8) حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 85 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 214.

(9) طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 214.

جميع أشـكال التفاوت الطبقي، والاسـتغلال والفقـر والتهميش، وتنمية علاقات التضامـن والتكافل بين أبناء الوطـن»[10]، فربما لا يستثني هذا الوصف العدالة اللغوية التي نحن في صدد تحليلها.

إن ما يهمّنا من مفاهيم العدالة في هذا المسـعى هي تلك التي تركّز على الحقوق الجماعية للجماعات اللغوية الثقافية من منطلق أن العدالة هي «نمط من العلاقة الاجتماعية أو السياسية يتمّ بموجبه معاملة كل شـخص أو جماعة على أساس المساواة، وذلك استنادًا إلى منظومة القيم السائدة في المجتمع»[11].

بنـاء على ذلـك، وجـب التمييز فـي الحقـوق اللغوية بين الحقوق الشـخصية المتعلقة بالأفراد والحقوق الجماعية التي تعود إلى مجموعات إثنيـة أو قومية تعيش في ظلّ دولـة واحدة. ومن ثمّ ما زال المتخصصـون يجدون في المجـال القانوني صعوبات في جعل الحقوق اللغوية فرعًا مسـتقلًا بذاتـه ضمن التخصصات القانونية والسياسية، لذلك، هم يقاربون هذه المادة بمفاهيم قانونية اعتادوها، وفـي مقدمها حقـوق الأقليات التي تتضمـن الحقوق اللغوية أيضًا[12]، ما يدفعنا إلى القول إن العدالة اللغوية هي أدوات إشـاعة العدل بين الأفراد، وهي الآلية التي يتحقـق بها العدل بين

---

(10) المشـروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ط. 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 103.

(11) مجيد، ص 214.

(12) عبد الهادي بوطالب، «حق اللغة (المخلوق الحيّ) في الوجود والبقاء والتطور والوحدة،» محاضرة، ص 3، على الرابـط: <http://www.aljabriabed.net/n24_09hanun1.htm>.

اللغات التي تُؤسس المشهد العام لدولة ما، عبر تبنّي سياسة لغوية تعددية تعتـــرف بحق كل جماعة لغوية في التعاطـــي بلغتها، إن في الحيز الجغرافي الذي تشـــغله داخل الدولة - الأمة المعاصرة، أو على امتداد وجود الناطقين بها، على أســـاس من المواطنة اللغوية التي تعنـــي «التوزيع الثقافي واللغوي لأفـــراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بالمســـاواة في الحقوق والواجبات، وعلى أساس تعاقد ثقافي - لغوي بين الدولة والمواطن»[13].

لا بد من الإشـــارة إلى أنّ زمن الدولة القومية المتجانسة التي لم تكن تســـمح بوجود غير عرق واحد ولغـــة واحدة وفكر واحد، وتعمل على تحقيق الاندماج القســـري، تراجع وأصبح محلّ جدال ونقاش؛ فقاعدة دولة مركزية، فرنســـا مثـــلاً، ذات التصوّر المتميز للمواطنة الجمهورية، ولغة رســـمية واحـــدة، وجنس واحد لا تني المنظّمات الأوروبية تصفها بأنّهـــا مفارقة تاريخية، في حين قُدّمت الدولة التعدّدية المتنوعة اللغات والثقافـــات بأنّها تعبير صادق عن المنظور الحديث للدولة[14].

ازداد النقاش والجدال الفكريان منذ تسعينيات القرن الماضي

---

(13) انظـــر: مبارك حنـــون، «الوضع اللغـــوي بالمغرب في أفـــق العولمة: نحو إيكولوجيا لغويـــة،» مجلة فكر ونقـــد (المغرب)، العـــدد 24 (كانون الأول/ ديســـمبر 1999)، متوافر على الرابط: <http://www.aljabriabed.net/n24_09hanun1.htm>.

(14) ويل كيمليكا، **أوديســـا التعدّدية الثقافية - سبر السياســـات الدولية الجديدة في التنوّع**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة؛ 378 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ج 2، ص 20.

العنوان الأصلي: *Multicultural Odysseys: Navigating the New International Politics of Diversity.*

في شأن إعادة تعميم مشروع بناء الدولة-الأمّة، والكيفية التي يجب أن يُتعامَل بموجبها مع التعدّد بأنواعه الثقافي واللغوي والإثني، من منطلق أنّ المساواة والحرية على المستوى الفردي لم تعودا كافيتين لإرضاء مطالب الأقليات؛ حيث أصبح الوعي بالتباين الثقافي يتمتع بقوّة لا يمكن إنكارها، بسبب السياسات المنتهَجة في عملية بناء الأمّة خصوصًا، ومشروع بناء الدولة - الأمّة عمومًا.

لم يخرج الجدال في أبعاده عن العدالة وكيفية تحقيقها عمليًا، أي إنّ دعاة التعدّدية الثقافية يحاولون توسيع نطاق العدالة ليشمل المستوى الجماعي، إضافة إلى مستواها الفردي، بخلاف أنصار الليبرالية الفردية الذين يفضّلون حصرها في النطاق الفردي[15]. وربما يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التحوّلات الجذرية الواضحة التي تراكمت في الميادين المختلفة والتقلبات المتسارعة في العالم، نتيجة تطوّر الاتصالات واجتهاد الجمعيات المدنية والمؤسسات الفكرية في العالمين الغربي والعربي.

يوحي هذا بتغيّرات بنيوية حدثت، وستحدث في عالم الفكر، على مستوى العقول والذهنيات، وستعيد هيكلة مستقبل الثقافة العالمية التي لا يمكن الآن تحديد مداها ومراميها وأبعادها بدقّة: «فلقد بدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم، كما ازدادت المنازعات حولها وراحت تحلّ محلّها نماذج من التعدّدية الثقافية للدولة والمواطنة»[16].

---

(15) مجيد، ص 157.

(16) كيمليكا، ج 1 ، ص 17.

ومن ثمّ أصبحنا نشـــهد انتقالًا من نموذج الدولة الإثنية إلى الدولة المدنية[17]، مع ما يترتب عليه من تبعات تكون بمنزلة عبء إضافي، على الدولة أن تراعيه وتتحمّله.

بحســـب علمنا، فإنّ من أوائل من تعـــرّض لمصطلح العدالة اللغوية، بل أشـــاعه، في حقل الدراســـات الفلســـفية السياسية هو فيليب فان باريـــس[*] (P. van Parijs)، لينطلق بعد ذلك إلى قطاعات معرفية مجاورة، وكان يرى أنها تقوم على دعائم هي:

- الاعتراف بالتنوع اللغـــوي داخل حدود الدولـــة، والتأكيد الرمزي للمساواة بين اللغات.

- تبنّي لغة مشتركة تحقق التواصل بين جميع مواطني الدولة، أطلق عليها باريس «اللغة الوسيطة» (Linguæ franca).

- امتلاك مواطني الدولة المقيمين في أقاليم الأقليات الشجاعة

---

(17) Mathias Koenig, «La Gouvernance démocratique dans les sociétés multiculturelles,» Unesco (2003), [en ligne], <http://www.unesco.org/most>.

(*) فيليب فان باريس: فيلســـوف واقتصادي بلجيكي، مـــن مواليد 23 أيار/ مايو 1951، خريج جامعة أكســـفورد، والجامعة الكاثوليكية في لوفان (بلجيكا)، يشغل حاليًا كرسي الفلسفة في الجامعة الكاثوليكية في لوفان. يجيد الفرنسية والإنكليزية والهولندية والألمانية والإسبانية والإيطالية والبرتغالية، وهو ناشـــط سياسي من أشد المدافعين عن حق الأجانب في الانتخابات المحلية، له عشـــرات البحوث، نذكـــر منها كتابه هذا الذي تناول فيه رؤيته للعدالة اللغوية وكيفية تحقيقها: *Linguistic Justice for Europe and for the World* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

إضافة إلى مجموعة كبيرة من المقالات والمحاضـــرات تخدم كلها الفكرة ذاتها، وبمختلف اللغات التي يكتب بها. وكان قد بدأ يهتم بمصطلح العدالة اللغوية حينما أخذ سنة سبتية أمضاها في يال وأكسفورد بين عامي 1997 و1998.

والتواضع لتعلم اللغات المحلية المرسّمة وفق مبدأ الجهوية في تلك الأقاليم.

- تبنّي مبدأ الجهوية اللسانية (Principe de la territorialité linguistique) الذي يقوم أساسًا على الاعتراف بحق كل جماعة لغوية في استخدام لسانها داخل حدود إقليمها[18].

حاول فان باريس في مؤلّفه *Linguistic Justice for Europe and for the World* الذي أعدّه لهذا الغرض «تبيان صور انعدام العدالة ذات الصلة بالتنوع اللغوي، ومن أهمها هيمنة اللغة الإنكليزية في أوروبا، وفي العالم، كما قدّم مجموعة من المبادئ رأى أنها قابلة للتطبيق، وكفيلة بتحقيقها. كما ناقش المسألة من منطلق أن العدالة اللغوية المقصودة هي عدالة تشاركية، وتوزيعية، يراد بها حفظ الكرامة بالمساواة بين اللغات[19]. وهو ما يؤدي إلى:

• إدارة الشأن اللغوي المتنوع في المجتمع بسلاسة وانسيابية وبحكمة وموضوعية حتّى لا تثار حساسية بين المركز والهامش.

• الاعتراف بالآخر بما يمثله من مغايرة واختلاف، من أجل اجتثاث بؤر التوتر من جذورها. وما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الاعتراف بالآخر واعتماد حقوقه يجب عدم التعامل معهما بأنهما:

---

(18) انظر: Philippe Van Parijs, «La Justice linguistique en Europe et dans le monde,» *L'Annuaire du Collège de France*, 109ème année, [en ligne], <http://annuaire-cdf.revues.org/423>.

(19) Philippe van Parijs, «Plaidoyer pour une territorialité linguistique,» traduction de l'anglais par Annette Gérard; revue et complétée par l'auteur,» *Politique*, no. 73 (janvier- février 2012), p. 79.

«تسويات خاصة أو موقتة لمشـاكل معيّنة»[20]، بل لا بد من اعتباره «التزامات وحقوقًا أساسية»[21] مطلوبة لتحقيق العدالة في جوهرها، لا البحث عن دواعي الاستقرار فحسب.

• شـيوع الاسـتقرار في المجتمع، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على التنمية الشاملة للدولة - الأمّة.

• الثراء والتنوع الإيجابيان بتلاقح العبقريات والتجارب الإثنية المختلفة التي تتكوّن منها الدولة - الأمّة.

• قيام الدولة على مبدأ المواطنة الدسـتورية التي يتسـاوى فيها الجميع مهما تكـن إثنياتهم ولغاتهم وأديانهـم وانتماءاتهم السياسـية، بحيث يكون المبـدأ الفاصل في ذلـك هو الحق في تكافؤ الفرص، والاستحقاق بحسب القدرات التي يتميز فيها كل فرد داخل المنظومة المجتمعية، ومـا يقدّمه من إضافة نوعية إلى مجتمعه.

تكملة لهذا البسـط المفاهيمـي، وجب طرح مفهـوم اللغة بمنأى عـن التعريفات التـي ركّزت علـى أنّها وسـيلة الاتصال المثلـى التي تعبّر عن الهويـة الخاصة؛ باعتبارها «ليسـت التعبير عن الوجدان، الذي يدخل فـي مفهوم المثالية، وإنّما هي الوجدان نفسـه»[22]. فعلى الرغم من أهمّية هذا الطرح، تبقى أوسع من كلّ

---

(20) مجيد، ص 21.

(21) مجيد، ص 21 .

(22) عن كارل ماركس، «الأيديولوجيا المثالية،» في: إحسان سركيس، «الدولة-الأمّة،» مجلة دراسات عربية، العدد 7 (أيار/ مايو 1979)، ص 60.

حدّ حاول تأطيرها، فهي «بيت الكائن البشري، فيها ينظم أمور معاشه، ويخزّن رموزه وثرواته، إنها تؤويه وتحفظ أسراره، ومنها يرى العالم ويدركه»[23].

مفاد ذلك أنّ اللغة تحمل في معجمها ونظامها الصوتي ونحوها تاريخ المجموعة التي تنطق بها وعلاقاتها بالمجموعات الأخرى، وطبيعة هذه العلاقات ومكانة الناطقين بها بين التنقلات الجغرافية والنشاط الحيوي. فهذا كله يترك آثارًا وبصمات في اللغة التي هي المصدر الأول لامتلاك المعرفة والتحكم بها استثمارًا وتحويلًا، وملمح مهمّ في تحديد هوية الفرد.

ثانيًا: المرجعية الفلسفية للعدالة اللغوية

لو حاولنا تحديد الإطار الناظم لفكرة العدالة اللغوية، لوجدناه يسترفد مرجعيته من حقول معرفية عديدة، تعود في مجملها إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية. كما سنلحظ أن اهتمام السياسيين بمسألة العدالة والحقوق اللغوية للجماعات التي تعيش في فضاء الدولة الواحدة الحديثة العهد يعود إلى تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة. فهذه المسألة لم تحظَ بهذه العناية إلاّ بعد نزاعات كثيرة ذات منشأ لغوي في مناطق عديدة في العالم، إذ اقترن البحث عن التجانس اللغوي عادة بإنشاء الدول القومية بعد زوال الظاهرة الاستعمارية، واشتدّت حدّته أكثر منذ فترة ليست بعيدة، خصوصًا في دول البلقان، بعد

(23) حنون، «الوضع اللغوي بالمغرب في أفق العولمة».

انهيار الاتحاد السوفياتي[24]، وما استتبع ذلك من إبادة عرقية في أكثر من منطقة في العالم، حصلت بسبب انعدام التسامح اللغوي، فضلًا عن الضغط الذي تمارسه اللغات المحلية التي يتكلّم بها عشرات الملايين، وما تمارسه اللغات الأوروبية التي ينقلها التعليم وعوامل التبادل الاقتصادي، وكذلك «السياسات التربوية التي تنتهجها الحكومات لصالح اللغات الاستعمارية»[25]، وسكوت أو قبول الشعوب بذلك، إضافة إلى انعدام قانون العدالة اللغوية الذي يضع حدًّا لتلك الممارسات. ومن ثم بدأ هذا الاهتمام يتبلور في نظرية سياسية تعنى بتدبير الشأن اللغوي، وفق رؤية ديمقراطية تعددية تعترف بالتنوّع، وتصون وحدة المجتمع والدولة معًا.

إضافة إلى ما سبق، فإنّ الطروحات التي قُدّمت في شأن مسألة التنوع اللغوي، والمقترحات التي حاولت حل مشكلاته من أجل تحقيق الانسجام والتناغم داخل إطار الدولة - الأمّة، تندرج ضمن نسق أعم وأشمل، أُطلق عليه مصطلح تيار ما بعد الحداثة[26]، وهو يهدف إلى تجاوز ما اصطُلح عليه وضعية الأكثرية - الأقلية التي تمخّضت عنها عمليات بناء الدولة الحديثة، والانتقال إلى وضعية المواطنة المتعدّدة اللغات والثقافات، وهي المواطنة التي أُسّس فيها العدالة على دعامتين: الحرية والمساواة في الحقوق

---

(24) انظر: «الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات،» تقرير اليونسكو العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2009، متوافر على الرابط: <http://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/pdf/unescoreport.pdf>.

(25) بوطالب، ص 6.

(26) مجيد، ص 19.

اللغوية الثقافية، الفردية منها والجماعية لجميع مواطني الدولة[27]. وسنتناولها بعد تقصّي جذور العدالة اللغوية، واستكناه التربة الحاضنة لفكرتها، والداعمة لحماية التنوع اللغوي، فهي سياسية في المقام الأول وفلسفية في المقام الثاني، لأنّها ترى أنّ قوّة المجتمع في تنوّعه وفسيفسائيته.

لكن مثل هذا التصوّر يبقى في الأغلب نظريًّا، لأنّ المنافسة بين الكيانات اللغوية في المجتمعات تبقى واقعًا لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره.

هنا تتحوّل السياسة اللغوية إلى فلسفة يتمّ إعمالها لتحقيق التوازن بين الجماعات اللغوية المتنازعة؛ إذ يمكن لهذه الفسيفساء اللغوية والقومية، في ظل غياب العدالة الاجتماعية (اللغوية) والوعي الحضاري الوحدوي، أن تكون عاملًا من عوامل تهديد الأمن القومي وزعزعة الاستقرار[28].

عرف العالم بدءًا من منتصف القرن العشرين تناميًا لنضالات الشعوب والأمم المقهورة التي كانت تبتغي التخلص من رواسب الاستعمار وتبعاته، فنجم عن ذلك بالضرورة تبنّي سياسات وطنية تتوخّى التخلّص من التخلّف في مختلف الميادين، وتحقيق العدالة الاجتماعية المغيّبة في الحقبة الاستعمارية، ومنها إحلال

---

(27) مجيد، ص 22.

(28) المصطفى تاج الدين، في: التسامح، العدد 9 (شتاء 2005)، ص 154.
وهي مجلة فصلية إسلامية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، سلطنة عمان.

اللغة الوطنية محلّ لغة المستعمر في تسيير شؤون الدولة. وأدّى تبنّي لغة بعينها إلى مطالبة باقي المجموعات التي يتكوّن منها كيان الدولة المستقلة بأن يكون للغاتها حضور رسمي، بمنأى عن النزعة الفولكلورية، والاحتفاء بها بوصفها مجرّد موروث تقام له المهرجانات، ما يعني أنّ التعددية اللغوية تصبح «طريقة للحياة والتفكير، وليس مجرّد سبيل للاحتفاء بالتنوع الثقافي»[29].

مؤدّى ذلك أنّ هذا التغيير كان «نتيجة العمليات السياسية المحلية التي تنشأ داخليًا. وبعد فترة من المنازعات والمفاوضات الداخلية، واستجابة لتحرّك مكثف من بعض الأقليات، انتهى عدد من البلدان إلى أن النماذج القديمة لم تعد تتناسب مع ظروفها التاريخية والسكانية الخاصة»[30]. الأمر الذي يعني أنّ انحياز الدول المستقلّة بسياستها اللغوية للغة ما على حساب اللغات الأخرى له دواعٍ كثيرة، منها:

- أنّ النخب الحاكمة رأت في اللغة المتبنّاة لغة عالمة.

- أنها لغة أغلبية سكان الدولة، وثبت تاريخيًا تجاوب الأقلية معها وتواصلها بها.

- أنّها ضامنة وحدة الأمّة وتماسك بناء الدولة.

أدّى ذلك إلى تبلوّر الوعي بضرورة العمل على تبنّي الدولة سياسة لغوية عادلة، ما يعني بداهة أنّ للعدالة اللغوية بُعدًا وطنيًا،

---

(29) مجيد، ص 153.

(30) كيمليكا، ج 1، ص 17-18.

وأنّها تخص إقليمًا أو مجموعة أقاليم معينـــة، وتضطلع بها الدولة لصون المجتمع من أي انحراف.

يمكننـــا أن نضيف إلـــى ما ســـبق، توالي صـــدور النصوص والمواثيق الدولية تباعًا من الهيئات الأممية، خصوصًا من منظمتَي الأمم المتحـــدة واليونســـكو(*) التي عملت على تشـــجيع تكريس سياســـات لغوية تعددية عادلـــة، تُحمى بموجبها لغات الشـــعوب الأصلية، والأقليات الإثنية، والمهاجرين.

يحيلنا هذا ضمنًا إلى اكتســـاء هذا التحـــوّل أيضًا طابعًا دوليًا، لأن تلك الهيئات ضغطت على الدول لتبنّي سياسة تعددية ثقافية/ لغوية: «وســـوف تجد الحكومات - التي هي على اســـتعداد للنظر في مســـألة تبنّي المواطنة المتعددة الثقافات - «طابورًا» طويلًا من المنظمات على اســـتعداد لتقديم العون والمهارات الفنية والخبرة والدعم المالي»[31].

بـــل إنّ نصوصًا كثيـــرة ربطت بين التنـــوّع اللغـــوي والتنوّع

(*) منها اتفاقيـــة مكافحة التمييز في مجـــال التعليـــم (1960)؛ الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛ إعلان حقوق المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (1992)؛ إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة عملـــه (2001)؛ اتفاقية صون التـــراث غير المـــادي (2003)؛ التوصية الخاصة بتعزيز التعدد اللغوي واســـتخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبيرني (2003)؛ اتفاقية حماية تنوع التعبير الثقافي (2005) وتعزيزه؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007).

(31) كيمليكا، ج 1، ص 18.

البيئـي[32]، وعدّتهما في مرتبـة واحدة من الأهميـة؛ إذ يتّضح أنّ الضياع المتوقّع لكثير من اللغات سيضرّ بجميع أنواع التنوع، وليس التنوع الثقافي فحسب، من حيث هو تعدّد وثراء لوجهات النظر عن العالم والنظم الفلسفية، كما سيضر بالتنوّع البيئي والإيكولوجي، إذ تبين الأبحاث بصورة متزايدة وجود صلـة بين تأكّل التنوع اللغوي وتأكّل المعرفة بالتنوع البيولوجي.

كما تجد هذه الأفكار صدى لها ضمن إطار فلسفي عام عرف بـ «العدالة التوزيعيـة» (La Justice distributive) التي أسسـت على مقولة لأرسـطو ترى أنّ الشرّ أنتجه سـوء التوزيع، وبالتالي يؤدي التوزيع دورًا أساسيًا في استقرار المجتمعات المتقدّمة، وهو يشمل جميع المجالات التي تحسّـن حياة الإنسـان وكرامته، وخصوصًا التوزيع في المجالين السياسي والاجتماعي[33].

أمّا العدالة التوزيعية فهي قوام العدالة الاجتماعية التي أضحى يُنظر إلى العدالة بموجبها أنها نظرية سياسـية لا فلسفة أخلاقية[34]،

---

(32) نشـأ في هذا المجـال مفهوم العدالـة البيئية كـ «مصطلح قائـم بذاته، في الولايات المتّحدة، فـي مطلع الثمانينيات، حين اسـتطاعت جمعيـات المحافظة على البيئة من اكتشـاف أخطـار المصافـي، والمعامل بالخصـوص، على صحّة الإنسـان وحياته، وارتبطـت المخاطر خاصة بالمناطق الفقيرة التي تسـكنها الأغلبية من السـود والملونين الأميركيين... وعلى هـذا يُقصد بالعدالة البيئية اتّخـاذ جملة من الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشـوء بؤر للتلوث البيئي في المناطق الفقيرة أو المسـحوقة في المجتمع...»، انظر: بوعرفة، ص 41.

(33) بوعرفة، ص 36.

(34) جـون رولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ترجمة حيدر حاج اسـماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 81.

وذلك بفضل البصمات التي أضافها جون رولز[*] (J. Rawls)، والإثراء الذي قدمه ويل كيمليكا[**] (W. Kymlicka).

خلاصة هذا الطرح أن البشر خُلقوا غير متساوين في أوضاعهم الاجتماعية ومواهبهم، ومن ثم من غير المنصف توزيع الأعباء والمنافع بقدر متساوٍ، ما يعني أن القاعدة التي يجب أن يُؤسّس عليها التوزيع لتلك المنافع والأعباء هي: الجدارة، أو الحاجة، أو المصلحة، وبذلك جعلها من المعايير التي ينال بموجبها الفرد نصيبه في المحصلات النهائية[35].

اكتسى الحوار في شأن العدالة الاجتماعية وواجبات إعادة توزيع الثروة أهمّية في جوانبه الفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر طبيعي في تقويم الإمكانات التي تؤسّس للتدخل الذي تتقدّم به التوزيعية في سبيل مساعدة الأقليات اللغوية. كما أن فكرة العدالة تنطلق لدى رولز من التراث الفلسفي الذي خلّفه جون لوك وجان جاك روسو وإيمانويل كانط، بالدعوة إلى

(*) جون رولز (2002-1921): فيلسوف سياسي أميركي، من أكثر فلاسفة القرن العشرين دراسة ونقدًا، تمحورت اهتماماته الفلسفية حول موضوعي الأخلاق والعدالة ومدى صلتهما بالحرية الفردية والتكافل الاجتماعي. من أشهر أعماله التي لاقت رواجًا كتابه *A Theory of Justice* (**نظرية العدالة**) الصادر في عام 1971، وكذا الكتاب الذي حمل مراجعاته *Justice as Fairness: A Re-Statement* (**العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**) الصادر في عام 2001.

(**) ويل كيمليكا: فيلسوف كندي، اكتسب شهرته من اشتغاله على التعددية الثقافية. يشغل حاليًا كرسي الفلسفة السياسية في جامعة كنغستون، كندا. من أشهر أعماله *Multicultural Odysseys: Navigating the New International Politics of Diversity* (**أوديسا التعدّدية الثقافية - سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوّع**).

(35) مجيد، ص 216.

إحيائه بعدما تلاشى وتوقّف العمل به منذ عام 1800، وهو لا يركّز على فكرة تبرير وجود الدولة، وإنّمـا يعمل على تبرير فكرة توزيع «المنافع» و«الأعباء».

يمكن تجميع أفكار رولز في شـأن العدالة التوزيعية بحسـب ما جاءت فـي آخـر مؤلفاتـه *Justice as Fairness: A Re-Statement* (**العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**) الذي أصدره قبل ثلاثة أعوام من وفاته، ويعدّ بمنزلة مراجعة لكتابه الصادر في عام 1971 *A Theory of Justice* (**نظريـة العدالة**)، لأنه صحح فيه أفـكاره وأعاد إثراءها، كما ردّ فيه علـى منتقديه، فهو يرى أنّ الأرضية الصالحة لتجسـيد العدالة هي المجتمع الديمقراطـي[36] الذي يعيش الواقعة التعددية المعقولة[37]، ومن مواصفاته أنه مجتمع حسن[38] التنظيم[*]، وتوزع فيه الأعباء على أسـاس المواطنة القائمة على الحرية والمسـاواة بين جميـع أفراد المجتمـع[39]، كي يتمّ التوصل إلـى بناء مجتمع يُعَدّ نظـامَ تعاونٍ منصفًا[40]. وهذا يعني أن رؤية رولز كشـفت عن المبادئ الناظمة للعدالة في المجتمعات التعددية الحسـنة التنظيم

---

(36) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 96.

(37) أي إن «المفهوم السياسـي مؤيد مـن العقائد المعقولة الدينية والفلسـفية والأخلاقية رغم تعارضها، وهي العقائد التي لها جسـم مهم من الأتباع وتدوم من جيل إلى الجيل الذي يليه»، انظر: رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 133.

(38) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 69.

(*) «مجتمع ذو بنية أساسية ويتألف من أشخاص هم مواطنون أحرار ومتساوون، يعرفون مبادئ العدالة، ولديهم حس بالعدالة»، انظر: رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 406.

(39) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 95.

(40) رولز، **العدالة كإنصاف**، ص 91.

التي تتصارع فيها وتتعايش تصورات الخير الجماعي المختلفة التي بدأت تبرز تجلياتها في الدراسات اللغوية الحالية.

تُعَدّ نظرية الحقوق الثقافية التي عرضهـا ويل كيمليكا الأكثر أهمية، وهي التي تبنّى فيها مقاربة تحاول الإجابة عن غياب العدالة الثقافية أو الظلم الثقافـي[41]، إذ يرى أنّ مـن البديهي حين تقويم الأسس المعيارية لحماية الألسنة أن يتمّ تناول قضية العدالة اللسانية من خلال نظريات العدالة.

يضاف إلى ذلك أنّ فان باريس عمل فـي بحوثه على تحديد مشـكلة عـدم المسـاواة أو الظلم المسـلّط علـى المجموعات الاجتماعية بقوله: «إنّ الأشـخاص الذين يتكلمـون لغات مختلفة عن تلـك المتداولة فـي الدولة يملكـون فرصًـا وإمكانات غير متساوية[42]؛ فالتحدّث بلغة الأقلية يكون مرتبطًا عادة بالمرتّبات أو الدَخول القليلة التي تُخصَص للأقليات، وكذا الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية غير المستقرّة.

أشـار ديفيد روبيشـو(*) (D. Robichaud) فـي فصل «مذهب المسـاواة الليبرالية ونظريـات العدالة» من أطروحـة أعدّها لهذا الغرض، إلـى أنّ مذهب المسـاواة الليبرالي مؤسَّـس على بداهة

---

(41) Robichaud, p. 36.

(42) Robichaud, «Une Théorie normative de la diversité linguistique».

(*) ديفيد روبيشـو: أستاذ فلسـفة مسـاعد، يهتمّ بالحقوق اللسـانية والثقافية. مـن أعماله الرسـالة المذكـورة فـي الهامـش «Une théorie normative de la diversité linguistique»، وكتـاب: *Justice et politiques linguistiques: Pourquoi les laisser-fairistes* (Québec: Presses de l'Université du Québec, 2005).

واضحة تسعى الدولة الليبرالية من خلالها إلى أن تكون متميّزة بالشرعية التي تُسند من خلالها اعتبارات متساوية لجميع مواطنيها من جهة، وتتبنّى التوزيع العادل للثروات بين المواطنين من جهة أخرى، والتي يجب أن تكون ظاهرة وملحوظة للجميع. كما رأى أنّ عدم المساواة القائم بين مختلف المجموعات داخل الدولة هو من صميم غياب العدالة في المعاملة.

كما لاحظ تشارلز تايلور[٥] (Ch. Taylor) أن ليس في نظام الأشياء ما يبرّر أنّ الأشخاص المنتمين إلى مجموعة محددة يملكون بصورة منظمة أقل من مجموعة داخل الدولة نفسها، فمن البديهي أنّ استمرار عدم المساواة بين مختلف المجموعات داخل الدولة يعود إلى وجود الظلم في المعاملة[43].

يتّوقف أغلب من يتبنّى تيار الليبرالية، وأولئك الذين نظّروا للعدالة التوزيعية، عند أنّ وجودها يعني التساوي في الحقوق بين جميع مواطني الدولة، بغضّ النظر عن اعتبارات الجنس والدين والإثنية[44].

اهتمّ رولز في نظريته بالعدالة التوزيعية التي مجالها الحقوق الفردية للمواطن في المجتمع الليبرالي، وبذلك يكون قد أخلص

(*) تشارلز تايلور: فيلسوف كندي من مواليد عام 1931، من منطقة الكيبيك، يكتب بالإنكليزية، أستاذ في جامعة ماك جيل، يشتغل على الفلسفة التحليلية، والظاهراتية، والهرمينوطيقا، والفلسفة الأخلاقية، والسياسية. من آخر أعماله: *Source of the Self: The Making of the Modern Identity*.

(43) Robichaud, p. 38.

(44) مجيد، ص 216.

لروح وفلسفة الفكر الغربي الذي يقدس الفرد، وأقصى من دائرة انشغاله الحقوق الجماعية للأقليات التي تعيش داخل المنظومة الليبرالية الغربية، ذلك أن ما يهمّ في اعتقاده هو تحقيق العدل في المجتمع لجهة المنافع والأعباء، وهو ما يراه كافيًا لتحقيق الانسجام والتناغم المجتمعيين.

كما جاءت أعمال ويل كيمليكا مؤكّدة «أن طروحات رولز في شأن المساواة في الحقوق والموارد ضمن نطاق الدولة الأمّة تصلح لأن تُستخدم في الدفاع عن الحقوق الجماعية للأقليات الثقافية في الدولة المتعددة الثقافات»[45]، ولتسدّ الثُّغَر التي بدت في نظرية رولز، بالجمع بين الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية للأفراد حتى تستقيم ومفهوم المواطنة الدستورية في المجتمعات التعددية.

طرح كيمليكا مفهومًا للعدالة الإثنية الثقافية، معرّفًا إياها بأنها «غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الإثنية الثقافية، بحيث يتحقق فيها التكامل ما بين إنصاف شتى الجماعات الثقافية عن طريق الاعتراف بحقوق الأقلية من ناحية، والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية»[46]، فهو مقتنع بـ «أن التعددية الثقافية الليبرالية هي أفضل أمل لبناء مجتمعات عادلة وشاملة حول العالم»[47].

---

(45) مجيد، ص 234.

(46) مجيد، ص 22.

(47) كيمليكا، ج 1 ، ص 44 .

يــردّ ديفيد روبيشــو علــى هــذه الفكــرة، فيبيّــن أنّ الظلم الاجتماعي الاقتصادي المرتبط بمكانــة الأقليات في المجتمع غير ملائم لتفسير الظاهرة، لأنّنا قد نهمل في هذه الحالة ما هو مهمّ في اللغة، أي وظيفتها الهوياتية التي تُعَدّ سر قيمتها.

من هنا انصب هذا التحليل إمّا على:

- أن اللغة هي اختيار فردي، وعدم المســاواة التي تنجم عنه ليس من نظرية إعادة التوزيع.

- وإمّا علــى أنها حالة، وتصحيح عدم المســاواة يمرّ بانتقال لســاني نحو اللغة المهيمنة، وليس بانتقال الثروات التي تلغي عدم المساواة بين المجموعات اللسانية[48].

ثالثًا: المواطنة والمسألة اللغوية

سنعمل على مقاربة مفهوم المواطنة في علاقته بالعدالة اللغوية، محاولين تجاوز تعريفاتها اللغوية وتخريجاتها الدلالية في الثقافتين الغربية والعربية[*]، وكذا المراحل التاريخية التي مرت بها، بدءًا من المواطنة في إطار الدولة المدينة في الفكــر الإغريقي، وصولًا إلى مرحلة الدولة - الأمّة، وانتهاءً بالدولة المتعددة الأمم والثقافات.

---

(48) Robichaud, «Une Théorie normative de la diversité linguistique,» p. 37.

(*) الوطن في لســان العرب هو المنــزل الذي يقيم فيه الإنســان، وهو موطنه ومحله، إذ يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا، أي اتخذها محلًا ومســكنًا يقيم فيه. وفي (*Le Petit Robert*) الفرنســي المواطن صفة للذي يسكن حيًّا، وينتمي إليه، وهو الشخص الذي يُعَدّ متمدنًا، وطنيًّا في بلد يعيش في نظام جمهوري.

اتخذ موضوع المواطنة أهمية مضاعفة في هذه المرحلة، نظرًا إلى تفاقم تهديدات الوحدة المجتمعية في عدد من الدول، نتيجة ما تطرحه العولمة من إشكالات كثيرة كوّنت تراكمات متسارعة من التغيرات الإقليمية والعالمية، ربما أخطرها سقوط هيكلة الدولة، وانبعاث الحركات والنزعات التقسيمية بعناوين شتّى، منها على سبيل المثال الخصوصية. وبالتالي تعدّ المواطنة موضوعًا سياسيًّا واجتماعيًّا بامتياز وذا أبعاد ثقافية وإنسانية[49].

يُنظر عادة إلى مفهوم المواطنة بأنه فكرة ضبابية ملتبسة ومتلونة بألوان شتّى[50]، نظرًا إلى كثرة المضامين التي تناوبت عليها عبر العصور والأزمنة، ولدى مختلف الاتجاهات والمدارس الفلسفية والسياسية، وفي الأنظمة المختلفة، أقومية كانت أم شمولية، أم ديمقراطية، أم يمينية، أم يسارية.

مع تطوّر فكرة الدولة والأنظمة السياسية والدستورية، ارتبطت فكرة المواطنة كذلك ارتباطًا عضويًّا بالتحوّل من دولة أفراد إلى دولة مواطنين، فغدا المواطن مرتبطًا بمضامين قانونية وسياسية واجتماعية.

غير أن ما يهمّنا من هذه المعاني هو المعنى الذي تكوّن حديثًا بعد قيام الدول الديمقراطية التي تحتكم إلى القوانين والدساتير

(49) عدنان السيد حسين، المواطنة في الوطن العربي (الرباط: منتدى الفكر العربي، 2008)، ص 2.

(50) Hugh Starkey, «Citoyenneté démocratique, langues, diversité et droits de l'homme: Guide pour l'élaboration des politiques linguistiques éducatives en Europe, de la diversité linguistique à l'éducation plurilingue,» Strasbourg, Conseil de l'Europe, 2002, p. 7, [en ligne], <http://www.coe.int/t/dg4/linguistic/source/starkeyfr.pdf>.

العصرية، والتي تكرس الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين واللغة والعرق والانتماء السياسي.

بناء على ذلك، تكون المواطنة انتماء الإنسان إلى دولة إقليمية معيّنة بالمعنى الحديث، ووجود وطن يتميز بنشاط وفاعلية وإقليم محدّد، وعلاقة اجتماعية بين الفرد والدولة، فضلًا عن التزام بالتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، ومشاركة في الحقوق والواجبات[51].

هكذا، ما عادت المواطنة ولاء عاطفيًّا وانتماء للوطن فحسب، بل صارت كذلك انتظامًا عامًا له محدّداته وأبعاده، فهي الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين في ما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة التي صارت محدّدة في جغرافيتها السياسية، ومركزها القانوني وطبيعتها الاجتماعية والاقتصادية[52].

يحيلنا تعريف المواطنة والوصف أعلاه إلى التأكيد أنّها تستند إلى مرتكزين رئيسين: الحرية[*] والمساواة، وهو ما يعيدنا إلى

---

(51) وهبة الزحيلي، «مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي،» مجلة التسامح، العدد 15 (صيف 2006)، ص 12.

(52) السيد حسين، ص 3.

(*) ربما كان انعدام هذه النظرة لدى الأنظمة العربية نحو مواطنيها، هو الذي جعل «المواطنين» في تلك الدول يسخطون على دولهم، فقامت المعارضة المسلحة، وهو ما لا نراه في الدول الغربية التي ترى أن المواطن يجب أن يحظى بإنسانيته وتقديره واحترامه. وعلينا أن نشير هنا إلى أنّ مصطلح الحرية بمفهومه الحديث الذي أنضجته الثورة الفرنسية يعدّ مصطلحًا مستحدثًا في ثقافتنا العربية، وللأسف الشديد لم نطوّر ما فيها من حرية ومساواة وعدالة، بل ظلّت عبارتا الحرية والتحرّر مرتبطتين حتّى القرن الثالث عشر الهجري بدلالات سلبية متعلّقة بمعاني الرقّ والاستعباد والعبودية، وجميع ما يصيب ذلك من صفات سلبية، مثل الذل والخسّة والكسل، وربما أدى إلى سوء توزيع الثروات والإجحاف فيها، والعدالة الغائبة في كثير من المؤسسات.

مفهوم رولز للعدالة الاجتماعية الذي يقدّم قائمة من أنواع الحريات تضمّ: «حرية الفكر، وحرية الضمير، وحرية الانضمام إلى رابطة، والحريات الشخصية مثل حرية عدم التعرّض للاعتقال العشوائي، وحقوق التقيد بشرعية القانون والمحاكمة العادلة، ومن الحريات الأساسية حق التصويت وحرية الصحافة»[53]. فالمواطنة التامّة إنما قوامها جوهر العدالة المتجسّد في الحرية والمساواة، وما ينجم عنهما من حفظ للحقوق اللغوية وغيرها لمختلف مواطني الدولة العصرية التي تعترف بالتعدّد ضمن الوحدة، والقائمة على مبدأ حيادية(*) الدولة تجاه مواطنيها؛ بل يُنظر إليها بعين الرضى والاحترام والمساواة. وأثبتت التجارب في الفترات المتعاقبة من التاريخ، وفي أغلب المجتمعات، أنّ معالجة إشكالات الأقليات لا تكون بالقمع أو الانفصال، بقدر ما تحلّ بتكريس المواطنة شعورًا وحقوقًا والتزامًا وانتماءً وانفتاحًا على العالم، فهو التنوّع في إطار الوحدة، تنوّع الخصوصيات ووحدة المواطنة[54].

لا تعني المساواة أن يتمتع جميع الأفراد بالحقوق والواجبات نفسها، بل أن يكونوا متساويين أمام قانون يحدّد الحقوق والواجبات

---

(53) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة؛ 387 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 256.

(*) لا شكّ في أنّ فهمنا للحياد هنا ينطلق من بُعده الإيجابي والمثمر والمؤسّس على العقلانية والمصالح العليا للأمّة، والذي ترعى الدولة بموجبه حقوق جميع المجموعات اللغوية المتساكنة، بصرف النظر عن تباينها قوة وضعفًا، ضمن إطار ما يُعرف بدولة «الحق والقانون».

(54) السيد حسين، ص 15.

بحسب الاستحقاق والكفاءة بعد أن اتّفقوا عليه، فلا يتجاوزه شخص مهما يكن نسبه أو جنسه أو ماله.

لذا، فإن القانون فوق الجميع، وبه تسود العدالة الاجتماعية. ويُعَدّ الاختلاف بين الأفراد أمرًا طبيعيًّا لا بدّ منه لبناء المجتمع، وأنّه مصدر ثراء ورحمة لا وسيلة للتمييز بينهم، فقال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُم شِرعَةً ومِنْهاجًا وَلَوْ شاء اللهُ لَجَعَلَكُم أمَّةً واحِدةً وَلَكن لِيَبْلُوكم فِي مَا آتاكُم﴾[55]. فالعدالة هي الضمان لاستمرار العيش في جماعة، وعليها تقوم المعاملات والعلاقات بين الأفراد والجماعات، وهي التي ينشدها الجميع، حاكمين ومحكومين، ومن دونها ينقلب المجتمع إلى حالة فوضى يحكمه قانون الغاب، فيسود الاضطراب ويعمّ الظلم والجور. كما أن بانعدامها تسقط الدولة وهياكلها عاجلًا أم آجلًا، فالعدل أساس الملْك، وبالمساواة تتحقّق العدالة، ولذلك قال الفلاسفة «إنّ العدل هو الإنصاف»[56]. وأدرك ابن تيمية أهمية العدل وقيمته حين قال: «إنّ الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام»[57].

---

(55) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية 48.

(56) مصطفى أحمد صقر، فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على فقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام (مصر: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989)، ص 43.

(57) أحمد بن عبد الحليم بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، مجموع فتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، وابنه محمد (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1991)، ج 28، ص 146.

كما أثبتت التجارب السياسية المعاصرة أنه يمكن أن تتعايش مجموعات لغوية متعدّدة في تناغم وانسجام اجتماعيين تامين ضمن دولة واحدة، على الرغم من عدم امتلاك المجموعات اللغوية السلطات المادية والمعنوية ذاتها، بحكم التفاوت في عدد الناطقين بكل لغة، وبالتالي ينشأ ما يعرف بالأغلبية والأقلية، أي إنها تتعايش في إطار قانوني مبني على أسس العدالة الاجتماعية. ويرجع ذلك إلى أن الدولة اعتمدت مفهومًا للمواطنة يحيل إلى مبدأ المساواة أمام القانون، ويحفظ كرامة الجميع ويحترمها، حتى في حالات عدم التساوي، وهو أمر طبيعي نظرًا إلى احتكام الجميع إلى القاعدة الديمقراطية التي تنص على خضوع الأقلية للأغلبية، واحترام هذه الأخيرة للأقلية. بمعنى آخر، يكفي أن يحوز الفرد جنسية البلد الذي يقيم فيه ليكتسب حقّ المواطنة التامّة، فضلًا عن الموصوف بأنه ينتمي إلى ما يعرف بالشعوب الأصلية.

لا بد من أن ندرك أن المواطنة المعاصرة لا تعمل على الإدماج القسري للأقليات ضمن النسيج العام لكيان الدولة، بل تعترف بجميع مواطنيها مهما تعدّدت لغاتهم، وتنوعت ثقافاتهم، وبجميع الحقوق من دون تمييز، مثل حق إنشاء الجمعيات وممارسة أي نشاط سياسي أو ثقافي.

من هنا نرى أنّ الدساتير السياسية الليبرالية الحالية التي تُؤسّس عليها الممارسة السياسية في الدولة المدنية ترى في التنوّع اللغوي تعبيرًا مشروعًا عن الهويات المختلفة التي تتقاسم فضاء الدولة[58]،

(58) Starkey, «Citoyenneté démocratique,» p. 9.

وتعمل على احتوائه وتأطيره حفاظًا على تماسكها وقوّتها.

من هنا ندرك أن العدالة الاجتماعية لا تقتضي «أن يعامل الأفراد على أنهم متساوون سياسيًّا وحسب، بل التعامل أيضًا مع معتقداتهم الثقافية على أنها معتقدات صائبة بصورة متساوية، وأن تتمّ مأسستها في المجال العام»[59].

لا ريب في أنّ أوّل خطوة تضع الأفراد على طريق التنمية والتقدّم هي امتلاكهم إرادة التعايش في ما بينهم، والقدرة على تحقيقه. فإذا ما اعترف بعضهم ببعض، واحترم كلّ واحد منهم الآخر، وأقرّ بشراكته ودوره، فحينئذ يمكنهم العمل معًا لتجاوز حالة التخلّف الشديد الذي يحيونه، وللانطلاق نحو أفق أرحب للحضارة والتمدّن، فينعم كلّ فرد بتلك الحرية والمساواة، وتتحقّق العدالة الاجتماعية واللغوية التي تؤكّد ضرورة التوافق على مبدأ التعايش والقبول بالآخر، ومشاركته بدلًا من التفكير في إلغائه أو تجاهله وتهميشه[60].

بناء على ما سبق، يتمتّع مواطنو الدولة التعدّدية بجملة من الحقوق اللغوية، يمكن أن نجملها في الآتي:

- لكلّ مواطن ينتمي إلى جماعة لغوية الحقّ في التعبير عن آرائه ونشرها بلغته.

---

(59) مجيد، ص 43.

(60) حسن الصفار، التنوع والتعايش: بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية ([بيروت: دار الساقي، 1999])، ص 9 -10.

- احترام الحياة الخاصة لأفراد الجماعات اللغوية المختلفة، وحفظ كرامتهم.

- منع جميع صور التهميش والإقصاء الاجتماعيين بسبب الانتماء اللغوي.

لذا، فإن الدولة مطالَبة، لاكتساب شرعيتها ومكانتها وهيبتها في نفوس مواطنيها، أن تحقّق العدالة اللغوية، من خلال تعاملها بالاعتبارات ذاتها مع مواطنيها كافّة بوساطة التوزيع العادل للمنافع، بغضّ النظر عن انتماءاتهم اللغوية[61].

- الحقّ في التجمع والتجمهر المشروعين لغايات سياسية أو ثقافية أو لغوية، الذي يكفله الدستور والمواثيق السياسية للدولة.

- حقّ المواطن في التقاضي باللغة التي يفهمها ويتكلّم بها.

- الحقّ في ممارسة العمل النقابي والانتماء الحزبي.

- حقّ المواطن في الاستخدام الخاصّ والعام للغته الأمّ، وفي تلقّي تعليمه الأوّلي بها، وذلك بأن تمكّنه الدولة من: تعلّم لغته، وحقّه في استعمالها، وإدخالها إلى منظومة اللغات الحية[62].

- لكل جماعة لغوية الحق في أن تطمح، وتسعى إلى جعل لغتها لغة للحياة والمعرفة، وأن تسمو بها إلى مصاف اللغات العالمية.

---

(61) Robichaud, p. 38.

(62) صالح بلعيد، في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص 19.

- على الدولة أن تتدخّل بما لديها من إمكانات مادية وبشرية ومعنوية لإعطاء لغاتها المكانة اللائقة في التعليم والإعلام والإدارة، وأن تلزم أفرادها بتعلّم اللغة المشـــتركة التي هـــي اللغة العربية في المغرب العربي، واحترامها والعمل على ترقيتها وتعميم استعمالها، وعدم ازدرائها والانتقاص منها.

ربما يـــؤدي غياب مثل هـــذه العدالة اللغوية فـــي مجتمع من المجتمعات إلى أن يحتلّ الناطقون بلغـــات الأقلية وضعًا أدنى في السُـــلّم الاجتماعي، مع ما يترتّب على ذلك على مستوى الدخول، مقارنـــة بالناطقين باللغة المهيمنـــة، أي لغة الأكثريـــة[63]، ويجعل حياتهم شـــقيّة، فوق صفيح ســـاخن يغـــدو لهيبًا يلتهـــم الأخضر واليابس. ولذا، لا بد من ممارسة هذه الحقوق اللغوية ضمن نطاق احترام حقوق الإنسان، وعدم التعدّي على الحريات الخاصة لباقي مواطني الدولة، فضلًا عن عدم المساس بقوانينها.

حريّ بنا أن نؤكد هنـــا أنّه لا يُفهم من حـــق المواطنة اللغوية لكل جماعة لغوية أن يكون على حســـاب اللغة الرسمية، بوصفها اللغة المشـــتركة الموحّدة لأفراد المجتمـــع والمقوّية لأواصرهم، والتي يُفرض على الجميع تعلّمها واتخاذها قناة تواصل مشترك بين جميع مواطني الدولة على اختلاف ألسنتهم؛ ذلك أن الهدف الأول والأخير هو بنـــاء دولة خالية من التنافر والاختـــلاف والنزاع الذي يؤدّي إلى الفشل.

---

(63) Robichaud, p. 36.

غيــر أن ذلك لا يكون إلّا بلســان مشــترك، لأن «العلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الثقافة الوطنية هي علاقة مشاركة إبداعية في خلق فضاء وطني جديد متجــدّد يتجنّب العزلة والانكفاء، ويحارب التعصّــب والشــوفينية، ويؤســس للاندماج والوحــدة على قاعدة الديمقراطية واحتــرام التعدد وصيانة حقوق الإنســان»[64]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ «من رافعات السياسة اللغوية إيجاد خطّة لتنظيم اســتعمال اللغات الموظّفة، بتحديد واضح لوظائف اللغة الرسمية المشــتركة، وتحديد أدوار اللغــات، اللهجــات ذات البُعد الهويّ، ووظائف لغات الانفتاح، درءًا للمواجهات أو فكّ الاستقرار»[65].

المعــروف والمتداول في هذا الســياق هو أن تلك السياســة اللغوية تكون وليدة مشــروع مجتمعي، ووليــدة الكيفية التي يحدّد المجتمع بها مســتقبله، ارتكازًا على المؤسســات التــي تتوافر له، ولا بدّ من أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهوية الثقافية الوطنية الشــمولية، والتنوّع الإثني/ المحلّي (أو الجهوي)، وعالمية التقدّم والمعرفة[66]، وهو ما يُقصد به تعلّم اللغــة الأجنبية التي ينبغي ألّا تصبح انســلاخًا عن الهوية، وإنما وسيلة من وســائل نقل المعرفة وإفادة الفكر العربي الذي لم يعرف كيف يستفيد من جميع ما يعجّ حوله، على الرغم من أنّ له النموذج في تراثه.

---

(64) محمد الصافوط، المواطنة والوطنية (المغرب: مطبعة النجاح بالدار البيضاء، 2007)، ص 71.

(65) عبد القادر الفاســي الفهري، اللغة والبيئة (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2003)، ص 11.

(66) الفهري، ص 11.

رابعًا: التعدّد اللساني والعدالة اللغوية

يلاحِظ الدارس أنّــه «لا توجد لغة من اللغــات الألوف على كرتنــا الأرضية نموذجًــا مثاليًا للغــة على أخرى، فاللغــات كلّها متســاوية، بما في ذلك اللغات البدائية في غابة الأمازون، وأدغال أفريقيا، ولغة الإســكيمو، إذ كلّ لغة بحاجة إلــى نظيرتها الأخرى التي تسبقها اختراعًا وثقافة، فينشــأ بينهما ما يدعى عادة الاقتراض أو الاســتعارة، لأنّ اللغات كالقبائل والشــعوب يحتاج بعضها إلى بعض، ولا تتكامل إلاّ بغيرها»[67].

ســيجد المحلّل لمكوّنات المجتمعات وتشــكيلاتها البنائية المختلفة، إن من حيث إثنيتها أو من حيث انتماءاتها أو غيرها، أنّه يصعب العثور على مجتمع يتصف بأحادية مطلقة. كما يصعب أن نجد دولة أو مجتمعًا يتحدّث بلغة واحدة، ذلك أنّ التعدّد اللغوي أمر واقع، وسمة من سمات جميع المجتمعات، وعلى كلّ سياسة لغوية رشــيدة أن تعمل على تأكيــده وتهذيبه وتوجيهــه بدلًا من محاربتـه.

على الرغم من أن التعدّد في أغلب المجتمعات البشرية سمة من ســمات المجتمع الحيّ، إذ برزت أنواع شتّى من مظاهر التعدّد اللغوي المتداخل الذي يتّسم بالاســتقرار والديمومة، فإنه يبدو في أحيان أخرى هش الجانب ومحدود الآجال بسبب الاحتكاك المولّد للصراع اللغوي. ومن أبرز نتائج الاحتكاك اللغوي الذي ينشــأ بين

(67) عبد الجليل مرتاض، «التنمية اللغوية، مــن أين تبدأ؟،» مجلة اللغة العربية، العدد 9 (2009)، ص 73 .

المجموعات اللغوية، تبنّي أو فرض استخدام إحدى اللغات على كثير من المتكلّمين بلغات أخرى.

لا شكّ في أن سياسة الإملاء والضغط هذه، أكانت نتيجة متوقّعة لسياسة لغوية مخطّط لها سلفًا أم حتمية أملتها عوامل اجتماعية طارئة أخرى، فهي تورث جملة من التحدّيات التي تهدّد سلامة البنية الاجتماعية، وهو ما أضحى حقيقة مصدر قلق حقيقي لكثير من الناس[68]. وبات يتطلّب سياسة لغوية رشيدة، تضع في رؤاها وحسبانها واستراتيجيتها عدالة لغوية تراعي حقوق المجموعات اللغوية واحترام اللغة المشتركة التي تتبناها الدولة.

لذلك، لو كان ثمة تفاضل، لما كان هناك اختلاف بين الألسن يُعدّ سنّة الله في خلقه، إذ قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَماوَات والأَرْض، واخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إنّ في ذلك لآيات للعالمين﴾[69]. وفي هذا الصدد ذكر لويس جان كالفي: «إن كان ثمّة حرب بين اللغات فلأنّ العالم متعدّد، ولأنّ التعدّد اللغوي هو الأصل، ولو كان يمكن للعالم أن يكون أحادي اللغة لما حدث فيه صراع؛ ومن هنا وَهْمُ الحلّ المسالم في ابتداع لغة اصطناعية عالمية كلغة الإسبيرنتو، أو كاللغات المصطنعة الأخرى، إنّه وهْمٌ لأنّه يخالف حقيقة جوهرية في اللغة: حقيقة التعدّد»[70]؛ فالتعدّد

(68) برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة عبد القادر سنقادي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 139.

(69) القرآن الكريم، «سورة الروم،» الآية 22.

(70) لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة؛ مراجعة سلام بزي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 19.

اللســـاني يعني تعايش نمطين من الأداء داخل سياق اجتماعي واحد.

كما أن «اللغة ســـاحة من ســـاحات الحرب وأداة من أدواتها. إنّها حـــرب بالمعنى المجازي حينًا، وبالمعنـــى الحقيقي في أغلب الأحيان»[71]؛ فموت لغة ما خســـارة لا يمكـــن أن تعوّض. كما أن الذين يبذلون ما في وســـعهم ويســـعون إلى القضـــاء على اللغات الأخرى، أكان الدافـــع دينيًا أم قوميًّا، فإنّهـــم لا يعرفون قيمة تعدّد الألسن، ولا الذاكرة التاريخية المختزنة في رموز اللغة[72].

لهذا الســـبب نجد - اليوم - انبعاثًا كبيرًا للهويات اللغوية، إذ نلاحظ محاولات كثيرة وشجاعة لمواجهة تحدّي الأحادية اللغوية التي تُبشّـــر بها العولمة، والتي لا تعني هيمنة اللغات الغالبة، وإنّما هي في النهاية هيمنة النموذج الثقافي المختزن في رموز الاتصال.

لذا، نميـــل إلى تعريف التعـــدّد اللغوي بأنّـــه مجموعة لغات موجودة في مجتمع مختلف النظام والبنية، عاشت جنبًا إلى جنب، واستعملتها مجموعة معيّنة، وكان أن حدث ذلك التعايش إمّا طبيعيًّا وإمّا بفضل احتكاك أو اســـتعمار، أو جميع ما يؤدّي إلى بروز أكثر في الاستخدام داخل المجتمع.

كان جون ســـتيوارت ميل يعتقد أنّ علـــى الجماعات الثقافية الصغيرة أن تتخلّى عن ثقافتهـــا الموروثة كي تنضمّ إلى ثقافة الأمم

---

(71) حمزة، ص 23 (من مقدمة الكتاب).

(72) تاج الدين، ص 150.

الأقوى، وكأنّها تخضع لمبدأ ابن خلدون القائل إن المغلوب مولع بتقليد الغالب.

أمّا فلاسفة السياسة الآن فهم أكثر من ستيورات ميل إنصافًا، لأنهم يدافعون عن الأقليات في جميع أنحاء العالم ويطالبون بحقوقهم، ويسعون إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية وما يتفرّع عنها من حقوق للأقليات، وهو ما يؤثّر بدوره في العدالة والمساواة، ومن ثمّ في التطبيق الصحيح للديمقراطية[73].

يمكننا أن نوضح ذلك بتشجيع سياسة استقطاب اليد العاملة من الدول المتوسطية، نتيجة وجود كثير من الأقليات في أوروبا من تركيا واليونان، وكذا المهاجرين من إسبانيا والجزائر وإيطاليا ممن هاجروا بدورهم نحو دول الشمال. وللتعامل مع المشكلات اللغوية والاجتماعية التي نجمت عن هذا الوضع، تبنّت الحكومة النرويجية سياسة لغوية يُتوقع منها تدبير الوضع اللغوي الراهن وتشجيعه بالإبقاء على قرابة مئة لغة موضع الاستخدام[74].

نسجّل هنا أنّ إحصاءات اليونسكو الخاصة بالواقع اللغوي في العالم الراهن كشفت عن وجود نحو ستة آلاف لغة. غير أن المفارقة الغريبة هي أنّ 96 في المئة من سكان العالم يتحدّثون بـ 4 في المئة فقط من تلك اللغات. وإذا كنّا نقدر تلك الآلاف من اللغات التي يُتكلّم بها، فإنّنا قد لا نحتفي في عام 2100 إلّا بـ 2500 منها، ما

(73) انظر مقدمة إمام عبد الفتاح إمام، في: كيمليكا، أوديسا، ج 1 ، ص 10 .
(74) صبولسكي، ص 134.

يعني أنّ لغة واحدة ستموت كلّ أسبوعين، حتى ذلك الوقت. وتبيّن الأرقام المخيفة في شأن انقراض اللغات أن:

- حوالى 170 لغة انقرضت في البرازيل بعد الاحتلال البرتغالي.

- 113 لغة من مجموع 125 لغة يُتحدّث بها في المكسيك انقرضت.

- بعض القبائل في كولومبيا فقدت لغاتها بصورة كاملة.

- في كيبيك انقرض عدد كبير من اللغات، وتلاشى بعضها الآن؛ إذ كان 100 شخص فقط يتكلمون 86 لغة من ضمن 213 لغة أُحصيت في عام 1962.

و«بمعدّل 25 لغة تموت كلّ عام، بات معروفًا لدى المختصّين أنّ 600 لغة في العالم قد أخذت طريقها التدريجي نحو الانقراض. وقد بيّن الباحث الروسي ألكسندر كيبريك أنّ 130 لغة في روسيا قد أخذت طريقها نحو الانقراض بما يكاد يكون نهائيًا»[75].

الملاحَظ أنّ هذه الأرقام مؤلمة، ومن حقّ الناس أن يتألّموا لها، لأنّ الأمر قد لا يرجع إلى أنّ المتكلمين أهملوا لغاتهم طواعية، وإنما كان المِعْوَل اللساني يلوّح به دومًا في أثناء الصراعات بين الأمم، أو بين المجموعات الإثنية. وبناء عليه، فإن اللغة تحتلّ مكانة متميّزة في هوية الأشخاص والشعوب[76].

---

(75) عبد السلام المسدي، «لغة الطفل العربي والتحدّيات الراهنة،» مجلة اللغة العربية، العدد 19 (2008)، ص 155.

(76) Robichaud, p. 2.

في عام 1990 أصدر فلوريـــان كولماس باللغة الألمانية كتابه **اللغة والاقتصاد**[77]، وتُرجم الكتـــاب بعد عامين إلى الإنكليزية، ثمّ صدرت ترجمته العربية في عام 2000. وتضمّن لمحة موجزة عن موت اللغات، مشيرًا إلى حصيلة المعارف إذ ذاك في هذه القضية. وتعرّض لنامـــوس صراع البقاء في المجـــال اللغوي، وكيف يرتبط ذلك بحركات الهجـــرة الطوعية أو التهجير القســـري. وينتهي إلى تأكيد حقيقة حتمية جديدة هي أنّ لغـــات العالم في تناقص عددي مطّرد.

في عام 2002 أطلق كلود حجّاج صيحتـــه المدوية في كتابه *Halte à la mort des langues* (**ضعـــوا حـــدًّا لمـــوت اللغات**)، وفي العام نفســـه أصدر لويس جـــان كالفي كتابه **ســـوق اللغات**، مدققًا إيّاه بالعنوان الفرعي: «التأثيرات اللغوية للعولمة»، وهو الذي روّج عبارة الحروب اللغوية منذ نشر في عام 1987 كتابه **حرب اللغات والسياسات اللغوية**[78]، وذلك ناجم عن الهيمنة اللغوية التي تتطلّب عدالة لغوية تســـمح بإعادة توزيـــع أدوار اللغـــات ومكانتها داخل الخريطة اللغوية للمجتمع، وكذا التكلّمات الاجتماعية.

هكذا، فالموقف اللغوي الأحادي غير المتّزن يتســـبّب بردّات فعل تذهب إلى حدّ اتخاذ مواقف في الاتجاه المعاكس. كما لا بد من أن نشير إلى أنّ التعدّد ســـمة الوحدة وجمع الشمل، وليس مشروعًا

---

(77) فلوران كولمـــاس، **اللغة والاقتصـــاد**، ترجمة أحمد عـــوض؛ مراجعة عبد الســـلام رضوان، سلســـلة عالم المعرفـــة؛ 263 (الكويـــت: المجلس الوطنـــي للفنون والآداب، 2000).

(78) المسدي، ص 152-154.

لتمزيق جميع مكوّنات المجتمع التي تنعكس على نسيجه[79].

تخيّل اللساني ديفيد كريستال[*] (D. Crystal) الزمن الذي ستهيمن فيه اللغة الإنكليزية على العالم أجمع، وتتحوّل فيه إلى لغة التواصل الوحيدة، وخلُص إلى أن «هذا سيكون أكبر كارثة تعرفها البشرية عبر التاريخ»[80].

الغريب هو أنّ مسألة انقراض اللغات لا تعني اختفاء جهاز اتصالي فحسب، وإنّما تدلّ على انقراض أمّة وضياع ثقافة[81]، وضياع معطيات لعلماء النفس ومتخصصين يهتمون بالعلاقة بين اللغة والفكر[82]، وبالتالي يكون في ذلك ضياع لآداب المجموعة المتكلمة، وجميع ما يعطينا فكرة عن تجاربهم في حياتهم وتصوّرهم للواقع والعالم.

هكذا، «فكل لغة تموت تحرمنا من اكتشاف نسق محدّد ومخصوص من منظمات العقل البشري حيث تتوالج المقومات اللغوية والنفسية والإدراكية»[83]، لأنّها تحمل في ثناياها سمات

---

(79) الفهري، ص 11.

(*) ولد في عام 1941 في إيرلندا، وتخصص بدراسات اللغة الإنكليزية. له أكثر من 100 كتاب. صدر له أول كتاب في عام 1964، وكرّس جهده للبحث في التنغيم والأسلوب والتحليل اللساني للنصوص، ويهتمّ حاليًا بالبحث في اللغة، وأسّس جريدة لغة الطفل.

(80) تاج الدين، ص 147، عن: David Crystal, *Language Death* (Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 2000), p. 8.

(81) تاج الدين، ص147.

(82) Robichaud, p. 16.

(83) المسدي، ص 155.

وخصائص فريدة من نوعها ونادرة مقتطفة من زخم الإرث الإنساني الثرّ والمتنوّع. ومن هنا تُعدّ ظاهرة ضياع اللغة من المظاهر التي لا تختلف كثيرًا في واقعها عن انقراض الحيوانات وفصائل نادرة من الطيور أو النباتات[84].

لكن الإشكال الذي يطرحه هذا الفهم للغة والعدالة اللغوية ميدانيًا هو في صعوبة تحقيقه إجرائيًّا، نظرًا إلى التفاوت الحاصل بين اللغات في جوانب متعدّدة؛ إذ يتعلق الأمر بعدد الناطقين بكلّ لغة من هذه اللغات، ومؤهّلات كلّ منها، ومدى قدرتها على استيعاب التطورات العلمية والاجتماعية وإعادة تمثُّلها، والإرث التاريخي الذي يحمله بعضها، وما له من رصيد يعمل على تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الحضارية الحالية، لأن قوة اللغة هي من قوة الناطقين بها.

على الرغم من ذلك، تكوّن هذه التساؤلات عائقًا وعقبة أساسية وفعلية في وجه تحقيق العدالة اللغوية المنشودة في المجتمع المعيّن والمحدّد. كما أنّ التجارب العالمية الرائدة في عالمنا المعاصر أظهرت كثيرًا من الثُّغَر التي ظلّت ترافق تطبيق هذه العدالة على نحو ما ألفيناه في سويسرا وكندا وبلجيكا وروسيا وتركيا وإسبانيا وغيرها.

لذا، على الرغم من وفرة النصوص القانونية المنظمة للفضاء اللغوي في هذه الدول، فإن هيمنة لغة واحدة على اللغات الأخرى بقيت واقعًا معيشًا لا يمكن إنكاره، وهي قضية تحيلنا إلى إشكالية

(84) صبولسكي، ص 148.

العدل في منطلقاته ومبادئه: فهل يقام العدل على المساواة أم على التفاوت؟ وهل المساواة المطلقة أساس تطبيق العدالة الاجتماعية؟

خامسًا: آليات تدبير الشأن اللغوي في الدولة التعددية

إذا كانت الأمّة تُعرّف في العصر الحديث بأنّها مجموعة من المواطنين تعيش مستقرّة على بقعة من الأرض، وتجمع بين أفرادها رغبة مشتركة في العيش معًا، وفي تكوين وحدة سياسية، أي دولة، فإنّ العوامل التي تعمل وتساعد في تكوينها تشمل وحدة اللغة والأصل والجنس ووحدة العادات والمصالح والتاريخ المشترك، انتصاراته وانكساراته، واستشراف مستقبل ينعم فيه المواطنون كافة بالحرية والمساواة والحقوق المادية والمعنوية، ومنها العدالة اللغوية.

على أنّ اجتماع هذه العوامل كلها لا يكفي، وإن كان ضروريًا من أجل تكوين أمّة، إذ تعدّ وحدة اللغة في العصر الحديث من أهمّ العوامل التي تعمل على تكوّنها. فإذا ألفينا في ما مضى أن الدِّين كان عاملًا أساسيًا، ورابطًا متينًا، بل وعنصرًا ضروريًا لا غنى عنه لتكوين أيّ جماعة[85]، غير أن أهميته تراجعت، وباتت اللغة هي العامل الأساس في تكوين الأمّة.

لذلك، انصبّت أبحاث المنظّرين السياسيين على الشأن

(85) عبد المنعم أحمد بركة، الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي وفي العصر الحديث (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1990)، ص 84.

اللغوي، وعيًا منهم بدوره في استقرار الدول ونمائها، أو تفكّكها بفعل الصراعات الإثنية ذات البعد اللغوي، وذلك عبر آليات إجرائية تسمح بإعادة صوغ مفهوم المواطنة الذي يُعدّ المعطى اللغوي من مكوّناته الرئيسة. وتبلورت لديهم نظرية للسياسة اللغوية، تقوم على ثلاث دعائم:

1 - الأيديولوجيا اللغوية

قبل الولوج في تحليل هذا المرتكز، نرى من الضروري طرح مصطلح الأيديولوجيا للتدارس، بقصد إبراز العلاقات القائمة بينه وبين اللغة، وكيف تتحوّل اللغة في حدّ ذاتها إلى أيديولوجيا تتحكّم في توجيه السياسات العامّة المنتهجة في تدبير الشأن اللغوي، إن لم نقل البرامج المتعدّدة والمشاريع التي تتبنّاها الدولة أو المجتمع.

لا شكّ في أنّ مصطلح الأيديولوجيا يكتسب مفهومه من السياق الذي يوظّف فيه، فقد يراد به: معتقدات سياسية أو ممارسات رمزية ذات ارتباط بالفعل الاجتماعي المنظم، وقد يوظّف توظيفًا محايدًا[86]. كما أنه يعني «المعرفة الشوهاء التي تولّد حالة من الوعي الزائف لدى جميع أولئك الذين يعيشون في إطار فهمها للواقع»[87]، وبذلك يتلبس بمعنى سلبي، فاستعماله الذي شاع في أواخر القرن العشرين كان ازدرائيًا، فكان يُطلق دائمًا رديفًا

John B. Thompson, «Langage et idéologie,» *Langage et société*, no. 9 (mars 1987), p. 8. (86)

(87) بينيت، ص 134.

لـ «الواقع» و«العقل» و«الفلسفة» و«الحقيقة»، فيلصق بالآخر تهمة مشينة[88].

بناء على ما سبق من مفاهيم متضاربة في شأن هذا المصطلح، يمكننا القول إنّ المراد بأيديولوجيا اللغة هو مجموع الأفكار والتصوّرات والرؤى والمعتقدات التي ترسّخت في الذاكرة الجماعية لدى أمّة من الأمم بشأن لغتها، وبالتالي أضحت تصرّفاتها الاجتماعية وعلاقاتها بالجماعات اللغوية المتساكنة معها تتحدد في ضوء مجمل ما تكوّن لديها من ترسّبات تتعلق بلغتها، ما يعني أن الأيديولوجيا اللغوية لتلك الجماعة هي التي تتدخّل في ضبط علاقتها بالآخر، وبالتالي تكون كل سياسة لغوية تتبنّاها من وحي تلك الأيديولوجيا.

غالبًا ما يقود هذا الأمر أيّ تيار فكري أو سياسي إلى الاعتراف صراحة بالطبيعة المركزية للغة في الحياة الاجتماعية؛ فالبحوث المنجزة في أكثر من حقل معرفي في العلوم الإنسانية والاجتماعية تؤكد أنّ اللغة ليست مجرّد نظام علّامي يصف العالم، بل إنّ وظيفتها أكبر من ذلك كثيرًا، فهي تقوم بدور الوسيط الذي يتدخّل في تحديد تصرّفات الفرد وأنماط سلوكه[89]، وتكوين رؤيته وتصوّره للعالم، وتحديد علاقاته بأفراد مجتمعه وبالآخر، ولها تأثير في نشاطه ومعتقداته وحياته.

على هذا الأساس تُعدّ اللغة مؤسّسة سياسية، فلا يخلو دستور

---

(88) بينيت، ص 137.

(89) Thompson, p. 8.

أيّ بلد، فـي الأغلب، من تحديـد تموضعات اللغات المشـتركة والرسـمية والوطنية، وإن يكن ينقص تلك الدساتير تحديد علاقتها باللغات الأجنبيـة ودورها، إن في الإدارة أو فـي التعليم أو في ما يتعلق بمجـال الحياة المختلفـة، الأمر الذي يتطلّـب التفكير في العدالة اللغوية التي قد تنصف هذه وتردّ الظلم عن تلك.

يحفظ لنا التاريخ عشرات الأمثلة والنماذج لتدخّل الأيديولوجيا في الشأن اللغوي، وتوجيه السياسـات اللغوية، خصوصًا في إطار الدول الأمم الحديثـة التي تبنّت الأحادية اللغوية سـبيلًا إلى البناء والوحدة والتماسـك الاجتماعي، وكان النـاس «دائمًا في مواجهة الاختلاف اللغوي ميالين إلى السـخرية من عادات الآخرين، وإلى اعتبار لغتهم هي الأجمل، وهي الأنجع، وهي الأدق، أي إنهم كانوا دائمًا ميالين إلى تحويل اختلاف الآخر إلى نقصان فيه»[90].

من تلك النماذج التي تصف تأثيـر أيديولوجيا اللغة في رؤية كلّ جماعة للغتها، نظرة الإغريق إلـى غيرهم، فكانوا يعدّون بربريًا كلّ مـن لا يتكلّـم لغتهم[91]، ومثلهـم فعل السـريان والعبرانيون وغيرهم ممن رأوا أن لغاتهم هي أفضل اللغات[92].

أمّا حديثًا فتعدّ فرنسـا أسـوأ نموذج في تدبير الشأن اللغوي، خصوصًا في ما يتعلّق بمسـألة التسـامح اللغوي؛ فعلى الرغم من أنها توصف بأنّهـا من أعـرق الديمقراطيات الغربيـة وبأن ثورتها

(90) كالفي، ص 66 .
(91) كالفي، ص 119.
(92) تاج الدين، ص 148.

رفعت ذلك الشـعار الثلاثي الشـهير «حرية، أخوة، مساواة»، وتُعدّ بإعلانها حقوق الإنسـان من المرجعيات العالمية الأولى المؤسِّسة للعدالـة الاجتماعية والحريات الفردية، علـى الرغم من ذلك كله، فإنها عُرفت في المجال اللغوي بسياستها اليعقوبية[٥] (Jacobinisme) غير المتسامحة مع التنوع اللغوي السائد فيها، فجعلت من الفرنسية عقيدة، وحظرت جميع اللغات المحليـة واللهجات التي يُتكلم بها علـى ترابها وفي مسـتعمراتها، إلى درجة أنّها سـاوت في قوانينها المنظِّمة للفضاء اللغوي بين البصق على الأرض في الشوارع العامة والحديث باللغات المحليـة[٩٣][٥٥]. وهذا يعني أنهـا تبنّت أحادية لغوية على خلاف التعددية السياسـية السـائدة فيها. وجدير بالذكر أن النخب الحاكمة، على اختلاف مشـاربها وانتماءاتها السياسـية والحزبية، أجمعت على هذه الأحادية.

بناء على هذه السياسة، شُـدّد الخناق على اللغات واللهجات المحلية، كلغات إقليـم بريتاني (Bretagne) الـذي يتحدث قاطنوه باللغة البروتونيـة (Breton) في الشـمال، والباسـكية (Basque) في

---

(٥) اليعقوبية نسـبة إلى نادٍ سياسي أُسـس في أثناء الثورة الفرنسية، عُرف بنادي اليعاقبة (Les Jacobins)، وارتبط اسـم هذا النـادي بالدكتاتورية، وبالدفاع عن السـيادة الشـعبية، والحرص على مركزية الدولة، ومن ثم أصبح يُطلق على كل نظام شـمولي لا يعترف بالتعددية.

(٥٥) كان هذا النص القانوني يعلق في صورة إعلان في كل منطقة بريتاني الفرنسية إلى غاية عام 1960، ويقول بالفرنسية: Il est interdit de cracher par terre et de parler patois.

Ruth M. Mésavage, Rollins College et Sylvain Masse, «Croisade contre la différence: Le Règne de la terreur linguistique,» [en ligne]: <jflp.pitt.edu/ojs/index.php/jflp/article/download/8/251>. (93)

الجنـــوب الغربي، ولغـــة البروفنســـال (Provençale) فـــي الجنوب الشرقي، ولغة سكان جزيرة كورسيكا في البحر الأبيض المتوسط، ولغات أقاليم ما وراء البحار.

كما نصّ دستورها على أنّ لغة الجمهورية هي اللغة الفرنسية، وســنّت القوانين التي تحظر التعدد اللغــوي في جميع المجالات، مثل قانون توبون(*) (Loi Toubon)، ما جعل ويل كيمليكا يشــير إلى الرفض الفرنسي لجميع صور الاعتراف بالتعددية الثقافية واللغوية داخل الاتحــاد الأوروبي بقولــه: «ومن بين هذه الــدول نجد أن الاســتثناء الرئيســي هو فرنســا التي تبقي على مفهوم الاستيعاب للمواطنية في الجمهورية الفرنسية»(94).

يتضح لنا ممّا ســبق أنه على الرغم من أن فرنسا تنعت نفسها ببلد الديمقراطية والتنوّع والحرّية وحقوق الإنســان، فإن السياســة اللغوية التي تنتهجها، وما تتســم به خطاباتها السياســية الرســمية والإعلامية يجعلانها بعيدة كل البعد عن هذا التوصيف.

لكن على الرغم من سياســة الرفض التي أبدتها، وتبديها حتى الآن، فإنها لم تســتطع الصمود في وجه رياح التغيير التي عصفت

(*) صدر هذا القانون بتاريــخ 4/ 8/ 1994 تحت الرقم 665-94، وهو مرتبط باستعمال اللغة الفرنسية. وسُمّي كذلك نســبة إلى وزير الثقافة صاحب الاقتراح آنذاك، وكان غرضه حماية التراث اللســاني الفرنســي، من خلال ثلاثة أهداف رئيسة: 1- إثراء اللغة الفرنســية. 2- إلزامية استعمال الفرنســية. 3- الدفاع عن الفرنســية بوصفها لغة الجمهورية. ووضع أساسًــا لمواجهة ظاهرة الأنكلزة [مــن الإنكليزية] التي طغت على الفرنسية.

(94) كيمليكا، ج 1 ، ص 95.

بالديمقراطيات الغربية، ودفعتها إلى التحول من سياسة بناء الدولة – الأمّة ذات الطابع القومي في المجالين اللغوي والثقافي بتبنّي أحادية ثقافية لغوية، فبدأنا نشـاهد بعض المحاولات الخجولة في مجال الاعتراف بالحقـوق اللغوية الجماعية للأقليـات التي تتكوّن منها الدولة الفرنسـية، فأُنشـئت في وزارة الثقافة الفرنسية مندوبية عامة للغة الفرنسـية ولغات فرنسـا، بعد أن كانت في الأصل المندوبية العامة للغة الفرنسية(*)[95]، الأمر الذي يشير إلى إقرار بالتنوّع اللغوي على الأراضي الفرنسية. وأصبح الدارس يطالع في أدبيات السياسة اللغوية الفرنسية مقولات مثل: تثمين لغات فرنسا ونشرها وتعزيزها واحترامها، مهما تكن طبيعتها وعدد الناطقين بها.

يجدر أن نشـير إلى أن فرنسا الاسـتعمارية، صاحبة السياسة اليعقوبية، لم تكتفِ بممارسـة الحظر اللغوي علـى مواطنيها، بل نقلته إلى مستعمراتها، فعملت على نشر لغتها وفرضها بقوة الحديد والنار والقوانيـن المجحفة، فحاربت بجميع الأسـاليب والطرائق اللغات الوطنية للمسـتعمرات، واسـتخدمت جميع صور الإقصاء والتهميش، وسـعت إلى محوها من التـداول والوجود، مثل اللغة العربية في الجزائـر حين اعتبرتهـا لغة أجنبية، وسـخّرت جميع طاقاتها للقضاء عليها، وعلى من ينطقون بها، ما بقيت آثاره مترسّبة إلى يومنا هذا، فتكوّنت لوبيات [جماعات ضغط] نافذة عملت بكلّ

(*) تحويلهـا مـن DGLF، أي La Délégation générale à la langue française إلى DGLFLF، أي La Délégation générale à la langue française et aux langues de France.

(95) Bernard Cerquiglini, «La Diversité des pratiques linguistiques: Richesse d'un patrimoine national,» *Langues et cité*, no. 1 (octobre 2002), p. 4.

ما أوتيت من قوّة وسلطة لإبقاء هيمنة الفرنسية على مشهد الجزائر المستقلة.

يوضّح هذا التهميش أنّ اللغة، بما تختزنه من رموز ودلالات وثقافة، كانت ولا تزال أيديولوجيا راسخة، كما يتضح ممّا تولّد من اللغة الفرنسية في الجزائر، إذ أصبحت عقيدة لا يرضى المتشبثون بها بديلًا منها، ويدافعون عنها (لأنها مصدر قرار نفوذهم) ويدعون إليها، وإلى ثقافتها وسياستها، ويتبنّون ما يوضع لها من مشاريع وبرامج. كما يتجلّى ذلك في سلوكياتها مع مستعمراتها القديمة، عبر منظمة الدول الفرانكوفونية، بتمويلها المشاريع الثقافية والعلمية للدول التي تنطق بلغتها، بل ذهب بعض المسؤولين السياسيين الفرنسيين إلى حد القول إن تدريس اللغة الفرنسية لغير أبناء فرنسا إنما هو تكوين لمقررين سياسيين نافذين في مستقبل ذلك البلد، سيفيدون فرنسا.

لكن مع المنحى الذي اتّخذته الدراسات اللسانية والأنثربولوجية والفلسفية في شأن طبيعة اللغات في بدايات القرن العشرين، خصوصًا مع الثورة اللسانية التي أحدثها دي سوسير، والقطيعة التي أوقعها في صلب الدراسات اللسانية، بإخراجها من طابعها المعياري، والاتّجاه بها اتجاهًا وصفيًا، تغيّرت النظرة إلى اللّغات، خصوصًا نظرة تفوّق لغات معيّنة وسيادتها، وانحطاط أخرى وبدائيتها، وغير ذلك من النظريات العرقية ذات الأبعاد العنصرية، وهي رؤى أيديولوجية عملت على تكريس دونية شعوب العالم غير المتقدم آنذاك.

غيــر أن الأفق بــدأ يزدحم بدراســات تتســم بطابــع علمي موضوعي محايد عن أهمية جميع اللغات من دون استثناء في إقامة التواصل، وفــي كون كل جماعة لغوية تنظر إلــى العالم من خلال لغتها، وأنّ الإنسان لا يرى إلّا ما تريه لغته، وأنّ التجارب الإنسانية قد تكون واحــدة لجميع الشــعوب، ولا يختلــف إلّا تقطيع تلك التجربة، تبعًا لعبقرية هذه اللغة أو تلك[96].

كما أثبتت هذه الدراسات تســاوي اللغات كلها في الوظائف التي تؤدّيهــا بوصفها وســائل للتواصل، وفي تعبيرهــا عن الهوية الجماعية والفرديــة، وأنّ الفــارق بينها قد يكون فــي أنّ أوضاعًا تاريخية معيّنة قــد تخدم لغة ما فتجعلها في مركــز الريادة، وإذا ما توافرت تلك الأســباب لغيرهــا، فقد تدفعها إلــى مصاف اللغات الراقية، ما يعنــي أنّ جميع اللغــات قابلة للرقيّ والتطــوّر، بل إنّ الخاصية التطوّرية هي ســمة كل فعل أو سلوك اجتماعي، ولا تشذّ اللغة عن هذه القاعدة.

بناء علــى ذلك، يمكننا القــول إن أيديولوجيــا التفوّق بدأت تختفي مــن أدبيات الدراســات الاجتماعية والإنســانية المعاصرة ليحلّ محلّها التسامح مع التنوّع والاختلاف، ويكون قوامها احترام جميع التكلّمات مهما تكــن طبيعتها، وإنّ لهجة مــا قد تصير لغة رسمية، كما قد تنحطّ لغة ما إلى مرتبة لهجة، عامل سياسي محض، لا علاقة له بالطبيعة اللسانية المتأصلة في جوهرها.

---

(96) Edward Sapir, *Linguistique*, traduction de Jean-Elie Boltanski et Nicole Soulé-Susbielles; présentation de Jean-Elie Boltanski (Paris: Editions de Minuit, 1968), p. 29.

إضافة إلى ما سبق، أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية ما في التنوع اللغوي والثقافي - مهما يبدُ مشرذمًا - من أثر إيجابي لوحدة الشعوب، وثراء التراث الإنساني. كما يُذكر في هذا المجال الدور الذي أدّته الترجمة وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات الحالية في التقريب بين الشعوب، وإزالة الحدود الفاصلة بينها، وفي تغيير النظرة النمطية التي كانت سائدة، وبالتالي في إذابة الترسّبات التي صنعتها الأيديولوجيا عن لغات الأقليات أو الأكثريات، فأضحى التعايش والتسامح والاندماج في إطار التنوّع، والاختلاف معزّزًا وحدة الثقافة اللغوية المشتركة بين جميع اللغات والثقافات المتساكنة.

نخلص إلى أن الأيديولوجيا اللغوية هي مجموعة أفكار قد تكون صحيحة أو خاطئة، وقد يكون مصدرها أساطير أو معتقدات دينية وغيرها، فتترتب عليها مواقف لغوية مؤثّرة في السياسة اللغوية، وتتجلّى في الممارسات اللغوية التي يسلكها الفرد أو المجموعة اللغوية أو يتداولانها.

2 - الممارسات اللغوية

يراد بالممارسات اللغوية المسح الميداني الفعلي لجميع التَّكلُّمات اللغوية واللهجية، الناشئة بفعل الاحتكاك بين اللغات، أو بفعل عاملَي الجغرافيا والاجتماع. ويكون ذلك بوساطة تخزين المعلومات والمعارف المجمعة في بنوك معطيات، ومن ثم استثمارها في وضع سياسات لغوية عادلة، تراعي الواقع اللغوي

في المجتمع[97]، ومفاد ذلك أنّه ينبغي أن تؤخذ في الحسبان لأيّ مشروع مجتمعي حتّى يسوده التسامح اللغوي. ذلك أنّه إذا كانت اللغة وسيلة تخاطب وأداة لاكتساب المهارات والمعارف، فإنّها أيضًا بؤرة للصراع الذي يسبّب حروبًا دامية وفتنًا قاتلة تمزّق أوصال الشعوب والأمم، وتنهك قواها، وتضرم روح العصبية فيها، وتشتّت إرادتها، وتذلّ نفوسها وتمحو هويتها، وتضيّق أفقها وتبدّد أملها في مستقبلها، فهي كيان يصنع به المجد كلّه، وبسببه تنشب الحروب، ومنها أكبر حرب على الإطلاق، وهي ما اصطلح عليه بحرب اللغات[98].

لذلك، فإن الممارسة اللغوية هي تعايش لغوي على إقليم واحد. وعلى الرغم من هذا، لا بد من الإقرار بأنّه يصعب حلّ الكثير من التوتّرات اللغوية بسبب التغيّرات المتسارعة، وتشابك العلاقات الدولية، وتنامي ظاهرة عدم التجانس في كثير من المجتمعات، ومنها المجتمعات المغاربية. ولذا ينبغي الإسراع في تخطيط لغوي واعٍ مدروس من جميع جوانبه[99]. ويدور حصر الممارسة اللغويّة السائدة داخل فضاء الدولة التعددية، بمحاولة الإجابة عن جملة من الأسئلة التي تُطرح في أكثر من تخصص،

---

(97) Cerquiglini, p. 4.

(98) خالد بوزياني، «استراتيجية التخطيط اللغوي ومشكل التنمية اللغوية في العالم العربي،» مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 8 (كانون الأول/ ديسمبر 2009)، ص 196. انظر أيضًا: كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية.

(99) صالح بلعيد، «بحث في مصطلح (الممارسات اللغوية) في الجزائر،» مجلة الممارسات اللغوية (مخبر الممارسات اللغوية الجزائر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو)، العدد التجريبي 0 (2010)، ص 10.

وهي التي تعدّ في حد ذاتها من صلب انشغالات أي مجتمع يعيش التعددية اللغوية.

كما أنها تتموضع - في حقيقة الأمر - في صميم انشغالات الدراسات اللغوية الاجتماعية التي تشدّ اهتمام الباحثين، وقد صارت في الوقت الراهن محل انشغال السياسيين أيضًا، وأصبحت تُطرح على مستوى الهيئات الرسمية، ضمن ما يُعرف بالنظرية السياسية المعاصرة[100].

يمكننا أن نجمل هذه الأسئلة في ما يلي: من المتكلم؟ وبأي لغة/ لغات يتكلم؟ ومع من؟ وكيف؟ انطلاقًا من كون اللغة ليست ناقلة للثقافة فحسب، بل هي إنتاج لرموز ثقافية وثيقة الصلة بالروح الإنسانية وقيمها.

ويمكن إدراجها أيضًا ضمن قائمة المكاسب الثقافية المنتمية إلى التراث الثقافي للدولة. وعليه، وجب حماية هذه الممارسات واحترامها لذاتها، والدفاع عنها، وتأسيس وعي معرفي بشأنها، من حيث كونها دائمة التحول والتطوّر، وتجمعها جملة من العلاقات التي يجب معرفة كنه سرّها[101].

عمل صالح بلعيد على ضبط العوامل المؤثرة في الممارسات اللغوية وتحديد هذه العوامل، فوجدها ترتبط بمعطيات العصر

---

(100) Pierre Encrevé, «De L'observation scientifique à la politique linguistique,» *Langues et cité*, no. 1, observatoire des pratiques linguistiques (2002), p. 6.

(101) Encrevé, p. 6.

السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية، وتنقسم إلى عوامل داخلية وخارجية يمكن حصرها في:

- الأرضية المعرفية للمتحدثين.
- ثقافة المجتمع.
- الحراك الثقافي والأيديولوجي والاقتصادي.
- لغات المدرسة.
- السياسة اللغوية للدولة.
- وسائل الإعلام.

أمّا العوامل الخارجية، فأرجعها إلى:

- تأثير اللغات الأجنبية.
- مؤثرات العولمة.
- تأثير لغة المستعمِر.
- تأثير وسائل الإعلام الخارجية.
- الآليات والأجهزة المعاصرة وما يلحقها من تسميات[102].

كان من نتائج ذلك مساهمة تجميع المعلومات المتعلقة بالممارسات اللغوية في ترقية اللغات التي تتقاسم المشهد اللغوي العام داخل الدولة، ولهذا يمكن العمل على الارتقاء بالتعددية

(102) بلعيد، «بحث في مصطلح،» ص 20.

اللغوية بوصفها ضامن التنوع الثقافي، ما يتطلّب وضع سياسة لغوية متوازنة ومتكاملة مبنية على حقائق ومعارف ميدانية عن الواقع اللغوي وبعيدة عن الانطباعات، والعواطف القبلية، لأنّ منطلق الممارسة اللغوية اجتماعي في المقام الأول.

إضافة إلى هذا، يُفترض أن يترتب على المسح الميداني للممارسات اللغوية وحصرها وضبط تنوّعها وثرائها، خدمة اللغة المشتركة الرسمية وإخراجها من عزلتها، بحيث يترسّخ لدى مواطني الدولة ما يمكن وصفه بالأمن اللغوي، ليزول شعور الإجبار الذي يحسّ به الناطقون بلغات الأقليات[103] في تعلمهم اللغة المشتركة بوصفها اللغة الجامعة المحققة للتواصل داخل الدولة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على التنمية العامة للبلد.

يُستنتج ممّا سبق أنّ المسح الميداني الموضوعي لجميع الممارسات معناه الاعتراف بالتنوّع، وتأسيس عقد اجتماعي يكون من مبادئه رفع الضيم وجبر خاطر جميع الأقليات المتعايشة مع الأغلبية في إطار الدولة المعاصرة.

لكن لتفادي ما قد ينجم من سلبيات ومخاطر عن ذلك المسح، تقتضي الضرورة تخطيطًا لغويًّا يراعي الأبعاد الكبرى للوطن، وكذا جميع التغيّرات، ويحفظ للغات الموظّفة في المجتمع مكانتها، بل ويقضي على الهجين اللغوي الخطِر الذي بدأت تلوح ملامحه في أفق الممارسات اللغوية والتواصل في المجتمعات العربية والمغاربية خصوصًا.

---

(103) Cerquiglini, p. 4.

3 - السياسةُ والتخطيط اللغويان

يُقصد بالسياسة اللغوية (Politique linguistique) القوانين الرسمية التي تخطّط لتهيئة لغة معيّنة في مجتمعات متعدّدة اللغات، فتجعل من لغة معيّنة لغة رسمية بقوّة القانون والدستور[104]، لكن السؤال المطروح: ما العلاقة بين السياسة اللغوية والعدالة اللغوية؟

لا شكّ في أنّنا نلفي العلاقة بينهما وثيقة، لأنّ المجتمع المتعدّد اللغات قد تهيمن فيه لغة على أخرى أو أُخَر، من دون وجود قانون أو حماية قانون جائر، فتنعدم المساواة، وبالتالي تضطهد أقليات اجتماعية، أو تشعر - على الأقلّ - بالحيف والظلم لأنّها محرومة من ممارسة لغتها التي جُبِلت عليها، ويؤدي إحساس جزء من المجتمع بالخلل إلى عرقلة مساره التنموي، بسبب عدم وجود تكافؤ فرص في تعلّم لغات المجتمع أو الشعور بتهميش واحدة منها تتكلّم بها فئة «ملوكة» فيه، أو لم تأخذ مكانة تستحقّها، ما يجعلها تطلب من السلطة التدخل، وتكافح في أغلب الأحيان من أجل لغتها. فوجود لغتين أو أكثر في مستويين متناقضين، أو وجود إحداهما في مكانة أرفع، قد يدفع السلطة السياسية إلى السعي للبحث عن التوازن اللغوي أو العدالة اللغوية.

سيتطلّب ذلك وضع سياسة لغوية يكون أساسها تدبير الشأن اللغوي ومعالجته في الدولة الوطنية لإقرار لغة مشتركة يتواصل

---

(104) بوزياني، ص 195.

بهـا الجميع، فتكـون حاضرة في مؤسّسـاتها المختلفـة، ويعمّم اسـتعمالها مع مراعاة التكلّمات الأخرى ضمن المجتمع الواحد، ليحافظ هذا المجتمع على وحدته وكيانه طواعية وعن اقتناع، ومن دون محاولة الدعوة إلـى غير ذلك، حتى لا تكـون ظلمًا لبعض مكوّنات المجتمع، وبعض هياكله ومؤسسـاته. مـن هنا، نقرّ بأنّ التدبيـر اللغوي في ضـوء العدالة اللغوية لا يعنـي التفريط باللغة المشتركة التي يفترض أن تتقبّلها الأوسـاط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بناء على ذلك، تعمد السياسـة اللغوية إلـى وضع برامج، أو مشاريع وقوانين، للغات المجتمع حتى لا ترتقي، أو تتطور، إحداها على حسـاب الأخريات. ويضاف إلى هـذا أنّ المجتمع المتعدّد اللغات يحتاج إلـى تحديد العلاقة بين اللغـات المُتكلَّمة فيه، أي اللغة المشتركة والرسمية والوطنية ولهجات ولغات أجنبية أخرى.

كما تهدف السياسـة اللغوية إلى تكوين الواقع اللغوي بصورة تلائم الحضارة الحديثة والنظم الجديدة، والتخطيط لبناء العلاقات المنشودة في الدولة وعلاقاتها بالعالم وبالآخر. ويكون من أهدافها تقليل التناقضات، وتيسـير الاتصال والتواصل داخل الدولة أو بين المجموعات اللغوية. ولا شكّ في أنّ هذه السياسة سترسّخ العدالة بين الجماعات اللغوية المختلفـة، وتحدّ من اختلافاتها وصراعاتها قبل أن توجد، وحتى إن وجدت. كما أنها تهدف إلى استخدام لغتين أو أكثر بالمسـاواة في جميع المجـالات، أو اقتصار ذلك على لغة محدّدة. ويكون هذا التحديد واضحًا بنصوص قانونية تحدد للغة ما

استخدامها، مثلًا في المجالات الدينية والعسكرية والإدارية[105].

هناك تفرقة في كتابات معاصرة بين السياسة اللغوية الصريحة والمعلنة والمقررة في نصوص الدستور والقوانين والتشريعات الأخرى من جانب، والسياسة اللغوية غير الصريحة وغير المعلنة من جانب آخر، ولكنها هي الأمر الواقع في الدولة. وقد تكون مهمّة السياسة اللغوية صعبة ومعقّدة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات التي يكثر فيها التعدّد اللغوي، مثل دول القارة الأفريقية التي يوجد فيها بين 1250 و2100 لغة ولهجة، ما تطلّب تدخّل منظمة اليونسكو في المؤتمر الدولي للسياسة اللغوية في أفريقيا الذي عُقد في هراري بزمبابوي بين 17 و21 آذار/ مارس 1997. فعلى سبيل المثال، نلاحظ عدد اللغات الموجودة في الدول الأفريقية في الجدول الآتي:

الجدول (١)

عدد اللغات في الدول الأفريقية

البلد	عدد السكان (بالملايين)	عدد اللغات
نيجيريا	١٠٥	٤١٠
تنزانيا	٢٨	١٢٠
بوركينافاسو	٩	٦٠
بنين	٣	٥٨

(105) محمود فهمي حجازي، «اتجاهات السياسة اللغوية،» مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 8 (كانون الأول/ ديسمبر 2008)، ص 32.

أمّا في مـا يخصّ العالـم العربـي فتقف شـعوبه على عتبة المجهـول، لأنّ أكثـر أفراده لـم يعِ بعدُ مـا اللغة، ومـا وظيفتها وما مكانتها بين اللغـات، وعندما لاَ تدرك المخاطـر والتحدّيات الجيوسياسـية ومخططـات العولمة فـي ظل تسـابق محموم من أجل هيمنة لغة على أخـرى، وعندما تتداخل السياسـة بالاقتصاد وبالتجارة وإنتاج المعرفة، يصبح للغة الدور الرئيس في لعبة الهيمنة الاقتصادية، وعلى الدولة أن تدركه وترسّخه في عقول الناشئة.

لذلك ظلّ السـؤال الذي ينبغي أن يُطرح متعلّقًا بمدى نجاح حكومات الدول العربية في سياستها اللغوية، ومدى انعكاس ذلك على حياة الأمّة من النواحي الاجتماعية والسياسـية والاقتصادية، وفي اسـتتباب الأمن اللغـوي والفكري، وفي تراجـع الصراعات العرقية واللغويـة والإثنية التي تنخر المجتمـع، فلا تدعه يتقدم أو ينال نصيبه من التنمية.

ربما يدعونا سـلف إلى القول إن إشـكال التعدّد اللغوي برز إلى الواجهة الاجتماعية والسياسـية للمجتمعات العربية، خصوصًا في المجتمعات المغاربية، وبات يتطلب معالجة متأنية واستراتيجيا متزنة، من منطلق سياسـات لغوية خاصة بكلّ بلد وفق خصوصيته وبنيته وتكوينه العرقي. وإذا لم تجرِ دراسـة الأمر، فإنّ الإشـكال سيزداد تعقيدًا مستقبلًا بسبب الاختلالات التي باتت تبرز في الفكر الاجتماعي للإنسـان العربي عمومًا، ولا سـيما فـي ظلّ الأحادية القطبيـة والعولمـة وهيمنة اللغـة الإنكليزية علـى أغلب مناحي التطورات التكنولوجية الاتصالية والاقتصادية. ولا يمكن تنفيذ تلك

السياسة اللغوية على أرض الواقع إلّا بما يُعرف بالتخطيط اللغوي، من منطلق أنهـا مجموعة من الاختيارات الواعيـة المرتبطة بطبيعة اللغة/ اللغات في علاقتها بالمجتمع[106].

يرتبط التخطيط اللغوي بسياسـة الدولة الرسمية، ويقوم على أسس علمية إجرائية تسمح بتسـيير التنوّع اللغوي وحلّ مشكلاته، انطلاقًا من مبادئ توافقية مبنية على مسـح ميداني للواقع اللغوي، وهي مرتكزات تسوّغ الحديث عن عدالة لغوية تعيشها المجتمعات المتعددة اللغات.

وبذلك يكون التخطيط اللغوي الذي يعدّ ضرورة معاصرة من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة قومية ووطنية للحفاظ على سـلامة اللغة العربية، ويكون الدعم للمؤسسـات العاملـة عليها وتقديرها للغة في حد ذاتها[107]، ولتعايشـها بتسـامح ووفق عدالة لغوية مع لغات الجِوار.

تعود الأهمية التي يكتسـيها التخطيط اللغوي، منذ ظهوره إلى حيّز الممارسـة العلمية[*] ضمن علم الاجتماع اللغوي، إلى أن من

---

(106) لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص 112.

(107) صالح بلعيد، المازيغية في خطر (الجزائر: منشـورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2011)، ص 270.

(*) يعـود توظيف المصطلح إلى العالِـم فايرايـخ (Weireich) حينما ظهر عنوانًا لندوة عُقـدت في جامعة كولومبيا في عام 1957. وأول مـن كتب فيه بطريقة علمية هو العالم هوغن (Haugen)، إذ نشر مقالة في عام 1959، وسمها بـ «تخطيط اللغة المعيارية في النرويـج الحديث»، وتوالت بعد ذلك الدراسـات في الموضـوع، وأخذ مكانته في الدراسـات اللغوية الاجتماعية. وهذا لا يعني أنه لم يمارس قبـل هذا التاريخ، وإنما لم يتحدد إطاره المرجعي بوصفه تخصصًا قائمًا بذاته.

أهم أهدافه الرئيسة إبراز دور اللغة في بناء الدول في مراحل ما بعد الاستعمار. إذ انصبّت أبحاثه على تقصي ومعالجة المشكلات اللغوية الناجمة عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمَرة، ومن ثمّ اتّجه جهد الدارسين وتركّزت أعمالهم على إيجاد السبل الكفيلة لحلّ هذه المعضلات اللغوية[108]. يعرّفه إريك ويستاين (E. Weistein) بأنّه «مصطلح حكومي سلطوي طويل المدى بوصفه جهدًا واعيًا لتغيير اللغة ذاتها، أو لتعديل وظائفها في المجتمع بهدف حلّ مشكلات الاتصال والتواصل بين الأفراد»[109].

ومن المصطلحات التي أُعطيت لهذا المفهوم مصطلح التهيئة اللغوية (Aménagement linguistique)، «وهو المصطلح المستعمل في المجال الفرانكوفوني منذ [عام] 1970، ويعني تدخّل الدولة لحماية اللغة والدفاع عنها تجاه لغة أخرى منافسة، كما هو الحال في مقاطعة كيبيك الناطقة بالفرنسية التي توجد جغرافيًا وثقافيًا داخل المحيط الأنغلوفوني الكندي، وبجوار العملاق الأمريكي، مع ما تمثّله لغته بحمولتها العلمية والفنّية والتكنولوجية من ثقل، والتي أصبحت مفتاح الاقتراب من العولمة، بل هي العولمة نفسها، ومع أخذ الفارق التاريخي والانتماء الثقافي بعين الاعتبار، فإن هناك

---

(108) فواز عبد الحق الزبون، «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها،» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (تشرين الأول/ نوفمبر 2009)، ص 86.

(109) عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، [د. ت])، ص 166.

شبهًا بين حالة كيبيك والفضاء المغاربي، وخصوصًا الجزائر»[110].

«تكمن أهمية الموضوع في أنّه حديث الساعة؛ حيث يبحث في تخطيط تأصيل الوحدة الاجتماعية الوطنية، في الوقت الذي يقع فيه الاهتمام عالميًا بما وراء امتلاك المعرفة العلمية باللغات الوطنية، والذي يتزامن كذلك والمطالبة الضارية بالحقوق اللغوية للمواطن والأقليات»[111].

معنى ذلك أنّ التخطيط اللغوي هو اتخاذ جملة تدابير بغية الوصول إلى تحقيق أهداف مسطرة سلفًا، بالاستعانة بوسائل مرسومة[112]. وهو بهذا لا يختلف عن أي تخطيط اقتصادي أو اجتماعي، من حيث إنه فعل واعٍ، له أهداف محددة، ويُبتغى الوصول إليها بتبنّي مجموعة من التدابير والوسائل المعيّنة. وازدادت أهميته في الفترة الأخيرة بفعل تنامي المطالبة بالحقوق اللغوية، خصوصًا من لدن الأقليات، وبذلك اتّجهت ممارسة التخطيط اللغوي إلى المأسسة، فأصبحت تتكفل به مؤسسات رسمية مخوّلة بقوة القانون، بإجراء عملياته. ونظرًا إلى كونه تخصصًا بينيًا (Interdisciplinaire)، فإنه تتكامل في إطاره مجموعة من المعارف المتقاطعة كاللسانيات وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة وعلوم التربية والاقتصاد.

---

(110) محمد العربي ولد خليفة، في: **أهمية التخطيط اللغوي - أهدافه ووظائفه** (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2011)، ص 9.

(111) صالح بلعيد، «التخطيط اللغوي الضرورة المعاصرة،» في: **أهمية التخطيط اللغوي - أهدافه ووظائفه**، ص 241.

(112) بلعيد، **المازيغية في خطر**، ص 271.

انطلاقًا من كون المهمّة الموكلة إلى المخططين اللغويين هي العمل على تحقيق ما يمكن وسمه بالإصلاح اللغوي، فإن دورهم ينحصر في وضع الخطط الكفيلة بتحقيق العدالة اللغوية، وعرضها على قادة الرأي ورجـال الدولة بهدف وضعها موضع التنفيذ. وكي يتسـنى لهم ذلك، عليهم أن يضعوا نصب أعينهـم مصلحة الدولة واسـتقرارها، وأن يدركوا أن أعمالهم سـتترتب عليها آثار إيجابية أو سـلبية في علاقات المواطنيـن بالدولة، فإذا مـا التزموا بوضع خطط عقلانية سيؤدي حتمًا إلى تنقية الأجواء وإزالة أسباب التوتر الاجتماعي، ما سـيكون له دور ملموس في وتيـرة التنمية، الأمر الذي يعني أن يتجنب واضعو المخطط اللغوي الشوفينية والأدلجة في مفهومها السلبي.

يحفظ لنا التاريخ نماذج سـلبية كثيرة للتخطيط اللغوي الذي سُخِّر فيه العلم لأغراض سياسية مشـبوهة، وكانت مخالِفة لمنطق الأمور فـي كثير من الـدول، كالتخطيط الإمبريالي الاسـتعماري الذي كان من نتاجه قمع اللغات الوطنية، ووضع خطط تعمل على الإدماج القسـري لشعوب المسـتعمرات في لغة المستعمِر بهدف تذويب الهويات الوطنية، كما حدث في الجزائر على سبيل المثال. ومن أمثلة التخطيط المؤدلج ما يُعـرف بالتخطيط القومي في دول ما بعد الاستعمار الذي حاول تخطّي الواقع اللغوي الفعلي السائد بعمله على استيعاب الشـعوب الأصلية والإثنيات القومية في اللغة الرسـمية المتبناة، وطنية أكانت هذه اللغة أم لغة المستعمِر السابق، كما حدث في أفريقيا وآسـيا، وحتى في أوروبا التي تبنّت فيها في

وقت من الأوقـات بعض الـدول المركزية اللغويـة، ولم تعترف بلغات الهامش، مثل فرنسا وإسبانيا، وكما هو حاصل حاليًا في دول البلقان وجمهوريات أوروبا الشرقية.

جدير بالذكـر أن هذا النوع من التخطيط لقي مقاومة شـديدة نظرًا إلى منافاته مبادئ العدالة الاجتماعية المنشودة عمومًا واللغوية خصوصًا، وأدى إلى نشوء حراك لغوي في بلدان كثيرة، كما في حالة المغرب العربي، موضوع هذه الدراسـة؛ إذ لم تكُفّ المجموعات اللغوية التي أحسـت بالضيم اللغوي عن المطالبة بحقوقها على مرّ الزمن. وكانت المطالب اللغوية في أحايين كثيرة سببًا في نشـوب نزاعات إثنية انتهت بتقسـيم الـدول، مثل دول البلقـان والاتحاد السوفياتي سابقًا، وفي بعض دول أوروبا الشرقية، وفي مناطق أخرى من العالـم. فالعمل على تحقيـق الإدماج القسـري للمجموعات اللغوية ورفض الوحدة في إطـار التنوع، يؤدي إلى انبعاث الهويات القومية، وتنامي النزعة الانفصالية، وازدياد درجة المد التحرري.

في المقابل، فإن تبنّي سياسـة لغوية راشـدة تأخذ بالحسبان المعطـى اللغوي المتعـدد، وتعمل على احتوائـه بتخطيط علمي قوامـه الاعتراف والتجسـيد علـى أرض الواقع بوسـاطة برامج وخطط، يجعل المرء يشعر من خلالها بتحقُّق مواطنته التي أساسها احترام الهوية اللغوية، الأمر الذي تكـون نتيجته النهائية قيام دولة مستقرة اجتماعيًا.

لنا أن نمثّل لذلك بالنموذج السويسـري الذي يُعدّ خير مجسّد للعدالة اللغوية، حيث تتعايش أربع مجموعات لغوية في رقعة جغرافية

صغيرة في وئام تام. وأمّا النموذج الثاني فيتمثّل في أفريقيا التي مزقتها الحروب الإثنية وحملات الإبادة العرقية ذات المنشأ اللغوي في كثير منها. ولا نحاول بهذا الطرح أن نختزل جميع المشكلات المجتمعية بتنوعها وتعقدها في المسألة اللغوية، وإنما غرضنا تبيان أهمية العامل اللغوي في مثل هذه القضايا، ومن ثم ينبغي لنا إعادة صوغ الأسئلة الكبرى التي تؤرق الوعي الجمعي للأمم.

إن الدور المحوري الذي تقوم بـه اللغة في الحياة الاجتماعية وقيمتها باعتبارها وسيلة من الوسائل التي توصل إلى أعلى مراكز السلطة والتأثير، فضلًا عن قيمتها الرمزية في تكوين النخب الاجتماعية (الإنتليجنسيا) وفي تثبيت الهوية العرقية، يوفّر للمتكلّمين والمجموعات اللغوية والسياسية جوًّا ملائمًا وأحوالًا ملائمة لإنجاح تخطيطهم اللغوي الذي لا شكّ في أن العدالة اللغوية ستكون من نتائجه المثمرة، وهو ما سيؤدي إلى حلّ كثير من المشكلات ذات المنشأ اللغوي في المجتمع.

سادسًا: الوضع اللغوي في المجتمعات المغاربية

انطلاقًا ممّا تقدّم، سنقارب مسألة العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، متّخذين من الإحداثية التي تعرّضنا لها أعلاه، ووفق رؤية اجتماعية لغوية يكون جوهرها توضيح المسألة من منطلق ارتباطها بتحقيق جانب من جوانب العدالة الاجتماعية في هذه البلدان. خصوصًا أنّه برزت في العقود الأخيرة مناقشات وسجالات بشأن الوضع اللغوي في بلدان المغرب العربي، تحديدًا في الجزائر والمغرب، وازداد الجدال بمستوياته المختلفة بعد الانفتاح

الديمقراطي الـذي عرفاه، إذ فيهمـا مجموعتان لغويتـان: عربية وأمازيغية، تُضاف إليهما لغة المستعمِر المهيمنة فعليًا على المشهد العام، وعلى كثير من المؤسّسات ذات التأثير البيّن في حياة الأفراد.

يعترف الدسـتور الحالي في الجزائر والمغرب برسمية اللغة العربية ووطنية اللغـة الأمازيغية. وفي الجزائر تشـرف على اللغة العربية هيئتان تابعتان لرئاسـة الجمهوريـة: المجلس الأعلى للغة العربية والمجمع الجزائـري للغة العربية. أمّا فـي المغرب فنجد مكتب تنسيق للتعريب.

يشار إلى أن دسـتور الجزائر يمنح الأمازيغية حقّ الوجود في مؤسّسات الدولة الرسمية كالإعلام والتعليم، وتسهر على تعميمها وترقيتها هيئة استشارية تعرف بـ «المحافظة السامية للغة الأمازيغية» تابعة لأعلى مؤسّسـة في الجمهورية ممثّلة في الرئاسـة. بينما أقر دستور الثانية رسمية هذه اللغة، ويشرف على شؤونها «معهد ملكي للثقافة الأمازيغية»، إضافة إلى العشرات من الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية الناشطة في البلدين لتعميم استعمالها.

على الرغم من الجهـد الذي بُذل من أجـل تعريب الإدارة والقضـاء والتعليم والمؤسسـات الاقتصادية، فإن اللغة الفرنسـية بقيت هي اللغة المهيمنة في الوسط الاجتماعي. وأمّا الصراع الذي برز بين العربية والأمازيغية فلم يُذكر عبر التاريخ، بل يصف جورج مارسيه(*) (G. Marçais) العلاقـة بين العربيـة والأمازيغيـة بعد الفتـح

(*) جورج مارسيه: من كبار مستشرقي فرنسا الاستعمارية وخريج مدرسة الجزائر الاستشراقية الاستعمارية.

العربي الإسلامي بقوله: «نلاحظ أولًا أن اللغة العربية لم تلغ اللغة البربرية [...] فهـذه اللغة لا تزال باقية حتى يومنـا هذا [...] ومع ذلك إذا كانت لغة المنتصرين لم تبعد اللهجات القديمة للسـكان، فقد وجّهت الضربة القاضية إلى اللغة اللاتينية وحلت محلها»[113]. والحقيقة أنّ الصراع ما كان ليأخذ هذا المنحى الهوياتي السياسوي إلّا بفعل لوبيات [جماعات ضغط] تسعى إلى إبقاء هيمنة الفرنسية على العقول وفي أروقة الدولة.

أمّا إذا كان هناك من يرى أنّ هذه المطالب تندرج ضمن سياق عربيّ ودولي متميّز عرف تحوّلًا عن أنظمة قومية شـمولية فرضت أحاديتها على جميع مناحي الحيـاة، وأصبحت تعيش اليوم مناخًا تعدّديًا يقرّ التنوّع والاختلاف، فلا شكّ في أننا وجدنا أنظمة الدول المغاربية تتأقلم مع هذا الواقع الجديد وتتكيّف أيضًا مع ما تصدره الهيئات الدولية من قوانين ومواثيق، وتتعامل معه بموضوعية بتبنّي سياسـة لغوية مغايرة لما كان سـائدًا، وذلك بمعالجة قضايا هذه اللغة الحاضرة فـي التواصل اليومي في الجزائـر والمغرب[114]، فأُدخلت في وسائل التعليم وفي وسائل الإعلام المختلفة. كما لم يُحرم الناطق بالأمازيغية البتة مـن التواصل بلغته. وبالتالي، فإن ما وقع من مزايدات كثيرة في هذا الشأن كان لأغلبها خلفيات سياسية لا لغوية.

---

(113) جورج مارسـيه، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشـرق الإسـلامي في العصور الوسطى، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991)، ص 46.

(114) Salem Chaker, «La Question berbère dans le Maghreb contemporain: Eléments de compréhension et de prospective,» *Diplomatie – Magazine*, no. 3 (mai - juin 2003), p. 75.

سابعًا: تمظهرات العدالة اللغوية في الفضاء السوسيو - ثقافي المغاربي

قبل التطرق إلى المسألة اللغوية في المجتمعات المغاربية في وضعها الحالي، من المفيد إلقاء نظـرة تاريخية على الحالة اللغوية في محطاتها الحاسـمة، والتذكير بذلك الماضي على نحو موجز، ونقصد بها حالة ما قبل الاحتلال وفي أثنائه وبعده.

الجزائر هـي البلد المغاربي الأوّل الذي تعـرّض لعدوان دمّر كيانه وما زال يعاني بسببه إلى اليوم، إذ حلّ جميع مؤسساته، وجعل منه ملحقة استيطانية، بعد أن قرّرت فرنسا، في أقلّ من ستّ سنوات بعد الاحتلال بمرسوم صدر في عام 1838، أنّ العربية لغة أجنبية، وجعلت اللغة الفرنسية لغة رسمية، وهي لغة الأقلية من المستوطنين، وفرضت استعمالها منفردة في الإدارة والتعليم والإعلام. ولاستبعاد الفصحى من التداول، عملت على تعليم العاميات إلى جانب نظام المدرسة المخصّص لشؤون الدِّين والوظائف الدنيا(*).

كما حرصت السياسة الاسـتعمارية الاسـتيطانية في الجزائر على جعـل المجتمع الجزائري يعيش انشـطارًا دائمًا كي لا يعرف الانصهـار، وعملت علـى اختـراق هـذه المكوّنات بالفرنسـية بوصفهـا لغـة وثقافـة، وبالفرانكوفونية اقتصـادًا وسياسـة(115).

(*) نظام تعليمي استعماري كان القصد منه تكوين وسطاء جزائريين بين الإدارة الاستعمارية والأهالي بإنشاء ثلاث مدارس عربية في تلمسان والمدية وقسنطينة.

(115) توفيـق المديني، اتحاد المغـرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسـة تاريخية سياسية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص 75.

ولــولا جهــد الزوايــا والكتاتيــب التي كانــت عبارة عــن قلاع أو مخابــئ للإســلام والعربيــة، ثــمّ نضــالات الحركــة الوطنية المختلفــة، لما بقــي في الجزائــر ســوى عاميات مشــوّهة[116].

غير أن اللغة العربية اســتعادت بعد استقلال الجزائر عددًا من مواقعهــا الطبيعية، فأصبحــت لغة التعليم في جميــع مراحل نظام التربية والتكوين وبعض الكلّيات، وهي اللغة الرســمية الوحيدة في مجلســي البرلمان وفي القضاء، وبدرجة أقلّ فــي الإدارة العمومية حيث تُرفق بالفرنســية، أو تتفرد بها أحيانًا (أمّا في الإدارة الخاصة، مثل المؤسســات الاقتصاديــة، فهي قليلة الاســتخدام جدًا مقارنة بالفرنســية). وأمّا في الوسط الاجتماعي فالفرنســية أكثر استعمالًا بين البرجوازية الناشئة التي ترى أنها علامة تميّز وحظوة، فضلًا عمّا توفّره من مكاسب ومواقع[117].

هذا الوصف لا يختلف عن المغــرب وعن تونس وموريتانيا. ويمكن وصف الخريطة التقريبية للواقع اللساني الراهن في الجزائر على النحو الآتي:

- عربية فصحى اقترنــت **بالقرآن الكريــم**، وكانت في عهد الظلام الكولونيالي آلية دفاعية ضد الأجنبي المتسلّط، ومن أسس الهوية العربية الإســلامية التي تميّز الجزائريين من المســتوطنين الأجانب.

---

(116) ولد خليفة، ص 9-10.

(117) ولد خليفة، ص 10.

- لهجات دارجة منطوقة بفوارق بسيطة في اللّهجات المحلّية، ترجع جذور أغلبها إلى العربية مع تسرّب كلمات إليها وتعابير بالفرنسية، وترتبط بالدرجة الأولى بألفاظ الحضارة، خصوصًا على الشريط الساحلي.

- لغة أمازيغية بلهجات عدة أقرب إلى العربية في قاموسها، خصوصًا ما يتعلق بالعبادات، وهناك اليوم جدل في شأن الحرف الذي تكتب به بعد أن كان المخطوط منها كلّه بالحروف العربية.

- لغة فرنسية مستعملة على نطاق واسع بين النخبة والتكنوقراط وبعض أسلاك الإدارة العمومية في كثير من مستوياتها وفئات من المثقفين والبرجوازيات الناشئة[118].

أمّا تونس فتعرّضت بدورها لانتهاك سيادتها الوطنية، وفُرضت عليها الحماية ظلمًا وعدوانًا في عام 1881، وحصلت على استقلالها في عام 1956، بعد أن أغرقتها فرنسا الكولونيالية في الفقر والتجهيل، ولكن بقي في تونس كيان صوري للدولة إلى جانب جامعتها الشهيرة الزيتونة التي حافظت على الدِّين والعربية الفصحى وثقافتها، وكان لها دور في الحركة الوطنية حتّى خمسينيات القرن الماضي.

كما تعرّض المغرب بدوره في عام 1912 لحماية انتهت في عام 1956، حين نال استقلاله. وأخضعته فرنسا لحماية ظالمة

(118) ولد خليفة، ص 10-11.

وسلبت خيراته، بل سعت عن طريق الظهير البربري، أو ما يُعرف بمشروع ليوتي، إلى بثّ الفتنة بين الأمازيغ وغيرهم، وهو ما فعلته أيضا الأيديولوجيا الكولونيالية منذ منتصف القرن التاسع عشر في الجزائر. لكن بقاء الهيكل الأساس للدولة المغربية وإدارتها أو المخزن وجامعة القرويين التاريخية التي حافظت عمومًا على اللغة العربية الفصحى، وإلى حدّ ما العامية أو المنطوقة، وإن لم تنجُ نسبيًّا من التلوّث[119].

أمّا بعد الاستقلال فكوّنت المطالب اللغوية معلمًا بارزًا للتطورات الحاصلة في المجتمع المغاربي، وهي تتمثّل في ما قبل دسترة الأمازيغية وما بعدها في كلٍّ من الجزائر والمغرب.

تتميّز المحطة الأولى بقيام الدولة القومية مباشرة بعد الاستقلال، وكُرّست اللغة العربية بوصفها لغة رسمية في دستوري البلدين، فدستور عام 1963 في الجزائر يؤكد البُعد القومي عبر الديباجة التي تكررت فيها الإشارة إلى القومية العربية في أكثر من موضع، وفي المادة الخامسة التي تنص على أن «اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة»[120].

كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الخيارات اللغوية، وهو ما ترتب عليه النضال من أجل القضية الأمازيغية متجسّدًا في سلسلة من المطالب والاحتجاجات التي خرجت إلى العلن في صورة صدامات

---

(119) ولد خليفة، ص 12.

(120) الأمانة العامة للحكومة، دستور الجزائر لعام 1963، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution63.htm>.

مع السلطة على مدار عقود طويلة[*]. وحملت لواء هذا المسار النخبة المثقفة ثقافة فرانكوفونية أضحت رموزًا - خصوصًا في منطقة القبائل - كالأديب مولود معمري. وأرجع سالم شاكر[**] سبب تميّز منطقة القبائل في الجزائر خصوصًا والمغرب الكبير - على حدّ تعبيره - عمومًا بتبنّيها المطلب الأمازيغي دون غيرها، إلى حالة التثاقف مع الثقافة الفرنسية، إذ إنها المنطقة الوحيدة التي تمتلك نخبة فرانكوفونية كبيرة منذ بداية القرن العشرين، حين كانت نسبة التمدرس كبيرة مقارنة بمناطق البلاد الأخرى، ومست جميع الشرائح، حتى النساء منها، وكذا سكان الريف، والتأثير الفرنسي حتى في الأميين، كما أرجعه إلى قِدم الممارسة السياسية ورسوخها عبر الهجرة الجماعية المكثفة إلى فرنسا، ما أدى إلى تبلور الوعي بالبُعد الهوياتي الأمازيغي[121]. ويقول في موضع آخر، مؤكدًا هذا المعنى: «بديهي أن يتعلق الأمر هنا بالآثار المباشرة لإنتاج وترويج معرفة علمية بالمغرب الكبير من طرف الجامعة الفرنسية [...] اكتشف الأمازيغي بغتة أن عروبة وإسلام المغرب هي معطيات تاريخية متأخرة [...] وأنه يمكن اعتبار لغته بمثابة اللغة الأصلية الوحيدة بالمغرب الكبير»[122].

(*) منها حالة تمرد في منطقة القبائل في عام 1963 بقيادة حسين آيت أحمد، والربيع الأمازيغي في نيسان/ أبريل 1980، والإضراب عن الدراسة في عام 1991، وتكرر الإضراب في الموسم المدرسي 1994-1995، ومواجهات في عام 1998 بعد اغتيال جماعات إرهابية المغني معطوب الوناس، وفي عام 2001 في ما عُرف بالربيع الأسود.

(**) باحث لساني جزائري قبائلي الأصل مقيم بفرنسا.

(121) Salem Chaker, «Les Berbères dans le Maghreb contemporain: Entre tensions et évolutions,» *Afkar/idées* (Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe) (hiver 2005), p. 42.

(122) سالم شاكر، **الأمازيغيون اليوم**، ترجمة عبد الله زارو (المغرب: مؤسسة تاوالت للثقافة الأمازيغية، [د. ت])، ص 23.

لا شـــكّ في أنّه يقصد أن الأمازيغي لم يكتشف ذاته المتأصّلة في التاريخ إلّا بالوجود الفرنسي. وفي حقيقة الأمر، يعدّ هذا الطرح قدحًا في الهوية الأمازيغية لا إطراء لها، حيث إن كُتّاب المدرســة الاستشراقية الفرنســية لم يريدوا تمكين الأمازيغي من معرفة علمية تعرفه ذاته، بل أرادوا تفرقة أبنــاء الوطن. من جهة أخرى هو اتّجاه سياسي تاريخي عُرف منذ نشأته بتبنّيه النزعة الأمازيغية في الجزائر بمساندة من فرنســا التي دعّمت الدعوة البربرية في عام 1949 من أجل التصــدّي للحركة الوطنية، ثــمّ للثورة التحريريــة الجزائرية، وأنشــأت الأكاديمية البربرية فــي باريس في عــام 1967[123]، ما دفع كثيرًا من الإعلاميــن والمفكرين العرب إلى الوقوف أمام هذه القضايا وإسالة الكثير من الحبر فيها[124].

لذا، كان الخطاب الأمازيغي في محطته الأولى متّسمًا بالسجال الحادّ، ومتحاملًا على مســألة العربية والتعريب والعروبة، إلى درجة رفض متطرفيه النخبويين الفرانكوفونيي الثقافة هذه المسألة، فأخذت بُعدًا إعلاميًا، ونحت منحى سياســويًّا، ووجدت طريقها إلى برامج الأحزاب السياســية[*] وحــركات المجتمع المدنــي. وركزت هذه الكتابات على حالة التهميش والإقصاء التي تعرضت لها الأمازيغية، فطغت فيهــا مقــولات العنف والاجتثــاث والاســتئصال والدمج

(123) المديني، ص 94.

(124) للاطلاع على مثل هذه القضايا مثلًا راجــع: يحي أبو زكريا، «البربر، هل يحقّقون حلم فرنسا القديم؟» صحيفة اللواء اللبنانية، 2005/ 9/ 23.

(*) نخص بالذكر هنا حزبــي جبهة القوى الاشــتراكية (FFS) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD).

القسري، وغيرها من النّعوت التي تحمل شحنات عاطفية حادّة.

لكن الوضع اللغوي بدأ يشـهد انفراجًا منذ حوادث تشـرين الأول/ أكتوبـر 1988، إذ أتـاح المناخ الديمقراطـي الذي عرفته البلاد بخروج المطالب اللغوية وغيرها إلـى العلن، وتعزّزت هذه المطالب بالاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية لغة وطنية في النص الدستوري لعام 2002 في نسخته المعدلة: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسـمية، وتمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني»[125]، وإن كانت الإشـارة في ديباجة الدساتير المتتالية من عام 1989 إلى عام 1996 إلى المكوّن الأمازيغي بوصفه ثابتًا من ثوابت الهوية الجزائرية.

يمكن المراقب المحايـد أن يرى المكاسـب التي تحققت؛ فبعد الدسـترة، عرفت الأمازيغية طريقها إلى المأسسـة، ففُتحت أمامها المـدارس، فضلًا عن قطـاع الإعلام بفتح قنـوات إذاعية وطنية وجهوية، وقناة فضائية، وكذا الجرائد، والإنتاج السـينمائي، وسُمح بتقديم المداخلات والمحاضرات بالأمازيغية في الجامعات ومحافل أخرى، إضافة إلى لافتات الشـوارع والمحلات التجارية والطرق في المناطق ذات الكثافة السكانية الأمازيغية، وهو ما يتعلّق بمبدأ الجهوية اللسانية الذي بدأ يتحقّق.

أمّا في المغـرب، فانطلق نضال الحركـة الأمازيغية في نهاية

(125) الأمانة العامة للحكومة، دستور 2002 (الجزائر: الجريدة الرسمية، الرقم 63، 16/ 11/ 2008).

ستينيات القرن الماضي، مع ظهور أول جمعية «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي»، في حين بدأت المرحلة الثانية التي يُطلِق عليها أصحابها مرحلة الجهر بالقضية في الفترة 1980 - 1991. ويُؤرَّخ للمرحلة الثالثة بخطاب العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني في 20 آب/ أغسطس 1994، أقر فيه بتعليم الأمازيغية، وفي عام 2001 حين ظهر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى الوجود[126]. وتُوّج ذلك المسار في عام 2011 باعتراف الدستور بالأمازيغية لغة رسمية ومساواتها باللغة العربية، وبتعهّد الدولة على تطويرها وترقيتها، حيث جاء في الفصل الخامس منه: «تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضًا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة دون استثناء»[127]. وهنا نلحظ أن الدستور المغربي يؤكّد أنّ المسألة الأمازيغية ليست حكرًا على فئة دون أخرى. وبذلك أُخرجت القضية من المزايدات السياسوية.

بناء على ما سبق، نرى أن المغرب والجزائر هما في طريقهما إلى تحقيق العدالة اللغوية بالمساواة الدستورية بين اللغتين الوطنيتين، وهذا ما يؤكّده فان باريس بأنه المساواة الرمزية بين اللغات المتداولة، لأنّ التساوي الفعلي لا يمكن تحقيقه في الوقت الراهن، فثمة حاجة إلى تأهيل الأمازيغية لأداء الدور المنوط بها.

---

(126) عبد الحق لبيض، إعداد وتقديم، «العروبة بعيون أمازيغية: ندوة الأمازيغية هوية ثقافية أم رهان سياسي؟» مجلة الآداب (شباط/ فبراير 2005)، ص 55.

(127) الأمانة العامة للحكومة، دستور المغرب، على الرابط: <http://www.sgg.gov.ma/arabe/Accueil.aspx>.

وأشـــار إلى ذلك الدســـتور المغربي صراحة بأن نـــصَّ على تعهّد الدولة القيام به، وورد فيـــه: «يحدد قانون تنظيمـــي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية»[128].

ثامنًا: جوهر الصراع اللغوي في المجتمعات المغاربية

ورثت الدول المغاربية وضعًا لغويًّا بالغ التعقيد وشديد التأزم، خصوصًا في الجزائـــر والمغرب، وهو حالة صـــراع لغوي حقيقي بين النخب وجد صداه في الشارع بما يُنشر على صفحات الجرائد وعلى شـــبكة الإنترنت وما يُبث على الهواء من أقوال عنيفة تغلّفها الأيديولوجيا، فضلًا عن ملاســـنات تفتقر إلـــى التأطير العلمي في أغلبها، بحيث انســـاقت وراء عواطف غير مكبوحة، واســـتثمرتها أطراف سياسية داخلية وخارجية.

انقسمت النخب المغاربية في شأن المسألة اللغوية إلى طوائف شتّى بحسب تكوينها المعرفي وخلفيتها الأيديولوجية. ولا شكّ في أنّ هذا التوزيع لا تتحكم به الإثنية التي ينتمي إليها هؤلاء، لأن كثيرًا من ذوي الأصول الأمازيغية في كلٍّ مـــن الجزائر والمغرب رفضوا تســـييس المســـألة اللغوية والتوصيف الذي يقدمه مناضلو الحركة الأمازيغية. وبين هؤلاء وأولئك يقف فريق يتّسم بالاعتدال، ويرفض الإقصاء والتهميش لأي مكوّن من مكوّنات الهوية المغاربية.

---

(128) الأمانة العامة للحكومة، دستور المغرب.

لكن المسألة في جوهرها، وفي مقامها الأول، سياسية، بحسب عبد الله العروي الذي يقول: «كاذب أو منافق من يدّعي أنه يقف من مسألة الأمازيغية موقف المتفرج أو الملاحظ المتجرد أو الباحث الموضوعي، كل منا بحسب وضعه الاجتماعي وتربيته الأولية يوالي الدعوة أو يعاديها تلقائيًا [...] المسألة سياسية في الأساس قبل أن تتحول إلى قضية ثقافية أو لغوية أو تاريخية أو أخلاقية، سلاح في مسابقة بين النخب والقيادات هذا هو الجانب الذي يهمنا في هذا المقام ونضخمه عمدًا»[129].

يلقي هذا الطرح بعض الضوء على جوهر هذا الصراع النخبوي في مسألة العدالة اللغوية، فهو ظاهريًا صراع لغوي، لكنه يخفي في حقيقته صراع مصالح ومواقع سياسية واجتماعية، إذ يريد كل فريق أن يظفر بموقع متميّز ضمن المنظومة الثقافية والاجتماعية، بحيث يكون مرجعية يعتدّ بها ويحال إليها، وهذا ما نستشفّه من الحراك الاجتماعي الذي يشير إليه فؤاد بوعلي صراحة، فهو يرى أنّها وجدت في هذا الحراك فرصتها لـ «فرض أجندتها على النقاش العمومي، واستغلال اللحظة لتوجيه المطالبات الشعبية نحو فرض الأمازيغية ضمن المطالب الشعبية، وصبغ الاحتجاجات بألوان إثنية عرقية»[130]. ولم يعرف أن مطلب الأمازيغية كان شعارًا

---

(129) عبد الله العروي، من ديوان السياسة (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، [2009])، ص 53.

(130) فؤاد بوعلي، «النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية (كانون الثاني/ يناير 2012)، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/release/6b853f16-c947-4ffc-a3cf-00a21b2feb48>.

في الحركة الشعبية التي عرفتها الجزائر في عام 1988.

كما يرى الجابري(*) أن شكوى المواطنين في المناطق الأمازيغية في الجزائر أو المغرب لم تكن بسبب تهميش الأمازيغية أو إقصائها عن الحياة العامّة الرسمية، وإنّما كانت شكواهم من انعدام التنمية، فالمغرب منقسم، في رأي الجميع، بين مغرب نافع وآخر مهمَّش، فهنالك المركز وهنا الهامش: «إذهب إلى الريف وقمم جباله والأطلس [...] واسأل ما ينقصكم؟ ما هي مطالبكم؟ وما هي مشاكلكم أنا متأكد بأنهم سيشتكون من سوء الطرقات وانعدامها ومن قلة المدارس أو بعدها... إلخ، بكل تأكيد لن نجد أي أحد يشتكي من شيء اسمه الأمازيغية»[131].

الحقيقة هي أنّ نسبة كبيرة من أبناء المغرب العربي لا تعرف هذه اللغة البربرية. ويرى كثير من المتخصصين والمطّلعين، ومن هم بربر بالولادة والنشأة، أنّها متأثّرة بالعربية تأثّرًا واضحًا، وأغلب كلماتها ذو جذور عربية، إذ يقول عثمان سعدي في هذا الصدد: «والحقيقة إنّ هذا الطابع العربي لم يشمل فقط المفردات اللغوية؛ وإنّما يشمل التركيب اللغوي والقواعد النحوية والصرفية والاشتقاقية أيضًا»[132].

(*) فيلسوف مغربي من أصول أمازيغية، توفي في عام 2010.

(131) محمد عابد الجابري، حفريات في الذاكرة من بعيد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 233-234.

(132) وهي الفكرة التي ما فتئ هذا المفكر يردّدها في الملتقيات والمؤتمرات العلمية، محاولًا أيضًا دحض انفصال الأمازيغية عن العربية واتصالها باللاتينية، مع العلم أنه أمازيغي شاوي من أوراس النمامشة في الجزائر. انظر: سعدي عثمان، عروبة الجزائر عبر التاريخ (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982)، ص 144.

يتبيّن لنـا ممّـا تقـدم أنّ النخبـة الأمازيغية ذات المشـرب الفرانكوفوني(*) بالتحديد، بحسب التوصيف الذي قدّمه سالم شاكر للنخب القبائلية في الجزائـر، وبفعل حالة التثاقـف، قامت بجملة إسـقاطات على المجتمعات المغاربية، منقولة عـن الغرب. والأمر يتعلق هنا بالتعددية اللغوية والثقافية. وساعدتها في ذلك المتغيرات المحلية والدولية، ناسية أو متناسـية التباين الجوهري بين الوضعين المغاربي والغربي. فالغرب يعيش الآن حالة ما بعد الحداثة، وأمّا هذه المجتمعـات فلم تتزحزح بعدُ - على مسـتوى الواقع على الأقل - عن حالة ما قبل الحداثة، ما يدعونا إلى التأكيد أنه من الخطأ اختزال جميع مشكلات المجتمع في المسألة اللغوية، فكثير من دول العالم عرفت التعددية اللغوية، وتعترف دسـاتيرها بالتنوع، لكنها لم تخرج من دائرة التخلف، كالسنغال ومالي وتشاد وغيرها.

إن الإشـكال المطروح هو أنّ الواقع يقـول: إن الغرب مرّ عبر مرحلة الدولة - الأمّة الأحادية القومية لغة وفكرًا وثقافة، وما وصل إلى مرحلـة الدولة الأمة المتعـددة القوميات والثقافـات، أي دولة أساسـها المواطنة الثقافية اللغوية، إلّا بعد أن تهيأ ونضج، وبلغ من التماسك المجتمعي ما سـمح له بالانتقال السلس، واستكمل فيها بناء مؤسساته الدسـتورية، وتجاوز فيها مشكلات التنمية. وبعد فترة

(*) نود أن نؤكد هنا أن خطابنا ليس تعميميًا، فهناك من النخب الفرانكوفونية التي حتّمت عليها أوضاع الاستعمار أن تكون كذلك، والتي كانت ترى في الفرنسية سجنًا لها. وأمّا من نقصدهم هنا فهم الذين صارت الفرنسـية عقيدة لهم وأسـلوب حياة، ويُعرَفون بالفرانكوفيليين (Les Francophiles) الذين قيـل عنهم: إنهم يفتحون مظلاتهم في الجزائر بسبب سقوط المطر في باريس.

تحضير طويلة أدى فيها الإعلام والمدرسة وحركات المجتمع المدني والتجارب والمستجدات الدولية دورًا كبيرًا لتهيئة هذا الانتقال من دون حدوث هزات اجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نشهد دومًا خروقات لهذا الإجماع القائم حول مسألة التعددية اللغوية، وآخرها ما وقع في منطقة كيبيك الكندية بعد فوز حزب كيبيك الانفصالي (Le Parti québécois) بالانتخابات التشريعية ودعوة رئيسته إلى تأليف حكومة ائتلافية، فأطلق أحد المتطرفين الناطقين بالإنكليزية النار على المحتفلين مع زعيمتهم بالفوز، فسقط قتلى وجرحى، وكان يردد خلال إطلاقه النار: «الناطقون بالإنكليزية يستيقظون»[133].

أمّا المسألة الأخرى التي تؤجّج الصراع الآن، بعد تجاوز مرحلة المساواة بين اللغات وبعد الاعتراف الدستوري بالأمازيغية، فهي صعوبات التطبيق الميداني؛ فالنخب الأمازيغية تطالب بالإسراع في تجسيد هذا الاعتراف ممارسةً فعلية في جميع الميادين الحياتية المختلفة، لكن دون ذلك معوّقات شتى لا يمكن تخطيها، لأن اللغة «لا تخلقها القوانين، بل تخلقها قوة الاستعمال، وقوة النصوص التي تجري في دمائها، كما أن سيرورة اللغة وتحفيزها للاضطلاع ببعض الأدوار والوظائف هو [كذا] الذي يضمن لها التعبيرية الوظائفية»[134]، ما يعني أن تجاوز المساواة الرمزية إلى المساواة الفعلية يمر بمسار تدرجي طبيعي بعيدًا عن المزايدات

(133) عن موقع قناة فرانس 24 الناطقة بالعربية، 5/ 9/ 2012، على الرابط: <http://www.france24.com/ar>.

(134) عبد المجيد جحفة، «"ندوة" الأبعاد السياسية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية،» المستقبل العربي، العدد 253 (تموز/ يوليو 2008)، ص 153.

السياسوية، وفق رؤية علمية قوامها التخطيط اللغوي السليم المبني على أسس موضوعية، بقصد تأهيل هذه اللغة، خصوصًا أن دستور كلٍّ من الجزائر والمغرب تعهد بالعمل على تطويرها.

يُفترض أن يتوجّه البحث الآن إلى إيجاد آليات ناجعة لتعميمها، وعدم افتعال خصوم افتراضيين يقفون في طريقها. كما أنّ من مصلحة الأمازيغية تجنّب الارتجال والتسرع في تجسيد النصوص القانونية التي تكرسها لغة وطنية ورسمية في المجتمع المغاربي، خصوصًا أن هذه المجتمعات تمتلك من التجارب ما يؤكد صحة هذه المخاوف، خصوصًا تجربة التعريب الناقص التي مرت بها وما رافقها من إخفاقات.

كما أن المساواة في المواطنة اللغوية لا تعني إلزامًا «المساواة بين اللغات، لأنّ اللغات كما يعلم الجميع تلبّي حاجات مختلفة، قد تنقص أو تزداد، ما يؤثّر عليها سلبًا، أو إيجابًا عليها وعلى استمرارها، وقد تتاح أو لا تتاح لها فرص حضارية تاريخية، ما يجعلها غير متساوية، بكل تأكيد، وهي غير متساوية في قدرتها التراكمية»[135].

لا نعتقد أن الأمازيغية في وضعها الراهن مؤهّلة لتكون لغة عالمة تستجيب لمتطلّبات العصر، ونقل حمولاته العلمية والحضارية والتقنية، فهي لا تمتلك ذلك الرصيد المعرفي الذي يؤهّلها لأداء الدور الذي سيوكل إليها، لأنّها لا تزال موضوعًا

(135) عبد القادر الفاسي الفهري، «الديمقراطية اللغوية المأمولة في المغرب،» جريدة هسبريس (جريدة مغربية إلكترونية)، 8/ 6/ 2011)، على الرابط: <http://hespress.com/opinions/32619.html>.

للتعليم، كما أنّها لم تنتج مفاهيم كبرى ولا سجلات لسانية واصفة توجد عادة في اللغات الراقية، مثل اللغة العربية وغيرها[136].

أمّا في حالة اعتماد مبدأ الجهوية اللسانية، فإنّ ذلك يعني أن تتبنّى كل منطقة لغتها، وفي هذا تكلفة اقتصادية كبيرة لا نظن أن في إمكان البلدان المغاربية تحمّلها. كما أنّ الوحدة في إطار التعدّد مهمّة في الجانب الحضاري من التمسك بما يفرق ولا يجمع، فـ«التعدد اللغوي الذي يمثّل الاختيار الأمثل بالنسبة للنخبة، ينبغي تقويم كلفته الاقتصادية والثقافية والمعرفية والسياسية بالنسبة لعامة الشعب»[137].

كما أنّ هذا المبدأ، وإن يكن مغريًا، ليس دائمًا وسيلة لاستتباب الأمن حيثما يطبَّق، إضافة إلى أنّه تترتب عليه تعقيدات جدية في بعض الحالات، مثل: أي اللغات تمنح الحق، وما حدودها؟ وما موقع اللغات التي لا حدود لها، وما هي التكاليف التي تترتب على تطبيق هذا المبدأ، خصوصًا إذا كانت المجموعة اللغوية صغيرة[138].

بناء على ذلك، ينبغي لتحقيق الأهداف التي أنشئت الدولة لأجلها، «ألّا تمنح الدولة امتيازًا إلّا لعدد محدود من اللغات»[139]،

---

(136) عبد السلام خلفي، «معيرة اللغة الأمازيغية في ضوء بعض التجارب العالمية،» مجلة أسيناك (المغرب، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، العدد 3 (2009)، ص 31.

(137) الفهري، ص 73.

(138) Parijs, «Plaidoyer pour une territorialité linguistique».

(139) بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة؛ 383 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ج 2 ، ص 259.

أو على الأقلّ تعرف لمن تعطي ذلك، حتى لا يتسبّب ذلك بحدوث صراع آخر أو اصطدام جديد بين الفئات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، إسبانيا بلد متعدّد الألسن وإقليم تتعايش فيه سبع مجموعات لسانية متمايزة ومتمركزة في مناطق جغرافية خاصّة ومحدّدة. وقد سهّل هذا التوزيع تصميم السياسات اللسانية على أسس واضحة، فضلًا عن أنّ التعدد اللساني محدّد في الدستور؛ فاللغة الإسبانية أو الكستالية هي اللغة الرسمية الوحيدة على مستوى جميع الأقاليم، وهناك لغات كثيرة يجري التكلم بها مثل الكتالانية (Catalan) والباسكية (Basque) أو الأوسكيرا (Euskera) والغاليسية (Le Galicien) والأستورية (l'Asturien) والبرتغالية. وجميع هذه اللغات محمية قانونًا، وهناك لعدد منها فحسب مكانة رسمية في بعض مناطق الدولة، نحو الكتالانية والباسكية والغاليسية؛ فالمواطنون يستخدمونها، ولها فاعلية قانونية في علاقاتهم بجميع القوى العمومية الموجودة في تلك الأقاليم[140].

إضافة إلى ذلك، يؤدّي مطلب المساواة بين اللغات على أساس لغتين رسميتين حتمًا إلى شراكة غير متكافئة ومخالفة لروح الديمقراطية، لأنها ستكون مساواة بين غير المتساوين طبيعيًا. ومن تبعات المساواة المطلقة أن تتمتع الأقلية بغطاء مؤسساتي مشابه لذلك الذي تمتلكه الأغلبية، وبذلك تتجه الدولة بفعل تموقع كل طرف في مؤسساته نحو مواطنة مشتتة قائمة على استقلال

(140) Anna M. Pla Boix, «La Protection des droits linguistiques dans les nouveaux statuts d'autonomie en Espagne,» université de Gironna, Espagne, [en ligne], <www.dialnet.unirioja.es/descarga/articulo/3199459.pdf>.

مؤسساتي منتج لنوع من الحصانة أو الإعفاء القانوني من بعض الالتزامات التي تفرضها واجبات المواطنة[141].

كما أن مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعدّ مكوّنًا مهمًا من مكونات العدالة سيتيح للغات المؤهلة فرض منطقها، وبالتالي تخرج الأمازيغية من دائرة الديماغوجيا والتوظيفات السياسوية المشبوهة. ومن الصعوبات الكأداء التي تقف أمام تطبيق العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي غياب اللغة الأمازيغية المعيارية الجامعة في وضعها الحالي، فـ «مصطلح اللغة المازيغية افتراضي، لغياب اللغة الجامعة، ولكن تبقى اللهجات البربرية لغات السكان الأصليين لشمال أفريقيا توارثها الخلف عن السلف»[142].

وهناك معوِّقات أخرى في تطبيق العدالة اللغوية، فاللغات الأمازيغية تتفاوت في ما بينها في هذا الشأن، حيث إن الأمازيغية الشاوية أو التارقية في الجزائر لا تمتلك مؤهلات تمتلكها القبائلية لأسباب موضوعية تاريخية واجتماعية وثقافية، تعود إلى طبيعة الناطقين بكل لغة ونظرتهم إليها.

قد يترتب على ذلك فرض الأمازيغية المؤهلة على بقية

---

(141) باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني (المغرب: دار توبقال للنشر، 2011)، ص 70-71.

(142) صاحب هذه المقولة جزائري أمازيغي قبائلي يعرف هذه اللغة، وقد أصدر حكمه هذا بناء على دراية ومعرفة، فقد ألّف الكثير من الدراسات المتعلقة بالأمازيغية وكيفية ترقيتها، وانتقد الطروحات الهادفة إلى فصلها عن موقعها الطبيعي، وكشف عيوب النخبة المتشددة، إضافة إلى خدمته للغة العربية بوصفه أستاذًا لها، وعضو مجامعها في الجزائر ودمشق والقاهرة. انظر: بلعيد، المازيغية في خطر، ص 135.

المناطق، وهو توجّه قد يقابَل بالرفض، فـ «التوحيد اللغوي لن يأتي أبدًا، ولا يأتي لأنه ليس من السهولة أن تتنازل لغة/ لهجة عن فنونها لصالح لغة/ لهجة أخرى من فصيلتها، وليس سهلًا تنميط لغة ما على حساب لغة أخرى، ومن هذه الزاوية رفضت بعض المناطق المازيغية تدريس المازيغية»[143].

هنا نلحظ تصادم طموح أمازيغ المغرب العربي مع واقع مغاير. وكي يتحول إلى حقيقة ملموسة، لا بد من وجود جهد علمي - في المقام الأول - جبار لتصبح اللغة الأمازيغية لغة الحياة والمعرفة، وتسمو إلى مصاف اللغات العالمة، خصوصًا أن النصوص القانونية متوافرة والإرادة السياسية متحققة.

يضاف إلى ما سبق «صعوبة وضع نظام نحوي وصرفي موحّد للهجات متنوّعة في المبنى والتركيب والدلالة، وهي صعوبة لا يمكن تجاوزها»[144]. ففي المغرب العربي ما لا يقل عن عشر لغات أمازيغة كبرى بتفرعاتها (القبائلية، الشاوية، الشنوية، التارقية، الشلحية، الريفية، الميزابية... إلخ). وسيكون في تبنّي إحداها على حساب الأخريات ظلم لباقي المجموعات الأمازيغية، أم تُرى سيعمد القيّمون إلى القيام بعملية ترقيعية توافقية بانتقاء العناصر المشتركة بينها، أو إلى إخراج لغة مخبرية بعيدة عن حقيقة اللغات الأمازيغية، وبذلك نكون أمام إسبيرنتو (Esperanto) جديد.

كما أنّ ممّا يدخل في جوهر الصراع اللغوي أن يعمد ناشطو

---

(143) بلعيد، المازيغية في خطر، ص 60-61.

(144) المديني، ص 103.

الحركة الأمازيغية إلى المطالبة بحكم رسمية هذه اللغة، خصوصًا في المغرب، وبإجبارية تعلُّمها وتعليمها، مستندين في ذلك إلى الدستور الذي ينص على أن الأمازيغية شأن مشترك يخص جميع المغاربة بلا استثناء، وفي هذا عنت يوجب إلزام جميع المتعلمين بلغة جديدة لا تمتلك مقومات اللغة المعيارية، فعوضًا عن أن ينصرف جهدهم إلى إتقان اللغة الرسمية الأولى، والتحكم في لغات الانفتاح، يُقحَمون في نظام كتابي جديد بجميع تعقيداته، ومنظومة قواعدية مورفولوجية غريبة عنهم في الوقت الراهن، فيحمّلون بذلك متاعب أخرى في سن مبكرة، وفي هذا ظلم لهم ومجافاة لمبادئ العدالة اللغوية.

هذه كلّها، كما نرى، صعوبات جدية موضوعية، تنطبق على الحالة المغاربية، نظرًا إلى تعدد اللغات الأمازيغية، ثم عامل الهجرة نحو المدن من جميع المناطق الأمازيغية، وهو ما يصعّب انتقاء لغة من بين أخريات، كما أن ثمة مجموعات أمازيغية صغيرة، إذا تجاهلها المعنيون، فسيكون في ذلك مجافاة لروح العدالة اللغوية.

اللافت في هذا المقام أنّ للجزائر وضعًا خاصًّا. ولا نعتقد أنّ المغرب أفلت منه أيضًا، وهو اقتران المطالب الأمازيغية بالحركة الفرانكوفونية، منذ بداياتها الأولى، بحيث لم تستطع التخلّص من ترسباتها إلى اليوم. وتجلّى هذا الاقتران في معاداة كلّ ما هو عربي، وتحويل درس الأمازيغية إلى درس في الفرنسية، وإنجاز البحوث عنها (الأمازيغية) بالفرنسية. ويكفي أن يطّلع المرء على قائمة البحوث المنجزة في قسم اللغة الأمازيغية في جامعة تيزي وزو عبر

شـــبكة الإنترنت، من حيث اللغة والمضامين والإحالات، ليعلم أنّه قسم مكرر للغة الفرنسية[145]، وهذا كلّه بفعل قسم اللغات الشرقية والأكاديميـــة البربرية في باريس اللذين يمارســـان نفوذهما بصورة أو بأخرى علـــى نخبة الجزائر الأمازيغيـــة؛ إذ تعمل هذه الفئة على تغريب الأمازيغية بالعمل على تنقيتها من كل مُقترَض عربي، وكذا بتبنّي رسم الخط اللاتيني وســـيلة لتدوينها، واتخاذ الفرنسية وسيلة لتعليمها داخل الصفوف.

يتطلّـــب هـــذا الأمر مـــن النخـــب الأمازيغيـــة فـــكّ ارتباطها بالفرانكوفونية، وهو ارتباط زالت مبرّرات الإبقاء عليه، ليبدو حسن النية والإخلاص لديها، فوضع الأمازيغية القانوني الآن يســـمح للناشطين بأن ينجزوا من أجلها جميع المشـــاريع داخل أوطانهم في فضاء من الحريـــة والعدالة لا نظير لـــه، وبدعم من مؤسســـات الدولة في فرق البحث والمختبرات الجامعية بعيدًا عن جميع الشبهات والتشكيك في الصدقية، وعن تُهم العمالة للمستعمر القديم، وغيرها من الشتائم التي يفترض ألّا تبقى في الخطاب اللساني أو السياسي المغاربي.

أمّا الإبقاء على الارتباط فمن شأنه أن يوسع الهوّة بين اللغتين العربية والأمازيغية، ويســـاهم في إحداث الفُرقة بين مواطني البلد الواحد الذي يقوم أساسًـــا على مبـــدأي الشـــراكة والجوار. وهي الملاحظة التي نعتقد أنها لا تنطبق علـــى المغرب بالحدّة ذاتها؛ إذ

(145) لمزيد من التفصيل في هـــذا الموضوع، انظر: بلعيد، في المواطنة اللغوية، الذي أتى فيه إلى جميع مظاهر الارتباط، وبيّن مخاطرها على الأمازيغية وعلى المجتمع الجزائري.

يكفي تتبّع ما تكتبه هناك النخبــة الأمازيغية بالعربية لندرك أن هناك بعض الاختلاف، وإن لم تنتفِ الظاهرة إطلاقًا. إذ تبنّى الأمازيغ في المغرب رسم خط التيفيناغ بقرار سياسي حفاظًا على استقلالية هذه اللغة، وتمييزًا لها من غيرها.

لن تخدم حالة الارتبــاط بالفرانكوفونية، وما ينجم عنها من صراع الأمازيغية ولا العربية. ولا ريب في أن الفرنســية ستكون هي الرابح الأكبر والأوحد في نهاية المطاف، وهي اللغة المهيمنة حاليًا على المشهد العام بوصفها اللغة الرسمية الفعلية التي نعتقد أنها في وضعية مريحة للاتجاه التغريبي داخل الحركة الأمازيغية، وهو ما يؤدّي إلى تكريس الفرنســية لغةً مشتركة بين الجميع بدلاً من العربية التي يفترض أن تتبوّأ المقام الذي تســتحقّه. ويعدّ هذا مفروضًا بحكم الأمر الواقــع وفقاً لمعادلة لا غالب ولا مغلوب. ونعتقد أن تجميد قانون تعميم اســتعمال اللغة العربية الذي وافق عليه المجلس الشــعبي الوطنــي (البرلمان الجزائــري) في عام 1991 يندرج في هذا الباب.

لا ريــب فــي أنّ «الوضــع اللغوي المــوروث عــن العهد الاستعماري لم يكن نتيجة تفاعل اجتماعي أو نتيجة مبادلات دولية طبيعية، وإنما هو نتيجة عمل سياسي مرسوم ومدروس، هذا الوضع الذي فرض على الجزائر بأساليب سياسية، يجب أن يجابَه بسياسة محكمة لحل معضلاته»[146].

(146) عبــد الحميد مهــري، أهمية وضع سياســة وطنية للغات، سلســلة دفاتر المجلس؛ 26 (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2007)، ص 12.

من الأسئلة الملحّة في الشأن الأمازيغي، وهي تفرض حضورها على المتتبّع للوضع اللغوي المغاربي، أسئلة تتعلّق بطبيعة السياسة التي تطبّق في هذا المجال، فهل هي سياسة قطْرية أم مغاربية، مع أن الواقع يقول غير ذلك تمامًا؟ وما عواقب هذه السياسة اللغوية على الناطقين بالأمازيغية في هذه الأقطار؟

يبدو أنّ الوضع يختلف عمّا يريده المعنيون بالأمر، فقد اتجهت كل دولة إلى رسم سياستها اللغوية بمعزل عن الأخرى، وفي هذا تشتيت للجهد وهدر للطاقات والوقت والمال، الأمر الذي ستنعكس آثاره سلبًا على مستقبل الأمازيغية في بلدان المغرب العربي. فالسياسة القطْرية في تدبير شأن لغوي مشترك لن تكون مجدية لأنّها ستخلق وضعًا لغويًّا مصطنعًا ومنافيًا لطبيعة اللغة. ولنأخذ على سبيل المثال قضية رسم الخط الذي لم يُجمع عليه إلى الآن؛ فالمغرب اتخذ خياره بظهير ملكي بتبنّي رسم خط التيفيناغ الذي ارتبطت به الأمازيغية منذ القِدم. وأمّا في الجزائر فتدوّن الأمازيغية بثلاثة خطوط: العربي واللاتيني والتيفيناغ، ولم يُبت هذا الأمر إلى الآن، لدرجة أن أوراق الامتحانات مثلًا (في البكالوريا، وشهادة التعليم المتوسط) تُقدَم بالخطوط الثلاثة، وللطالب حرية الاختيار، وبالتالي، أي أمازيغية هذه التي تمنع التواصل مستقبلًا بين المتخرجين في المدرسة المغاربية؟

على الرغم من العراقة المعيارية للعربية وثراء رصيدها الفكري، فإنها تعاني عدم توحيد الجهد وتنسيقه، ما أضر بها كثيرًا، ولا تزال السياسات اللغوية القطْرية في مستوى توحيد

المصطلحات، وغيرها من المسائل اللغوية، فما بالنا بلغة نستطيع أن نقول إنّها لم تبلغ سن الرشد، وتفتقد المعيارية. لا شك في أن الضرر سيكون أكبر؛ فعن أيّ عدالة لغوية نتحدث إذا ازدادت هذه اللغة تشرذمًا عمّا هي عليه الآن؟

لا بد من أن يدعونا هذا إلى التحفّظ تجاه النيات الكامنة وراء هذه السياسات، فنرى أن تلبية المطالب اللغوية لم يكن إلّا صرفًا لساكنة المغرب العربي عن المشكلات الجوهرية العميقة التي تعانيها هذه البلدان، إن على مستوى التنمية أو على مستوى البطالة أو الفساد الذي ينخر هياكل هذه الدول، فضلاً عن المحسوبية والمحاباة، وفشل جميع الخطط الاقتصادية المتبعة. نخلص إلى القول إن العدالة اللغوية ما هي إلّا أكذوبة ترضي الضمير(*).

(*) هو عنوان لفصل بعنوان «أكاذيب ترضي الضمير» من كتاب أصدره بريان باري (B. Barry) بعنوان *Culture and Equality: An Egalitarism Critique of Multiculturalism*، في جزءين، وهو من منشورات كامبريدج السياسية. ترجمه كمال المصري بعنوان **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية** ضمن سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت في عام 2011. إنه عبارة عن نقد للطروحات التي تقدّم بها أنصار التعددية الثقافية، خصوصًا ما جاء به كيمليكا، في هذا الشأن، بدحض حججهم، وتبيان أنها لا تنطبق على الواقع، على الرغم من وجاهتها، وحسن نيات أصحابها، إذ يرى أن في كندا التي تعد بلدًا متعددًا ثقافيًا، ثمة مواطن من بين كل ثلاثة مواطنين يرفض التعددية الثقافية، وفق أحد الاستطلاعات، ولذا فهو يرى أنه انشغال لم يتجاوز مستوى النخب، كما يطرح حججًا أخرى عن خطورة الطرح التعددي على مستقبل الدول- الأمم. انظر: بريان باري، **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة؛ 383 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011).

تاسعًا: شركاء في وطن واحد

يشدد أغلب النصوص القانونية في بلدان المغرب العربي على المواطنة الدستورية والتساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ومن ثمّ لا يوجد تفريق على أساس لغوي أو غيره. فالمواطن المغاربي يتمتع بحرية التنقل والإقامة والتملك والتعلم في أي منطقة من مناطق وطنه. كما تكفل له النصوص حق التعبير عن رأيه، والانخراط في أي نشاط سياسي أو ثقافي، إضافة إلى حقوق أخرى تستلزمها المواطنة.

بناء على ذلك، فإن المواطنين شركاء وجيران في أوطانهم، وبينهم عقد اجتماعي، أو عقد اتّحاد لا يلزمهم بالطاعة لأيّ كان، والشعب المتعاقد هو وحده مصدر السلطة وصاحب السيادة، وهو وحده الذي يمارسها. وهذا الحق له دون غيره، فلا يقبل الخلع ولا التجزئة، ولا يمكن التنازل عنه، فهو حقّ يجسّد السيادة.

ذلك هو العقد الاجتماعي عند روسو، وهو البند الوحيد الذي يُحتكم إليه. وتنازُل الفرد للجماعة هو ما تتكوّن منه الإرادة العامّة؛ فالمواطن عندما يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد بعينه، فجميع المواطنين مرتبطون في حالة مساواة تامّة، ولا أحد رعية لآخر. وبما أنّ الشعب لا يريد إلاّ المصلحة العامّة، فلا بد من أن يكون التنازل لمصلحة ما يحبّه الجميع ويدافع عنه، ألا وهو القانون[147].

(147) محمد عابد الجابري، «العقد والعهد والعقد المزدوج،» على الرابط: <www.mokarabat.com/m423.htm>.

كما أنه العقـد الذي يفرض على الجميـع التواصل والتعاون والتفاهم في مـا بينهم، لغرض تبادل المصالـح، كما تحتّم عليهم ضرورات التعامل اتخاذ لغة مشـتركة قنـاةً للتواصل، وكانت هذه اللغة ولا تزال اللغة العربية لمجموعة من الاعتبارات، نذكر منها:

- أنهـا اللغة التي يعرفها الجميع من ناطقـة عربية وأمازيغية، بعيدًا عن النظرة الشوفينية ومحاولة إنكار الواقع، فهي لغة الأغلبية الساحقة من الساكنة.

- تمتلك اللغة العربية جميـع المؤهلات التي تجعل منها لغة وسيطة، فهي لغة عالمية: يتواصل بها أكثر من 300 مليون عربي.

- إنها لغة العبادة لأكثر من مليار مسلم، وهي لغة رسمية ولغة ثانية في كثير من البلدان والهيئات العالمية، كما أنها إحدى اللغات الست التي تعتمدها الأمم المتحدة.

- لهذه اللغة تراكم حضاري ورصيد فكري يؤهلها لمسـايرة التطورات العلمية الحاصلة، إضافة إلى تميزها بنظام كتابي ألفبائي راقٍ يؤهلها سلفًا لتحويل المعارف والخبرات ونقلها من جيل إلى آخر، إضافة إلى كونه نظام كثير من اللغات غير العربية.

- هي اللغة الوطنية والرسمية في البلدان المغاربية، ما يعني أنه ينبغي ألّا يكون ثمة اختيار بينها وبين لغة أجنبية أخرى.

لذا، فإن العربية هي اللغة الوسـيطة المثلى في بلدان المغرب العربي، ويجـب ألّا يقتصر دورها على أنها لغـة الواجهة المكتفية بأداء الوظائـف الرمزية، بينما الهيمنة الفعليـة لغيرها، ذلك أنّه من

العدالة اللغوية ألّا تهان لغة وطنية ورسمية في عقر دارها.

إضافة إلى ذلك، إذا عمل كل طرف بأخلاقيات الشراكة وشروطها القائمة على الاحترام المتبادل والتسامح والاحتكام إلى القوانين المدنية التي تكفل حقوق المتشاركين، فلا شك في أنّ ذلك سينعكس إيجابًا على التنمية وشروطها، وبناء مجتمع يسوده السلم والتعاون، وهو ما يُعرف بالتنوّع في إطار الوحدة.

كان المجتمع المغاربي عبر عصور التلاقي والتلاقح العربي الأمازيغي متّسمًا بهذه الخصائص؛ قامت فيه دول حكمها أمازيغ، فنشروا العربية وجعلوها لغة مشتركة، وتَسَمَّوا بأسماء عربية، ولم يعانوا أي عقدة نقص تجاهها، بل نبغ فيها العلماء والمفكرون وألّفوا بها، ودوّنوا بخطها ما كتبوه في الأمازيغية.

يمكننا أن نطالع في التاريخ مئات الأسماء اللامعة في شتى العلوم اللغوية والأدبية والفقهية والفلك وغيرها من المعارف؛ «فعلماء البربر الذين ألّفوا بالعربية في مختلف العلوم لا يمكن أن نقارنهم كثرة بأجدادهم الذين ألّفوا بالإغريقية أو اللاتينية»[148]، فنجد منهم الزواوي والشاوي والمغراوي والتازي والمشدالي والجزولي والسوسي واليوسي والبجائي، وهي، كما يرى القارئ، ألقاب أمازيغية نسبة إلى قبيلة أو منطقة أو إلى حوزة علمية ثقافية.

كما أن الأمازيغ اتّخذوا الخط العربي وسيلة لتدوين الأمازيغية

(148) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، [1993 - 1996])، ج 4، ص 203.

وكتابتها، وتخلوا عن الخط اللاتيني الذي كان وسيلتهم في الأغلب الأعم، إضافة إلى خط التيفيناغ، فـ «رغم انتشـار اللغة العربية بين البربر وتقديسـهم لها باعتبارها لغة الدِّين، فإنّ بعضهم قد عبّر عن خواطره أحيانًا بالبربرية، ولكن بحروف عربية، وكان هذا شائعًا بين المتعلمين منهم»[149]، كما أنّهم لم ينظروا إليها نظرة ازدراء.

ونجد أيضًا أن كثيراً من الدراسات تقرّ بالاشتراك في الأرومة الواحدة، مثلما تدل على ذلك الوقائع المشـاهدة وتثبته الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية والإثنولوجيـة واللغوية[150]. وهذا على العكس ممّا عملت على ترويجه المدرسـة التاريخية الاستعمارية، حيث نُظِر إلى «الوافدين العرب كغزاة مسـتبدين، وليس كفاتحين يحملون مشروعًا من شأنه أن يسـعف البربر والعرب على السواء على توحيد ذاتهم وتجديد استكمال مقوماتهم»[151].

لذلك ينبغي أن يتجاوز الخطاب الأمازيغي بعض الشـعارات التي لا يزال يرددها بعض متطرفيـه، وأضحت مفرغة من دلالاتها وشحنتها التحريضية بفعل التقادم وعدم الواقعية وهشاشة حِجّيتها. فالمفاهيـم تبدلت، وبات الجميع جيرانًا فـي وطن واحد. كما أن جميع الشـرائع السـماوية والقوانين الوضعية تحث على حسـن

(149) سعد الله، ص 206.

(150) عبد الله العروي، مجمل تاريـخ المغرب من الغزو الأبيري إلى التحرير، ط 5 (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 44 وما بعدها.

(151) امحمـد مالكي، الحركات الوطنية والاسـتعمار فـي المغرب العربي، سلسـلة أطروحات الدكتوراه؛ 20 (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، 1994)، ص 48-49.

الجوار وتحرص عليه، إذ إن أساسه التعايش والتسامح والعدالة اللغوية والثقافية.

إن ما يمكن أن نؤكده هنا هو أنّ هذا التحوّل لم يحدث فجأة؛ فـ «... الأسلمة (Islamisation) واعتماد لغة الضاد أداة للتواصل [...] لم يكن حدثًا تاريخيًّا سهل الوقوع، وهي الحقيقة التي أكدتها صعوبة الفتح سياسيًّا وعسكريًّا على امتداد أكثر من خمسين سنة»[152] ما يعني أن العملية أخذت وقتها وفق سُنَّة التدرج، إلى أن صارت العربية لغة العلم والمعرفة، بعد أن كانت لغة العبادة والشعائر الدينية ولغة القرآن الذي يفرض عليهم الدِّين الجديد تلاوته، وهو ما حدا بالمؤرخين إلى تأكيد أن «البربر الذين تعرّبوا يعدّون أضعافًا مضاعفة من الذين تلتنوا (من اللاتينية)»[153].

عمومًا، لا بدّ من وجود استراتيجيا موحّدة وواضحة في التعامل مع اللغات الأجنبية وعدم تغليبها على اللغة العربية، فمن شأن سياسة مثل هذه أن تفتح المجال واسعًا أمام التعليم والباحث العربي للتعرف إلى الثقافات والعلوم الغربية، وفي الوقت نفسه لا تضيع هويته في زمن العولمة[154]، ولا ينسلخ عن جلدته وأمّته وتاريخه. من ثمّ، يمكن أن تلزم تشريعات الدول المغاربية جميع مواطني الدولة بإتقان لغتها التي هي عامل مهمّ لتوحيد الشعب، وعلى الحكومة وبعض الجهات التنفيذية والمحلية أن تطوّر جميع

(152) مالكي، ص 50.

(153) سعد الله، ج 4، ص 203.

(154) بوزياني، ص 214.

الوسائل للتعريف بها، وتقدم الشروط التنظيمية والمواد التقنية لإتقانها، وأن تعلّمها للمواطنين في داخل الدولة ولأبناء الجوالي في الخارج، وأن تتيح لهم الظروف لتنمية معارفهم باللغة الوطنية اقتداء بدول كماليزيا التي تجعل إتقان اللغة الماليزية من شروط تثبيت أي موظف ماليزي[155]، وهذا على العكس ممّا هو متّبع في بعض الدول المغاربية التي تشترط معرفة اللغة الفرنسية لتولّي أغلب المناصب. وهنا يطرح موضوع العدالة اللغوية بحدّة،؛ إذ لا شك في أن هذا يُنقص من قيمة اللغة الرسمية أو الوطنية، ويجعلها في مرتبة أدنى من مرتبة اللغة الأجنبية.

إذا نفينا الجانب السياسي، يلاحَظ أن التمازج بين العرب والأمازيغ ظل على مرّ التاريخ بفضل أخوّة الإسلام، ولم يشعر أحد بالغبن والحيف منذ وطئت أقدام العرب المسلمين شمال أفريقيا، فظلوا يتصاهرون وينكبّون على تعلم اللغة العربية وخدمتها، ولم يدعوا العرب إلى تعلّم اللغة الأمازيغية فرضًا أو طواعية. ولكن بعد الارتماء في أحضان الفكر الليبرالي الذي يقدس الذاتية والفردانية، بدأت فئة من الأمازيغ المتشبّين بالفكر الغربي تطالب بحقّ الأمازيغية وفي الانفصال عن العرب.

إنّ ما نخلص إليه هو أنّ هذه الشراكة ممتدة الجذور في التاريخ، ولن يشكك فيها إلّا من يريد زرع بذور الشقاق، وليس للجميع خيار - كما كان لهم من قبل - إلّا أن يقبلوا بعضهم

(155) حجازي، ص 64.

بعضًا على أســاس المواطنة الدســتورية؛ فالعصر هو عصر الدولة المتعددة الثقافات، ولا مــكان فيه للقومية الخالصــة النقية، فمثل هذه الطروحــات أضحت متجاوَزة لأن التعدّد بات ســمة جوهرية في الدولــة - الأمّة الحديثة، أساســها التجانــس والوحدة، فهناك دومًا «ســاكنة تنتقــل، ومجموعات تختلط، وأراضٍ تــمّ ضمّها أو التخلّي عنهــا، وعمليات تبادل تجاري ســبق إقامتها، وصيرورات إدماج سياســي تم تحقيقها، وحدود جرى تغييرها»[156]. وليس من العدالــة أن تنعزل الأطراف المتجاورة في غيتوات لســانية، وتغلق باب التواصل؛ فللحياة إكراهاتها التي تفرض على الإنسان، بوصفه كائنًا اجتماعيًا، التكيف مع المعطيات الجديدة، فهذه أوروبا التي لم يمنعها تنوّعها الفسيفسائي وكثرة محنها وصراعاتها التي لم تتوقف عبر العصور، من التوجّه نحو اتحاد يحترم خصوصيات كل طرف، والانطلاق في تنمية شاملة وبناء حضارة متعدّدة الأبعاد.

لذا، يتعيّن علــى المجتمعات المغاربيــة أن تتجاوز الوضعية اللغوية التي أحدثتها صدمة الاحتلال ومضاعفاتها اللاحقة، وذلك بتبنّي «نظرة تكاملية وظيفية لأبعــاد الهوية، فلا جدوى من تضخيم أجزاء منها على حساب أخرى، وتحويلها إلى أورام خبيثة ونزاعات بلا مخرج»[157].

---

(156) سافيدان، ص 8.

(157) محمد العربي ولد خليفة، «اللغة والهوية والتعددية اللســانية»، منبر حوار الأفكار، العدد 17 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، ص 13.

خاتمة

يجدر بنا في خاتمة هذا الكتاب أن نوجز النتائج والاقتراحات التي نراها كفيلة بالارتقاء بالعدالة اللغوية والممارسة الديمقراطية في مجتمع تعدّدي كالمجتمع المغاربي، ومن ثم يساهم تكريسها أسلوب حياة يُدعِّم لحمة النسيج الاجتماعي ويقوّيها، ويؤدي إلى تماسك بناء الدولة الأمة والانتقال بها من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين.

بناء على ذلك، علينا تجاوز مجموعة من المعوّقات المفتعلة، ومنها:

1 - النظرة الماضوية الآسرة لتفكير النخب، خصوصًا ما تعلّق منها بممارسات الماضي القريب، من إقصاء وتهميش، إذ يكفي الاعتراف الدستوري بالأمازيغية الذي يمثّل جبرًا للخاطر وتأكيدًا للمساواة الرمزية بين اللغات الوطنية.

2 - على بعض الداعين إلى الأمازيغية الكفّ عن ممارسة الضغط على الجماعة اللغوية العربية وإشعارها بعقدة الذنب

تجاه الأمازيغيـــة، فالصـــراع الحقيقي والأصلي ليس بيـــن العربية والأمازيغيـــة، بل هو بين اللغات الوطنية واللغة الفرنســـية المهيمنة الفعلية على ساحة التواصل الرسمي والعلمي.

3 - على الخطاب الأمازيغي أن يتجنّب الاســـتفزاز، والعنف اللفظي المؤدّي إلى العنـــف المادّي، كما عليـــه ألّا يتنكر للقضايا المصيرية للأمّة العربية الإســـلامية، كما هو ملاحظ الآن في بعض خطابات نخبه المتطرّفة.

4 - على الخطاب الأمازيغي أن يرقى إلى مســـتوى تطلعات الجماعة الأمازيغية عن طريق تقديمه آليـــات إجرائية ترتفع باللغة الأمازيغيـــة إلى مســـتوى اللغات العالميـــة، لتصبح قـــادرة على تحويل المعرفة ونقل التكنولوجيات، وحتى تتبوّأ مكانتها الطبيعية بوصفها لغة للحياة، خصوصًا أنّ الدول المغاربية أبدت استعدادها والتزامها الأدبي للعمل على تدعيم وتشـــجيع كل جهد يصبّ في هذا الاتّجاه.

5 - على النخب الأمازيغيـــة فك ارتباطها مع الدوائر الأجنبية التي تؤلّب على أنظمة بلدانها، فذلك يثير حساســـية لدى الناطقين بالعربية الذين يرون في ذلك وجهًا من وجوه الاســـتعداء والعمالة للأجنبي ضد الوطن.

6 - عدم حصر جميع المشـــكلات الاجتماعية في المســـألة اللغوية التي ليست إلّا وجهًا من وجوه العدالة الاجتماعية.

7 - المســـألة الأمازيغية تخـــصّ جميـــع المغاربيين من دون

استثناء، شأنها في ذلك شأن العربية والإسلام، بوصف هذا الثالوث هو الذي يكوّن هوية هذه الشـعوب، فهي تعني الجميع، ولا فائدة من المزايدات السياسـوية. ومعلوم أن النصوص القانونية تحرص على منع قيام الأحزاب في هذه البلدان على أسـاس عرقي أو ديني أو لغوي.

8 - على الخطاب الأمازيغي أن يحرص على الوحدة الوطنية في نصوصه، ولا يغفل الانتماء العربي الإسلامي، حتى لا نسمع من فترة إلى أخرى أصواتًا من داخله تدعو إلى الانفصال والاسـتقلال والحكم الذاتي، ما يجعل بقية الساكنة تقف من هذا الخطاب موقفًا حذرًا، وتتوجس منه خيفة.

9 - كما أنّ هذه الدعوات دعوات تضليلية إذا قيست بمقياس العقل والمنطق والواقع، لأنّ المناطق ذات الكثافة الأمازيغية مناطق جبلية معزولة وفقيرة من الناحية الطبيعية، وتعتمد تنميتها على بقية مناطق البلاد المغاربية، أي إنّها حسابيًا مناطق غير مكتفية ذاتيًا، ولا تمتلك مؤهّلات اقتصادية لقيام دول مستقلة، أو ذات حكم ذاتي.

إن مـا تعانيه المناطـق ذات الكثافة الأمازيغيـة من نقص في التنمية على مختلف المستويات هو أمر عام في شتّى مناطق البلدان المغاربية، ولم تكن اللغة في يوم من الأيام عائقًا في وجه الناطقين بالأمازيغية للارتقاء الاجتماعي، بدليل أنّهم يشغلون أعلى المراكز في مؤسّسات الدولة وفي هياكلها، وفي مختلف القطاعات، بل لم يكن أحدهم يُسـأل عن لغته، وبالتالي قد تشـتغل تلك الأصوات بالدعوة إلى ترشـيد النفقات فـي أكثر القطاعـات، وإلى الحكم

الراشد الذي لا ينفصل عن العدالة والمواطنة التامّة، والتمتّع بالحق الدستوري.

10 - الكشف عن رمي العربية بإنتاج الإرهاب والأصولية الفكرية الدينية، وغرس مجافاتها في نفوس الناشئة الأمازيغية.

أخيراً يمكن أن نقترح في هذا المجال التفكير في كيفية التعايش كما تعايش أجدادنا، وكيف نبدع في المجالات المعرفية والعلمية والتقنية المختلفة، فضلاً عن كيفية إدخال موضوع العدالة اللغوية ضمن المسار البيداغوجي الجامعي في التخصصات العلمية، مثل كليات القانون والإعلام والعلوم السياسية، والدراسات اللسانية، واستحداث فروع في الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة. وكذا إنشاء مجالس عليا للغات لتدبير هذا الشأن الحساس، بمعنى أن نجعل من العدالة اللغوية سلوكًا ثقافيًا ممارَسًا باستمرار.

المراجع

1 - العربية

كتب

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد الحليم بن عبد السلام. مجموع فتاوى. جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، وابنه محمد. الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1991.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، [د. ت.].

أهمية التخطيط اللغوي - أهدافه ووظائفه. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2011.

باري، بريان. **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**. ترجمة كمال المصري. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011. (سلسلة عالم المعرفة؛ 383)

بركة، عبد المنعم أحمد. **الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي وفي العصر الحديث**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1990.

بلعيد، صالح. **في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى**. الجزائر: دار هومة، 2008.

ـــــــ . **المازيغية في خطر**. الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2011.

البنا، جمال. **نظرية العدل في الفكر الأوروبي والفكر الإسلامي**. القاهرة: دار الفكر الإسلامي، [2011].

بينيت، طوني، لورانس غروسبيرغ وميغان موريس. **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**. ترجمة سعيد الغانمي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بوعرفة، عبد القادر. **العدالة والإنسان: أسئلة الواقع ورهانات المستقبل**. الجزائر: منشورات مخبر الأبعاد القيمية في الجزائر؛ دار آل رضوان، [2008].

التومي، محمد. **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم**. ط. 2. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

الجابري، محمد عابد. **حفريات في الذاكرة من بعيد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

جونســتون، ديفيد. **مختصر تاريخ العدالة**. ترجمة مصطفى ناصر. الكويت: المجلس الوطنــي للثقافة والفنون والآداب، 2012. (سلسلة عالم المعرفة؛ 387)

رولز، جــون. **العدالة كإنصاف: إعادة صياغــة**. ترجمة حيدر حاج اسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

ســافيدان، باتريــك. **الدولة والتعــدد الثقافي**. ترجمــة المصطفى حسوني. المغرب: دار توبقال للنشر، 2011.

سعد الله، أبو القاسم. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، [1993 - 1996].

السيد حســين، عدنان. **المواطنة في الوطن العربي**. الرباط: منتدى الفكر العربي، 2008.

شــاكر، ســالم. **الأمازيغيون اليوم**. ترجمة عبد الله زارو. المغرب: مؤسسة تاوالت للثقافة الأمازيغية، [د. ت].

الصافــوط، محمد. **المواطنــة والوطنية**. المغــرب: مطبعة النجاح بالدار البيضاء، 2007.

صبولســكي، برنار. **علــم الاجتمــاع اللغوي**. ترجمة عبــد القادر سنقادي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

الصفــار، حســن. **التنــوع والتعايش: بحــث في تأصيــل الوحدة الاجتماعية**. [بيروت: دار الساقي، 1999].

صقر، مصطفى أحمد. **فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على فقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام**. مصر: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989.

عثمان، سعدي. **عروبة الجزائر عبر التاريخ**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

العروي، عبد الله. **مجمل تاريخ المغرب من الغزو الأيبيري إلى التحرير**. ط 5. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996.

ـــــــ . **من ديوان السياسة**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، [2009].

عفيفي، عبد الفتاح. **علم الاجتماع اللغوي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، [د. ت].

الفهري، عبد القادر الفاسي. **اللغة والبيئة**. الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2003.

كالفي، لويس جان. **حرب اللغات والسياسات اللغوية**. ترجمة حسن حمزة؛ مراجعة سلام بزي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

ـــــــ . **علم الاجتماع اللغوي**. ترجمة محمد يحياتن. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

كولماس، فلوران. **اللغة والاقتصاد**. ترجمة أحمد عوض؛ مراجعة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب، 2000. (سلسلة عالم المعرفة؛ 263)

كيمليكا، ويل. **أوديسا التعدّدية الثقافية - سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوّع**. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011. (عالم المعرفة؛ 378)

مارسيه، جورج. **بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى**. ترجمة محمود عبد الصمد هيكل. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991.

مالكي، امحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 20)

مجيد، حسام الدين علي. **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 85)

المديني، توفيق. **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل. ط. 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

مهري، عبد الحميد. **أهمية وضع سياسة وطنية للغات**. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2007. (سلسلة دفاتر المجلس؛ 26)

دوريـات

بلعيـد، صالح. «بحـث في مصطلـح (الممارسـات اللغوية) في الجزائر.» مجلـة الممارسـات اللغوية: العـدد التجريبي 0، 2010.

بوزياني، خالـد. «اسـتراتيجية التخطيط اللغوي ومشـكل التنمية اللغوية فـي العالم العربـي.» مجلة المجمـع الجزائري للغة العربية: العدد 8، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

التسامح: العدد 9، شتاء 2005.

جحفة، عبد المجيد. «»ندوة» الأبعاد السياسـية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية.» المستقبل العربي: العدد 253، تموز/ يوليو 2008 .

حجـازي، محمود فهمـي. «اتجاهات السياسـة اللغويـة.» مجلة المجمع الجزائـري للغة العربيـة: العدد 8، كانـون الأول/ ديسمبر 2008.

حنون، مبارك. «الوضـع اللغوي بالمغرب في أفـق العولمة: نحو إيكولوجيا لغوية.» مجلة فكر ونقد: العدد 24، كانون الأول/ ديسمبر1999.

خلفي، عبد السـلام. «معيـرة اللغـة الأمازيغية فـي ضوء بعض التجارب العالمية.» مجلة أسيناك: العدد 3، 2009.

الزبون، فواز عبد الحق. «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها.» مجلة **مجمع اللغة العربية الأردني**: تشرين الأول/ نوفمبر 2009.

الزحيلي، وهبة. «مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي.» مجلة **التسامح**: العدد 15، صيف 2006.

سركيس، إحسان. «الدولة-الأمّة.» مجلة **دراسات عربية**: العدد 7، أيار/ مايو 1979.

لبيض، عبد الحق (إعداد وتقديم). «العروبة بعيون أمازيغية: ندوة الأمازيغية هوية ثقافية أم رهان سياسي؟» مجلة **الآداب**: شباط/ فبراير 2005.

مرتاض، عبد الجليل. «التنمية اللغوية، من أين تبدأ؟» مجلة **اللغة العربية**: العدد 9، 2009.

المسدي، عبد السلام. «لغة الطفل العربي والتحدّيات الراهنة.» مجلة **اللغة العربية**: العدد 19، 2008.

ولد خليفة، محمد العربي. «اللغة والهوية والتعددية اللسانية.» منبر **حوار الأفكار**: العدد 17، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

دراسات

بوعلي، فؤاد. «النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: كانون الثاني/ يناير 2012. (سلسلة دراسات وأوراق بحثية)

تقاريـر

«الاســتثمار في التنوع الثقافــي والحوار بين الحضــارات.» تقرير اليونســكو العالمي، منظمة الأمــم المتحدة للتربيــة والعلوم والثقافة، 2009.

2 – الأجنبية

Books

Parijs, Philippe van. *Linguistic Justice for Europe and for the World.* Oxford: Oxford University Press, 2011.

Robert, Paul. *Le Petit Robert.* Rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey-Debove. Paris: [Le Robert], 1992.

Robichaud, David. *Justice et politiques linguistiques: Pourquoi les laisser-fairistes.* Québec: Presses de l'Université du Québec, 2005.

Sapir, Edward. *Linguistique.* Traduction de Jean-Elie Boltanski et Nicole Soulé-Susbielles; présentation de Jean-Élie Boltanski. Paris: Editions de Minuit, 1968.

Periodicals

Cerquiglini, Bernard. «La Diversité des pratiques linguistiques: Richesse d'un patrimoine national.» *Langues et cité*: no. 1, octobre 2002.

Chaker, Salem. «Les Berbères dans le Maghreb contemporain: Entre tensions et evolutions.» *Afkar/idées*: Hiver 2005.

——. «La Question berbère dans le Maghreb contemporain: Eléments de compréhension et de prospective.» *Diplomatie – Magazine*: no. 3, mai - juin 2003.

Encrevé, Pierre. «De L'observation scientifique à la politique linguistique.» *Langues et cité*: no. 1, observatoire des pratiques linguistiques, 2002.

Parijs, Philippe van. «Plaidoyer pour une territorialité linguistique.» Traduction de l'anglais par Annette Gérard; revue et complétée par l'auteur.» *Politique*: no. 73, janvier- février 2012.

Thompson, John B. «Langage et idéologie.» *Langage et société*: no. 9, mars 1987.

Thesis

Robichaud, David. «Une théorie normative de la diversité linguistique.» (Thèse de doctorat, Université de Montréal, département de philosophie, 2008).

Reports

Starkey, Hugh. «Citoyenneté démocratique, langues, diversité et droits de l'homme: Guide pour l'élaboration des politiques linguistiques éducatives en Europe, de la diversité linguistique à l'éducation plurilingue.» Strasbourg, Conseil de l'Europe, 2002.

فهرس عام

- أ -

آسيا: 70

ابن تيميـــة الحراني، تقـــي الدين أحمد بن عبد الحليم: 35

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: 44

ابـــن منظـــور، أبو الفضـــل جمال الدين محمد بن مكرم: 12

الاتحاد الأوروبي: 54

الاتحاد السوفياتي: 71

الإثنية: 83

الاختلاف اللغوي: 52

الأحادية اللغويـــة: 43، 52-53، 55

الإدمـــاج القســـري للمجموعات اللغوية: 71

أرسطو: 25

إسبانيا: 44، 48، 71، 90

الإسلام: 35، 76، 103، 107

الأسلمة: 102

الإصلاح اللغوي: 70

إعادة توزيع الثروة: 26، 29، 31

الإغريق: 7، 52

أفريقيا: 70، 72

الأقليات اللغوية: 26، 69

إقليم بريتاني (فرنسا): 53

الأكاديميـــة البربرية فـــي باريس: 80، 94

الأمازيـــغ: 78، 92، 95، 100، 103

الأمازيغية: 80، 103

الأمم المتحدة: 24، 99، 108

الأمن القومي: 22

الأمن اللغوي: 62، 66
الإنصاف: 35
انهيار الاتحاد السوفياتي: 21
أوروبا: 18، 44، 70، 104
أوروبا الشرقية: 71
الأيديولوجيا الكولونيالية: 78
الأيديولوجيا اللغويـة: 50-52، 58
إيطاليا: 44

- ب -

باريس، فيليب فان: 17-18، 28، 82
البرازيل: 45
البطالة: 97
بلجيكا: 48
بلعيد، صالح: 60
بوعلي، فؤاد: 84

- ت -

تايلور، تشارلز: 29
التباين الثقافي: 16
التجانس اللغوي: 20
التخطيط اللغـوي: 9، 63، 67، 69-72، 88
الترجمة: 58
تركيا: 44، 48
التسامح اللغوي: 9، 21، 52، 59
تشاد: 86
التعدد الإثني: 16
التعدد ضمن الوحدة: 34، 100
التعدد اللساني: 41، 43، 90
التعدد اللغـوي: 16-18، 21-25، 36، 41-43، 53-55، 58، 60-61، 66-67، 86-87، 89
التعددية الاقتصادية: 9
التعدديـة الثقافيـة: 9، 16، 23، 25، 30، 44، 54، 58، 62، 86
التعددية السياسية: 53
التعريب: 80، 88
تكافؤ الفرص: 19، 63، 91
تكنولوجيا المعلومات: 58
التنمية: 97، 107
التنوع الإثني/ المحلي: 40
التنوع البيئي: 25
التهيئة اللغوية: 68

التوازن اللغوي: 63
التوحيد اللغوي: 92
التوزيع العادل للمنافع: 38
تونس: 76-77
تيار ما بعد الحداثة: 21
- ث -
الثقافات الليبرالية الغربية: 8
الثقافة العالمية: 16
الثقافة العربية: 8، 31
الثقافة الغربية: 31
الثقافة الفرنسية: 79
الثقافة اللغوية المشتركة: 58
ثقافة المجتمع: 61
الثقافة الوطنية: 40
ثورة الاتصالات: 58
الثورة الجزائرية: 80
- ج -
الجابري، محمد عابد: 85
جامعة تيزي وزو (الجزائر): 93
الجزائر: 10، 44، 55-56، 69-70، 72-76، 78-80، 82-83، 85-86، 88، 91، 93-96
الجماعات الإثنية الثقافية: 30
الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي: 82
- ح -
حجاج، كلود: 46
الحركة الأمازيغية: 83، 93، 95
الحركة الأمازيغية في المغرب: 81
الحركة الفرانكوفونية: 93
الحروب اللغوية: 46، 59
الحريات الشخصية: 34، 39، 53
الحرية: 16، 21، 27، 33-34، 37، 49، 53-54، 94
حرية الانتماء إلى رابطة: 34
حرية الصحافة: 34
حرية الضمير: 34
حرية عدم التعرض للاعتقال العشوائي: 34
حرية الفكر: 34
حزب كيبيك الانفصالي: 87
الحسن الثاني (ملك المغرب): 82
حق إنشاء الجمعيات: 36

حق التصويت: 34
الحق في التجمع والتجمهر: 38
الحق في ممارسة العمل النقابي والانتماء الحزبي: 38
حق المواطن في الاستخدام الخاصّ والعام للغته الأمّ: 38
حق المواطن في التقاضي باللغة التي يفهمها ويتكلّم بها: 38
حقوق الأقليات: 14، 30، 44
حقوق الإنسان: 39-40، 53-54
حقوق التقيد بشرعية القانون والمحاكمة العادلة: 34
الحقوق الثقافية: 8
الحقوق الجماعية للجماعات اللغوية الثقافية: 14، 30
الحقوق الفردية: 29-30
الحقوق اللغوية: 8-9، 14، 20، 34، 37، 39، 55، 69
حوادث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 (الجزائر): 81، 85
- خ -
خط التيفيناغ: 95-96، 101
الخط العربي: 96، 100
الخط اللاتيني: 96، 101
- د -
دستور الجزائر (1963): 78
الدستور المغربي: 82-83
الدمج القسري: 80
دول البلقان: 20، 71
الدولة الإثنية: 17
الدولة - الأمة: 15-16، 19، 21، 30-31، 52، 55، 104-105
الدولة - الأمة الأحادية القومية: 86
الدولة - الأمة المتعددة القوميات: 86
الدولة القومية: 15-16، 20، 78
الدولة الليبرالية: 29
الدولة المتعددة الأمم والثقافات: 31، 37، 49، 59، 104
الدولة المدنية: 17، 36
الدولة - المدينة: 31
الديمقراطية: 40، 44، 54، 90

- ذ -

الذاكرة الجماعية: 51

- ر -

روبرت، بول: 13

روبيشو، ديفيد: 28، 31

روسو، جان جاك: 26، 98

روسيا: 45، 48

رولز، جـــون: 26-27، 29-30، 34

- س -

سافيدان، باتريك: 8

السريان: 52

سعدي، عثمان: 85

السنغال: 86

سوسير، فردينان دي: 56

سويسرا: 48

السياســـة اللغويـــة: 9، 22، 50-52، 55، 58، 61-67، 71، 96

السياسة اللغوية التعددية: 15، 24

- ش -

شاكر، سالم: 79، 86

شمال أفريقيا: 91، 103

- ص -

الصراع اللغـــوي: 41، 83-84، 92

- ظ -

الظلم: 13، 35

الظلم الاجتماعي الاقتصادي: 31

الظلم الثقافي: 28

الظلم في المعاملة: 29

الظهير البربري (مشـــروع ليوتي): 78

- ع -

العبرانيون: 52

العدالة الإثنية الثقافية: 30

العدالة الاجتماعية: 22، 25-26، 34-37، 49، 53، 71-72، 106

العدالة التوزيعية: 25، 27، 29

العدالة الثقافية: 8، 28، 102

عدالة السلم: 13

العدالة في المعاملة: 29

العدالة اللسانية: 28

عدم المساواة: 29، 31

العروبة: 80

العروي، عبد الله: 84
العقد الاجتماعي: 98-99
علم الاجتماع السياسي: 7
علم الاجتماع اللغوي: 9، 67
العولمـــة: 9-10، 32، 43، 61، 66، 68، 102

- ف -

الفرانكوفونية: 94-95
فرنســـا: 15، 52، 54-56، 71، 75، 77، 79-80
الفساد: 97
الفكر الإغريقي: 31
فلسفة العدالة: 7

- ق -

قانون توبون (فرنسا): 54
القضية الأمازيغية: 78
القومية العربية: 78

- ك -

كالفي، لويس جان: 42، 46
كانط، إيمانويل: 26
كريستال، ديفيد: 47
كندا: 48
كورسيكا: 54
كولماس، فلوريان: 46
كولومبيا: 45
كيبريك، ألكسندر: 45
كيبيك: 45، 68-69، 87
كيمليكا، ويل: 26، 28، 30، 54

- ل -

اللغات الاستعمارية: 21، 23
اللغات الأوروبية: 21
اللغات المحلية: 18، 21
لغات المدرسة: 61
اللغة الإسبانية (الكستالية): 90
لغة الإسبيرنتو: 42
اللغة الأستورية: 90
لغة الأقلية: 28، 39، 62
اللغة الأمازيغيـــة: 10-11، 73-74، 77-78، 81-85، 87-88، 91-96، 100، 103، 105-107
اللغة الأمازيغية التارقية: 91-92
اللغة الأمازيغية الريفية: 92
اللغة الأمازيغية الشاوية: 91-92
اللغة الأمازيغية الشلحية: 92
اللغة الأمازيغية الشنوية: 92

اللغة الأمازيغية القبائلية: 92
اللغة الأمازيغية الميزابية: 92
اللغة الإنكليزيـــة: 18، 47، 66، 87
اللغة الباسكية: 53، 90
اللغة البرتغالية: 90
اللغة البروتونية: 53
لغة البروفنسال: 54
اللغة الرسمية: 39-40، 52، 62، 64، 70، 99-100، 103
اللغة العربية: 10، 39، 55، 67، 73-78، 81-82، 85، 89، 94-96، 99-103، 106-108
اللغة الغاليسية: 90
اللغـــة الفرنســـية: 53-56، 73-77، 93-95، 103، 106
اللغة الكتالانية: 90
اللغة اللاتينية: 74
اللغة المهيمنة: 31، 39، 106
اللغة الوسيطة: 17، 99
اللغة الوطنية: 23، 52، 64، 69-70، 99-100، 103، 106
اللهجات البربرية: 91
لوك، جون: 26
الليبرالية: 29
الليبرالية الفردية: 16

- م -

مارسيه، جورج: 73
مالي: 86
ماليزيا: 103
مبدأ التعايش والقبول بالآخر: 37
مبدأ الجهوية: 18
مبدأ الجهوية اللســـانية: 18، 81، 89
مبدأ حيادية الدولة تجاه مواطنيها: 34
مبدأ المساواة أمام القانون: 36
المجتمع الديمقراطي: 27
المجتمع الليبرالي: 29
المجتمع المتعـــدد اللغات: 63-65، 67
المجتمع المدني: 80، 87
المجتمعات التعددية: 9، 27، 30
المجلـــس الأعلـــى للغـــة العربية (الجزائر): 73

المجلس الشعبي الوطني (البرلمان الجزائري): 95
- قانون تعميم استعمال اللغة العربية (1991): 95
المجمع الجزائري للغة العربية: 73
المحافظة السامية للغة الأمازيغية (الجزائر): 73
المدرسة الاستشراقية الفرنسية: 80
المدرسة التاريخية الاستعمارية: 101
مذهب المساواة الليبرالي: 28
المركزية اللغوية: 71
مسألة انقراض اللغات: 47
المساواة: 14، 16، 21، 27، 33-35، 37، 44، 49، 53، 63، 88
المساواة بين اللغات: 17-18، 87-88، 90
المساواة الرمزية بين اللغات المتداولة: 82، 87، 105
المساواة الفعلية بين اللغات المتداولة: 87
المساواة في الحقوق والموارد: 30
معمري، مولود: 79
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (المغرب): 73، 82
المغرب: 10، 72-74، 76-78، 81-83، 85، 88، 93-96
مفهوم اللغة: 19
مكتب تنسيق التعريب (المغرب): 73
المكسيك: 45
الممارسات اللغوية: 58-62
منطقة القبائل (الجزائر): 79
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): 24، 44، 65
منظمة الدول الفرانكوفونية: 56
منظومة القيم: 14
المنهج التحليلي الاستقصائي: 11
المواطنة: 16، 27، 31-34، 36، 40، 50، 91، 98، 108
المواطنة الدستورية: 19، 30، 98، 104

المواطنة اللغوية: 9، 15، 39، 86، 88
المواطنة المتعددة اللغات والثقافات: 21، 24
موت اللغات: 46
المؤتمر الدولي للسياسة اللغوية في أفريقيا (1997: هراري (زمبابوي)): 65
موريتانيا: 76
ميل، جون ستيوارت: 43-44

- ن -

النخبة الأمازيغية: 86-87، 94-95
النزعة الانفصالية: 71
نظريات العقد الاجتماعي: 7
نظرية الحقوق الثقافية: 28

- هـ -

الهويات القومية: 71
الهويات اللغوية: 43، 68، 71
الهوية الأمازيغية: 80
الهوية الثقافية الوطنية: 40
الهوية الجزائرية: 81
الهوية الجماعية: 57
الهوية العربية الإسلامية: 76
الهوية العرقية: 72
الهوية الفردية: 57
الهوية المغاربية: 83
الهيمنة الاقتصادية: 66
الهيمنة اللغوية الأحادية: 10، 46

- و -

وحدة اللغة: 49
وزارة الثقافة الفرنسية: 55
الوعي الجمعي للأمم: 72
الوعي الحضاري الوحدوي: 22
ويستاين، إريك: 68

- ي -

اليونان: 44

هذا الكتاب

شغلت مسألة العدالة الفلاسفة والمفكرين والقادة السياسيين والحكماء منذ بداية التاريخ الإنساني. غير أن مفهوم العدالة اللغوية راح يفرض نفسه على التفكير والمفكرين منذ فترة ليست بعيدة، بعد أن تمكّن مفهوم العدالة الثقافية، أي أولوية الحقوق الثقافية، من أن يصبح حقلاً مهمًا من حقول الاجتماع البشري. وبهذا المعنى، فإن فكرة العدالة اللغوية جديدة على الثقافة العربية إلى حد كبير. وهذا الكتاب محاولة لبلورة هذا المفهوم وإدراجه في سياق علم الاجتماع اللغوي، وإظهار تطبيقات العدالة على القضايا اللغوية، الأمر الذي سيؤدي، بالضرورة، إلى تناول مفاهيم مثل الحقوق اللغوية والتسامح اللغوي وغير ذلك من المفاهيم المجاورة. ثم إن غاية هذا الكتاب هي عرض الوضع اللغوي في دولة مثل المغرب في سبيل مقاربة العدالة اللغوية في جذورها ومشكلاتها والحلول الافتراضية لها.

أحمد عزوز: أستاذ التعليم العالي - قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران السانية – الجزائر. حائز دكتوراه دولة في اللسانيات. له العديد من الكتب والمقالات المنشورة في مجال اللغة.

محمد خاين: أستاذ مساعد قسم- أ- بكلية الآداب واللغات جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر. حائز شهادة الماجستير في اللغة العربية – لسانيات. له العديد من المقالات المنشورة.

السعر: 4 دولارات

ISBN 978-9953-0-2905-4

9 789953 029054